

العولمة

وفجوة الأمن في الوطن العربي

الدكتور ثامر كامل الخزرجي

الباحث ياسر علي المشهداني





العولمــــة

وفجوة الأمن في الوطن العربي

العولمة

وفجوة الأمن في الوطن العربي

الدكتور ثامر كامل محمد الخزرجي
الباحث ياسر علي إبراهيم المشهداني



عمان – الأردن

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر (٤٧ / ١ / ٢٠٠٤)
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٨٩ / ١ / ٢٠٠٤)

٣٣٧,٩٥٦
الخزرجي، ثامر
العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي / ثامر كامل الخزرجي، ياسر المشهداني.- عمان: دار مجدلاوي للنشر، ٢٠٠٤
( ) ص
ر.إ.: ٨٩ / ١ / ٢٠٠٤
الواصفات: /التدويل//البلدان العربية /

* - تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 9957 - 02 - 136 - 2 (ردمك)

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
عمان - الرمز البريدي: ١١١١٨ - الأردن
ص.ب: ١٨٤٢٥٧
تلفاكس: ٤٦١١٦٠٦-٤٦٢٢٨٨٤

Dar Majdalawi Pub. & Dis
Amman 11118 - Jordan
P.O.Box: 184257
Tel & Fax: 4611606-4622884

WWW.majdalawibooks.com
E-mail: customer@ majdalawibooks.com

المحتويات

المقدمة ٧

الفصل الأول : تحليل ظاهرة العولمة.............. ١٥

اولاً : جذور العولمة.............................. ١٧

ثانياً : مفهوم العولمة ٢١

ثالثاً : مصطلح العولمة والمفاهيم المقاربة ٢٨

رابعاً : العولمة وتباين الاتجاهات بشأنها ٣١

هوامش الفصل الأول ٣٧

الفصل الثاني : آليات العولمة ٤٣

اولاً : الآلية السياسية ٤٥

ثانياً : الآلية الاقتصادية ٥٦

ثالثاً : الآلية العسكرية ٦٧

رابعاً : الآلية المعلو- اتصالية ٧١

هوامش الفصل الثاني.............................. ٧٧

الفصل الثالث : الانعكاسات السياسية للعولمة في الوطن العربي .. ٨٥

اولاً : العولمة والسياسة العامة في البلدان العربية ٨٦

ثانياً : العولمة والسيادة في البلدان العربية ١٠٣

ثالثاً : العولمة والثقافة السياسية في البلدان العربية ١١٤

هوامش الفصل الثالث.............................. ١٢٤

الفصل الرابع : بيئة النظام العربي في ظل العولمة ١٣١
اولاً : التحديات الداخلية للنظام العربي ١٣٢
ثانياً : التحديات الشرق اوسطية ١٣٧
ثالثاً : العولمة والامن القومي العربي ١٤٥
رابعاً : تقليص وظائف الدولة ١٥٢
خامساً : الاتجاهات المحتملة ١٥٦
هوامش الفصل الرابع ١٦٥
الفصل الخامس : العولمة وصدام الحضارات ١٧١
اولاً : منهجية الصدام في استشرافات (هنتنغتون) ١٧٢
ثانياً : النظام العالمي الجديد ونزعة الصدام ١٧٥
ثالثاً : اوهام احتكار الحضارة ١٧٨
رابعاً : تداعيات العولمة ونزعة الصدام ١٧٩
خامساً : متطلبات فرضية الحوار ١٨٢
هوامش الفصل الخامس ١٨٨

الخاتمة ١٩١
المراجع ١٩٣

المقدمــة

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية نمواً اقتصادياً سريعاً ومتطوراً في البلدان الرأسمالية الغربية واستمر هذا الحال الى مطلع السبعينيات من القرن الماضي حيث بدأت تظهر مرحلة جديدة في مجال النمو الاقتصادي ، و تعرضت بعض اقتصاديات البلدان الرأسمالية إلى حالة من الركود ، وظهر هذا واضحاً في بداية الثمانينات من القرن نفسه وقد أدت هذه التطورات الى تمركز رأس المال في تلك البلدان مما دفع الى خلق حالة اقتصادية جديدة وبمواصفات أخرى ، خاصة بعد الثورة المعلوماتية والاتصالية وتعاظم دور الشركات متعدية الجنسيات التي أصبحت تمتلك قدرات مادية كبيرة وتتحكم بالجوانب الرئيسة للاقتصاد العالمي وفي الوقت نفسه كانت البلدان الغربية مستمرة في مجال سعيها لنشر أنموذجها الرأسمالي مستعينة بالمؤسسات والمنظمات العالمية التي أنشأتها .

ورغم أن ظاهرة العولمة ترتكز أساسا على الاقتصاد ، إلا أن لهذه الظاهرة أبعادا سياسية ، ثقافية ، عسكرية ، معرفية ، ... الى آخره . ولكل من هذه الأبعاد آثاراً تلقيها على الأطراف أو البلدان المتلقية وخاصة البلدان النامية ، ومنها البلدان العربية التي أصبحت طرفا متلقيا للآثار السلبية للعولمة بكل جوانبها ومنها الجانب السياسي وفي ظل الخصائص التي تتميز بها الأنظمة السياسية لهذه البلدان والقوة الكبيرة لهذه الظاهرة التي تقودها الولايات المتحدة ولأهمية المنطقة العربية سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً بالنسبة للعالم الغربي ، فتفاعل هذه العناصر أدى الى أن تعد بلدان الوطن العربي من أكثر المناطق تعرضاً لانعكاسات العولمة وبكل أبعادها (الاقتصادية ، السياسية ، العسكرية ، والمعلو- اتصالية) .

ومما تقدم ، تبرز أهمية الموضوع والتي سوف تبدو اكثر وضوحاً من خلال

دراسة الانعكاسات السياسية للعولمة على الوطن العربي ، والكشف عن مكامن الخلل التي تتركها آليات العولمة المتعددة في واقع الأنظمة السياسية لبلدان الوطن العربي ، وتحديد الآليات التي تستخدمها أو توظفها العولمة للتأثير سياسياً والكشف عن أهم الجوانب والأبعاد السياسية التي يمكن أن تتأثر بتلك الآليات .

أما أهداف الدراسة فتتمثل فيما يأتي :

- دراسة وتحليل ظاهرة العولمة من ناحية نشأتها ومفهومها والمفاهيم القريبة منها ، والآراء المتباينة بشأنها .
- الوقوف على الطريقة التي تؤثر من خلالها العولمة سياسياً على بلدان الوطن العربي .
- تشخيص الآليات المختلفة التي ترتكز عليها العولمة في إحداث التأثير السياسي في الوطن العربي .
- الكشف عن تأثيرات ظاهرة العولمة في بيئة النظام العربي.
- تحليل العلاقة بين مقولة صدام الحضارات وظاهرة العولمة واحتمالات توظيف العولمة لنزعة الصدام.

إشكالية الدراسة :

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورات مهمة أبرزها تفشي ظاهرة العولمة على نطاق واسع بكافة جوانبها وعبر مراحل مختلفة حيث أن العالم يتجه نحو العولمة الاقتصادية ، وهذه الأخيرة غالباً ما تكون لها انعكاسات سياسية ومع ذلك فأن إشكالية الدراسة تتحدد في ضوء مدى قدرتها الإجابة على التساؤلات الآتية :

- **ما المقصود بالعولمة ؟**
- **ما هي الآليات التي تستند عليها هذه الظاهرة من اجل إحداث تأثيرات سياسية في الوطن العربي . وما هي طبيعة الانعكاسات السياسية التي تولدت عنها ؟**

- ما هي أهم الميادين أو الجوانب السياسية التي كانت عرضة لانعكاسات العولمة؟
- ما مدى تأثير العولمة على مستقبل النظام العربي؟

فرضية الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن العولمة ظاهرة تهدف عبر آلياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعلو-اتصالية النفاذ الى الوطن العربي . وتحاول التأثير سياسياً بما يخدم مصالح القوى المهيمنة على الوضع الدولي والمروجة للعولمة والمستفيدة منها ، وان هذا التأثير يصيب الأنظمة السياسية العربية بوجه عام ويؤدي الى تباين مواقفها ، أما استجابة أو رفضاً ، أو مابين هذا و ذاك . إن ما نسعى الى إثباته هو أن العولمة آلية من آليات النظام الدولي الذي يتشكل على وفق إرادة أطراف خارجية لا تراعي المصالح الوطنية والقومية العربية .

منهج الدراسة :

تناولت الدراسة آليات العولمة على أنها مخرجات للظاهرة من ناحية ، ومدخلات الى الأنظمة السياسية العربية من ناحية أخرى . وهي لذلك تؤثر بشكل أو بآخر في العمليات والأنشطة السياسية للبلدان العربية ، مما قد يفضي الى حدوث انعكاسات سياسية متباينة في درجة التأثير ودرجة الاستجابة وهذه تمثل جانباً من مخرجات العمليات السياسية في البلدان العربية ، وهي ما تطمح الأطراف الخارجية المروجة للعولمة الى استقبالها و اعادة توظيفها بما يخدم مصالحها وهذا ما يمكن تسميته التغذية العكسية .

وعليه فأن المنهج الذي تم اعتماده بوجه عام هو المنهج النظمي ، فضلاً عن بروز الحاجة الى اعتماد المنهج الوصفي أحيانا ولاسيما في الفصل الأول من الدراسة والمنهج التحليلي أيضا ولاسيما في الفصلين الثاني والثالث والخامس من

الدراسة بمعنى انه تم اعتماد منهج مركب يمكن تسميته مجازاً (بالمنهج الوصفي التحليلي النظمي) .

هيكلية الدراسة :

تنقسم هذه الدراسة الى خمسة فصول ، تضمن الفصل الأول منها الذي كان عنوانه (تحليل ظاهرة العولمة) أربعة مباحث تم في المبحث الأول تناول جذور العولمة من خلال التطرق الى الظروف والعمليات المختلفة التي أسهمت في نشأتها وبروزها على الصعيد العالمي . أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق الى مفهوم العولمة من خلال دراسة التعريفات والتحديدات المختلفة التي طرحت حول المفهوم ومحاولة استخلاص مفهوم معين نسعى من خلاله الى وصف هذه الظاهرة ، وقد تضمن المبحث الثالث دراسة المفاهيم والمصطلحات المقاربة لمصطلح العولمة ، والتمييز فيما بين هذه المفاهيم والظاهرة موضوعة البحث . أما في المبحث الرابع فقد تم التطرق الى الاتجاهات والآراء المختلفة التي طرحها الكتاب والمفكرون حول ظاهرة العولمة والتي تباينت ما بين مؤيد مستجيب ، ورافض غير مستجيب ، ومحايد يجمع بين الرفض والاستجابة .

في حين جاء الفصل الثاني بعنوان (آليات العولمة والوطن العربي) والذي تضمن أربعة مباحث ، تم في المبحث الأول التطرق الى الآلية السياسة التي استعانت بها العولمة ، وفي المبحث الثاني تم دراسة الآلية الأخرى للعولمة وهي الآلية الاقتصادية ، أما في المبحث الثالث فقد تم استعراض الآلية العسكرية للعولمة ، في حين تم تسليط الضوء في المبحث الرابع على الآلية المعلو-اتصالية أي الثورة في مجالي المعلومات والاتصالات التي شهدت تطورات متسارعة وسعّت بشكل كبير من حجم التمايز بين قدرات البلدان الغربية في هذا الجانب وبين قدرات البلدان النامية ومنها البلدان العربية .

أما الفصل الثالث من الدراسة فقد جاء تحت عنوان (الانعكاسات السياسية

للعولمة في الوطن العربي) وتم تناوله من خلال ثلاثة مباحث ، تناولت تباعاً دراسة الانعكاسات السياسية للعولمة على السياسة العامة ، السيادة ، الثقافة السياسية ، لاعتقادنا بأهمية هذه الميادين ولكونها هدفاً للتأثير المباشر للعولمة ، ولأنها تتميز بتفرعاتها وتداخلها مع مواضيع أخرى ، إضافة الى تداخلها مع بعضها البعض .

وقد جاء الفصل الرابع تحت عنوان بيئة النظام العربي في ظل العولمة وتضمن خمسة مباحث تناولت تباعاً التحديات الداخلية للنظام العربي والتحديات الشرق أوسطية ، العولمة والامن القومي العربي ، تقليص وظائف الدولة والاتجاهات المحتملة في ظل العولمة.

أما الفصل الخامس فقد جاء تحت عنوان النظام العالمي الجديد ونزعة الصدام ، وتناول تباعاً وعبر خمسة مباحث منهجية الصدام في أستشرافات (هنتغتون) ، والنظام العالمي الجديد ونزعة الصدام ، وأوهام احتكار الحضارة ، وتداعيات العولمة ونزعة الصدام ، ومتطلبات فرضية الحوار.

وأخيراً ركزت الخاتمة على أهم ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة ، مع مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات في إطار ضرورة أدراك الحاجة الملحة الى أيجاد معالجات موضوعية لاحتواء الانعكاسات السياسية لظاهرة العولمة وتعزيز سبل مواجهتها والتصدي لها .



الفصل الأول

تحليل ظاهرة العولمة

الفصل الأول

تحليل ظاهرة العولمة

رغم أن استخدام اصطلاح ((العولمة)) حديث نسبياً ، إلا أن الظاهرة نفسها ليست كذلك . وإذا كان فهمنا للعولمة بمعنى التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية سواء فيما يتعلق بانتقال السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو الأفكار أو القيم ، فان العولمة تبدو وكأنها تعادل في القدم نشأة الحضارة الإنسانية وقد أثارت منذ وقت طويل وجهات النظر المتضاربة من الحماسة والتأييد لها من البعض ، والخوف والمعارضة من البعض الآخر ، فالمعارضون للعولمة وللانفتاح الشديد على العالم يخشون ما ينطوي عليه هذا الانفتاح من تهديد لثقافتهم وقيمهم وأفكارهم الى الحد الذي يرون فيه بأنها قد تلغي هذه الأفكار والقيم .

أما المؤيدين فيبدون انبهاراً شديداً وإعجابا لمدى كفاءة الوسائل التقنية الحديثة وقوتها وقدرتها على رفع مستوى الرفاه والتقدم للبشرية ، وبالمقابل يميلون الى الاستهانة بالآثار السلبية للعولمة وخاصة جوانبها السياسية والثقافية ، بل يعتبرون هذه السلبيات إيجابيات تحملها تلك الظاهرة[1] .

لقد بدأت العولمة أساسا من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث برزت نظرياً دعوة لتبني النموذج الأمريكي في الاقتصاد والسياسة والثقافة والعلوم باعتباره نمط حياة متطور ، وقد عزز من بروز هذه الظاهرة مخرجات الثورة العلمية ، والتقنية التي مثلت نقلة نوعية في تطور الرأسمالية العالمية في مرحلة مابعد الثورة الصناعية التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر في أوربا

وتوسعت وانتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك ، حيث اصبح استخدام الطاقة مغيراً جذرياً لأسلوب علاقات الإنتاج لتبدأ معها مرحلة جديدة من مراحل التطور الإنساني اتصفت بالتوسع الاقتصادي والبحث عن الموارد الطبيعية وفتح الأسواق العالمية ، وهي المسببات التي أدت الى ظهور الاستعمار التقليدي وقيام الحروب الأوربية والحربين العالميتين .

وخلال الحرب الباردة ، واجهت الدول الغربية صعوبات عديدة في سعيها لنشر الرأسمالية في كل بلدان العالم ولعل ابرز تلك المعوقات و أهمها (الأيديولوجية الشيوعية Communist Ideology) ، التي تبناها الاتحاد السوفيتي السابق ، والذي حاول نشرها بشكل موازي لـ (الأيديولوجية الرأسمالية Capitalism Ideology) إلا انه ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة والسيطرة على العالم ، تعزز سعيها لنشر وطرح نموذجها الرأسمالي خياراً أيديولوجيا يجب على بلدان العالم وخاصة البلدان النامية ومنها البلدان العربية ، أن تتبناه ، وبدأ هذا الاتجاه يتنامى على صعيد الدولة الوطنية وعلى الصعيد العالمي عبر اتجاهات التحرر الاقتصادي والخصخصة وتبني سياسات التكييف والتثبيت الهيكلي وما تسمى بـ (سياسات الإصلاح الاقتصادي) الذي بدأت تفرضه المؤسسات الاقتصادية الدولية ، خاصة (منظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي) والتي بدأت العمل على تخفيض التدخل الحكومي وإزالة الحواجز التي تعترض التجارة والاستثمار ومن ثم تدويل رأس المال والإنتاج .

إن العالم اليوم يشهد حملة دعائية واسعة تقودها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لإدخال العولمة في أذهان الناس وإضفاء الجاذبية على منطلقاتها ولاسيما أن هذا المفهوم قد ارتبط بتطلعات فكرية مستقبلية كما ارتبط بالعديد من المفاهيم التي سبق الترويج لها مثل المواطنة العالمية ، الآسرة العالمية

الواحدة ، الحكومة الواحدة ، ... الخ. وفي إطار تحليل ظاهرة العولمة سوف نحاول توصيف الجذور التاريخية للعولمة ، ومن ثم تحليل مفهوم العولمة بالاستناد الى الأدبيات المتخصصة واستطلاع أهم الاصطلاحات المقاربة والمرافقة لاصطلاح العولمة ، وتباين الاتجاهات بشأنها .

أولاً : جذور العولمة

ظهر مفهوم العولمة اولاً في مجال الاقتصاد للتعبير عن ظاهرة آخذه في الانتشار في العقود الأخيرة من القرن الماضي ، وهي ظاهرة اتساع مجال أو فضاء الإنتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية بأجمعها . وينظر الى هذه الظاهرة بوصفها من مميزات المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية ، التي اتسمت بتطور عمليات تصدير رؤوس الأموال ، وتنامي دور الشركات الكبرى والمؤسسات المالية الدولية ، و من جانب آخر ينظر الى هذه الظاهرة على أنها تتويج لسلسلة من التطور والتوسع الاقتصادي ، يرجع منطلقه الى القرن الخامس عشر(فترة النهضة الأوربية) في إطار ما وفرته الوسائل التقنية الحديثة في مجال الاتصال وعمليات الإنتاج ، مما يساعد على فتح المجال أمام خلق سوق عالمية واحدة[٢] .

ويذهب البعض الى القول بأن جذور العولمة تعود الى (مشروع مارشال) الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية والذي نتج عنه ظهور اتفاقية (بريتون وودز) والتي تأسس بموجبها صندوق النقد والبنك الدوليين لتحقيق الاستقرار المالي ، إضافة الى إنشاء (الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة عام ١٩٤٧) ، أو ما سميت لاحقاً بـ (اتفاقية الغات GATT) هذا بالنسبة للمرحلة الأولى .

أما المرحلة الثانية لنشأة العولمة فقد بدأت في عقد الخمسينات من القرن الماضي، حيث تزايد التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة والاتحادات الجمركية، وتحرير حركة التجارة العالمية . في حين تمثلت المرحلة الثالثة بانهيار الاتحاد

السوفيتي ، وتحول بعض جمهورياته الى اقتصاد السوق ، وشهدت هذه المرحلة أيضا إنشاء منظمة التجارة العالمية (W.T.O)عام١٩٩٥ ، حيث وصل عدد الدول المنظمة إليها (١٣٧ دولة) في عام ٢٠٠١[٣] .

وهناك رأي يقول أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل وحسبما يأتي :

المرحلة الأولى : مثلت تدويل التجارة الدولية .

المرحلة الثانية : مثلت تدويل الأنشطة المالية والتي بدأت في التسعينات من القرن الماضي .

المرحلة الثالثة : فقد مثلت نشوء العولمة كظاهرة عالمية وذلك منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.

وقد عد البعض نشوء العولمة مرتبطاً بنمط الإنتاج الرأسمالي الذي وصل في منتصف القرن العشرين تقريباً الى نقطة تحول أساسية تقتضي الانتقال من دائرة التبادل والتوزيع والتجارة والتداول على نطاق قومي وإقليمي ، الى إطار أوسع هو الإطار العالمي .

ويذهب آخرون الى القول ، بأن ظاهرة العولمة ليست جديدة ، غير أنها دخلت الى مرحلة تطور جديدة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي ، حيث أخذت النظم الإنتاجية المتركزة على الذات من تاريخ قريب في التفكك لمصلحة إعادة تكوين منظومة إنتاجية مندمجة عالمية ، كذلك أخذ تقسيم العمل بين المركز والأطراف يشهد تغييرات مثل دخول بلدان نامية الى مراحل تصنيع واختراق العديد منها الى الأسواق العالمية[٤] .

هناك من يرى بأن العولمة ، هي أعلى مراحل الإمبريالية ، وهي نتاج تطور النظام الرأسمالي ، والذي تمثل العولمة ، أعلى مراحله اليوم ، فهذه الظاهرة

برزت نتيجة ((التطورات العلمية والتقنية وكذلك التطور في المجالات الاقتصادية والمالية والسياسية... الخ)).

وقد ذهب البعض الى القول بأن العولمة برزت مع بروز (الحداثة) ، لذلك فقد اقترح (دونالد رويرتسون) جدولاً زمنياً يمثل الجذور أو المراحل الزمنية للعولمة ، حيث يتضمن هذا الجدول خمسة مراحل : [٥]

- المرحلة الأولى ، بدأت منذ بدايات القرن الخامس عشر متزامنة مع توسع سيطرة الكنيسة وبروز مجموعة النظريات التي تتحدث عن وحدة العالم والبشرية .
- المرحلة الثانية ، بدأت في منتصف القرن الثامن عشر ، وقد شهدت هذه المرحلة انتعاشاً واضحاً وغير مسبوق لمفهوم العلاقات الدولية والتركيز على الأبعاد القانونية لهذه العلاقات .
- المرحلة الثالثة ، هي مرحلة الانطلاق ، والتي امتدت منذ القرن التاسع عشر وحتى العقد الثاني من القرن العشرين ، وقد شهدت بروز الاتجاهات الكونية التي تعتمد وسائل الاتصال والمواصلات .
- المرحلة الرابعة ، والتي امتدت الى بداية السبعينيات من هذا القرن والتي شهدت تطور شبكات الاتصال والاهتمام العالمي بحقوق الإنسان والمجتمع المدني والاهتمام بالمشاكل العالمية .
- المرحلة الخامسة ، وهي المرحلة التي امتدت منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي الى الوقت الحاضر ، حيث تزايد التوجه للعولمة ، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، إضافة الى المنظمات الدولية من أجل إدارة القضايا العالمية .

وهناك من صاغ أنموذجا لمراحل نشأة وتطور العولمة ، يتضمن المراحل التالية :

(المرحلة الجينية - مرحلة النشوء - مرحلة الانطلاق - مرحلة الصراع من اجل الهيمنة - مرحلة عدم اليقين)[٦] .

ولو أن هذا النموذج يتوافق، الى حدٍ ما ، مع ما قدمه (روبرتسون) في انموذجه السابق الذكر .

وتأسيساً على ما تقدم ، وبعد توصيف وجهات النظر المختلفة حول جذور ومراحل نشأة العولمة يمكننا القول ، إن ظاهرة العولمة بصورة عامة قد مرت بمرحلتين رئيسيتين هما :

١. **المرحلة الإقليمية (العولمة الضيقة) :** ولعل البداية الأولى لهذه المرحلة تمتد من القرن الخامس عشر (النهضة الأوربية) وحتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي ، حيث انتشر نموذج الحياة الرأسمالي في مجموعة دول ، في بادئ الأمر (العالم الحر)، ومن ثم تنامي النظام أو الفكر الاشتراكي الذي كان في مواجهة الفكر الرأسمالي لسنوات عدة بقيادة الاتحاد السوفيتي و الذي تمكن من نشر أيديولوجيته في العديد من دول العالم ومنها بعض الدول النامية و بعض الدول العربية .

٢. **المرحلة العالمية أو (العولمة الشاملة) :** حيث تمثلت بداية هذه المرحلة بانهيار الاتحاد السوفيتي واضمحلال الأيديولوجيا الشيوعية في العديد من دول العالم ، مما أدى الى زيادة في الترويج للنظام أو الفكر الرأسمالي واعتباره أنموذجاً منتصراً من وجهة نظر الغرب والولايات المتحدة ومحاولة عده النموذج النهائي و الذي يجب على دول العالم أن تتبناه ، سواء كان بإرادتها أو بدونها ، وقد تميزت هذه المرحلة أيضا بسرعة تنامي وتطور ظاهرة العولمة بسبب التطور الهائل الذي حصل في وسائل التقنية الحديثة ، بالإضافة الى الثورة الهائلة في ميدان المعلومات والاتصالات(المعلو- اتصالات) .

ثانياً : مفهوم العولمة

لقد تزايد استخدام اصطلاح العولمة في الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كتعبير عن عمليات التغيير الحاصلة في مفاصل الحياة اليومية للمجتمع ، إضافة الى كونه يمثل عملية مستمرة يمكن رصدها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصالات[٧] . وعليه فقد قدمت العديد من التعريفات حول مصطلح العولمة ، والتي يمكن تصنيفها الى :

١. مفهوم العولمة عند المفكرين الغربيين :

يعد الكتاب الغربيون من أوائل أولئك الذين تعاملوا مع مفهوم العولمة ، وذلك كون أن هذه الظاهرة قد انبعثت عن النظام الرأسمالي الغربي ، وقد برزت تعريفات عديدة حولها ، سنحاول تقديم بعضها على سبيل المثال لا الحصر ، إذ يرى كل من ((هارس مان مارشال Hares Man Marshal و روبرت ريتش Robert Retch)) بأن العولمة (هي اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق كذلك خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما سيؤدي بالتالي الى اختراق الحدود القومية وانحسار سيادة الدول عن طريق الاستعمار غير المباشر للشركات الرأسمالية الضخمة متخطية أو عابرة القوميات التي تعد العنصر الأساس لهذه الظاهرة) .

ويرى ((فاليت Valette)) أن العولمة (عبارة عن مسلسل لتكثيف الأفراد والسلع والخدمات والرساميل والوسائل التقنية الحديثة وانتشارها لتشمل الكرة الأرضية بكاملها)[٨] .

بينما يرى ((ووترز M.Waters)) أن العولمة هي (العمليات الاجتماعية

التي يترتب عليها تراجع القيود الجغرافية على الترتيبات الثقافية والاجتماعية ، ويتزايد في الوقت نفسه إدراك الأفراد لذلك التراجع).

كذلك يعرف ((جيرني P.Gerny)) العولمة على أنها ، (مجموعة من الهياكل والعمليات السياسية والاقتصادية التي تنبع من التغيير الحاصل في خصائص وصفات السلع والأموال التي تكون أساس الاقتصاد السياسي الدولي).

ويعرف الأستاذان ((غان يونغ لي Gun Young Lee وينغ وونغ كيم Young Woong Kim)) العولمة على أنها ،(سلسلة من الإجراءات أو التغييرات الحاصلة في المجالات والفعاليات الاقتصادية في مناطق جغرافية متفرقة، من اجل توحيد وظائف نظام الاقتصاد العالمي نحو التكامل والاعتماد المتبادل)(٩).

من جهة أخرى عُرفت العولمة بدلالة العمليات الأساسية فيها ، على أساس أن ابرز هذه العمليات هي المنافسة بين القوى العظمى أو الكبرى في مجالات الابتكار والتقدم التقني ، انتشار عولمة الإنتاج ، التبادل والتحديث على الصعيد العالمي(١٠) .

والجدير بالذكر أن هناك رؤية واسعة الانتشار تقدم بها عالم السياسة الأمريكي (جيمس روسناو Games Rossnow) حول العولمة فنجده يعبر عنها على أساس (أنها تقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل ، اقتصاد ، سياسة ، ثقافة ، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل وتماثل السلع المستهلكة في عدة دول) كما يؤكد (روسناو) إن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة عملية صعبة ، ويرى انه حتى لو تم تطوير هذا المفهوم المشكوك فيه فلن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع(١١) .

أما الكتاب الفرنسيون فقد قدموا عدة تعريفات للعولمة ، فمثلاً يرى (باتريللا R.Petrella) وهو أستاذ ومفكر فرنسي معروف ، إن العولمة (هي تلك

المعلومات التي يمكن عن طريقها إنتاج وتوزيع واستهلاك سلع وخدمات ، من اجل أسواق عالمية منظمة أو ستنظم بمعايير عالمية ، وعن طريق منظمات ولدت أو تعمل على أساس قواعد عالمية ، وفق ثقافة تنظيم تتطلع للانفتاح على الإطار العالمي وتخضع لاستراتيجية عالمية) ويضيف (باتريللا) إن العولمة تؤدي الى انبعاث التداخلات المتزايدة بين الدول فيما يخص معالجة المشاكل العالمية (البيئة ، الفقر ، الأمراض) وهو ما يتطلب البحث عن أشكال جديدة للتنظيم السياسي للاقتصاد والمجتمع عوضاً عن الهيئات الدولية التقليدية[١٢] .

كذلك عرف الكاتب الفرنسي ((دولفوس Dolfoos)) العولمة على أنها (تبادل شامل و إجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم على أساسه الى محطة تفاعلية إنسانية بأكملها وهي نموذج للقرية الكونية الصغيرة التي تربط ما بين الناس والأماكن ملغيةً المسافات ومقدمةً للمعارف دون قيود أوشروط)[١٣] .

وتجدر الإشارة الى أن التعاريف الغربية المقدمة لمفهوم العولمة تنطوي على الملاحظات التالية :

أ. إن هذه التعريفات تعكس الصفة السلمية أو (البريئة) للعولمة التي هي في الواقع العملي اكثر قسوة واستغلالاً للشعوب والمجتمعات ، ليس النامية فحسب بل والمتقدمة أيضا ، والدليل على ذلك التظاهرات الواسعة التي شهدتها الدول الغربية عن طريق مجتمعاتها وتنظيماتها الرافضة للعولمة .

ب. إن اغلب هذه التعاريف تميز الجانب الاقتصادي وتبرزه على جوانب أخرى في إطار هذه الظاهرة في حين أن هناك جوانب وأبعاد أخرى ذات صلة وثيقة بالظاهرة موضوع البحث .

ج. بعض هذه التعاريف تؤكد اضمحلال أو على الأقل تقليص دور وسيادة الدولة واختفاء الحدود السياسية في ظل العولمة ، وهذا هو فعلاً ما تسعى إليه تلك الظاهرة .

٢. مفهوم العولمة عند المفكرين العرب :

لقد تناولت العديد من الدراسات والبحوث العربية ظاهرة العولمة بالدراسة والتحليل ، وعقدت العديد من المؤتمرات والندوات لمناقشة هذه الظاهرة .

وفي إطار المفهوم ، فقد قدم عدة باحثين رؤى وأفكارا وتصورات خاصة حاولوا من خلالها تحديد أطر وأبعاد هذه الظاهرة ، ويمكن هنا ذكر ابرز هذه التعريفات :

إذ يرى ((صادق جلال العظم)) أن العولمة تعني (وصول نمط الإنتاج الرأسمالي الى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة الى عالمية دائرة الإنتاج) ، أي نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي الى الأطراف ، بعدما كانت محصورة كلياً بين دول المركز ، لأن عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق بلغت حد الإشباع بوصولها الى أقصى حدود التوسع الأفقي الممكنة وشمولها لمجتمعات الكرة الأرضية كلها باستثناء بعض المناطق هنا وهناك[١٤] .

أما ((محمد الأطرش)) ، فيعرف العولمة على أنها (اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات و الرساميل والقوى العالمية ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق ، بحيث تصبح هذه الأسواق ، سوقاً واحدة تماثل السوق القومية)[١٥] .

في حين يرى ((برهان غليون)) أن العولمة (تتجسد في نشوء شبكات اتصال عالمية تعمل على ربط جميع الاقتصاديات والمجتمعات والبلدان ، وتخضعها لحركة واحدة أو نظام واحد)[١٦] .

ويعرف((سمير أمين)) العولمة بأنها (ستارٌ تكمن الرأسمالية الهمجية ورائه)[١٧] .

أما ((صلاح الدين عمارنه)) فيعرف العولمة على أنها (نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع

التقني غير المحدود ، دون اعتبار للأنظمة والثقافات والحضارات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم)[١٨] .

بينما يرى ((مسعود ظاهر)) إن العولمة (ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة)[١٩] .

في حين نجد أن ((عبد العزيز التويجري)) يرى في العولمة بأنها (ما هي إلا صيغة جديدة من نظرية ملئ الفراغ التي فرضت على المسرح الدولي منذ منتصف قرن تقريباً ، ثم أعيد صياغتها بما يتلاءم ومقتضيات الوضع الدولي الجديد)[٢٠] .

ويرى ((محمود أمين)) ان العولمة هي (ظاهرة تاريخية موضوعية ، وهي تتجه للطابع التوسعي لنمط الإنتاج الرأسمالي فضلاً عن المكتشفات التقنية الحديثة في المجالات الاتصالية والمعلوماتية)[٢١] .

أما ((محمد عابد الجابري)) فيرى ان مصطلح العولمة قد ظهر أول مرة في مجال المال والتجارة والاقتصاد ، والعولمة الآن (نظام عالمي أو يراد به ان يكون كذلك ، يشمل المال والتسويق والمبادلات والاتصالات ، كما ويشمل ايضاً مجال السياسة والفكر والايديولوجيا ، وهي ايضاً ارادة للهيمنة وبالتالي هي قمع وإقصاء للخصوصية)[٢٢] .

أما ((جلال أمين)) فيذهب الى تعريف العولمة من خلال عناصرها الأساسية والتي تتمثل في (ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم)[٢٣] .

من جهة أخرى نجد ((إسماعيل صبري عبد الله)) يرى في العولمة بأنها (التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتبار يذكر للحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء الى وطن معين أو دولة ما ودون حاجة الى إجراءات حكومية)[٢٤] .

وليس أخيراً يعرف ((عبد الإله بلقزيز)) وهو مفكر عربي من المغرب ، العولمة بأنها (اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات ، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف - المسلح بالتقانة - ويهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها العولمة)[٢٥] .

بناءً على ما تقدم فانه يمكن تأشير الملاحظات الآتية الواردة بصدد التعريفات العربية لظاهرة العولمة :

أ. إن اغلب هذه التعريفات قد اعتمدت بشكل أو بآخر على التعريفات الغربية لهذه الظاهرة ، وبالتالي لم تعبر هذه التعاريف عن المعنى الحقيقي الذي أفرزته ظاهرة العولمة على الصعيد العربي .

ب. إن اغلب هذه التعاريف نجدها متأثرة بصورة كبيرة بالأفكار التي يطرحها الغرب ، وتلك نتيجة طبيعية بسبب الضخ الهائل والمتزايد وعبر مختلف وسائل الترويج للظاهرة موضوعة الدراسة ، وذلك عن طريق المؤسسات الإعلامية الغربية وحتى العربية .

٣. مفهوم العولمة لدى المنظمات الدولية :

إن الاهتمام بدراسة وتحليل ظاهرة العولمة لم يقتصر فقط على الأشخاص أو الأفراد ، سواء كانوا أساتذة أو مفكرين من مختلف الاختصاصات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ، ولم يقتصر التطرق الى مفهوم هذه الظاهرة على بلدان أو جنسيات معينة بل تعداه الى معظم بلدان العالم .

بالتالي فأن هذه الظاهرة ، موضوعة البحث ، نجدها أيضا" قد تم التطرق أليها من قبل العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية ، وبسبب الصعوبة في طرح المفاهيم التي قدمتها كل هذه المنظمات الدولية فأننا سنشير الى أهم هذه المنظمات الدولية والتي عرفت العولمة كلاً حسب وجهة نظرها واختصاصها .

ولعل من ابرز التعريفات التي قدمت ، نجد التعريف الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U.N.D.P) الذي عرفها بأنها : (مصطلح يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد مبادئها ، أما الوصف فهو تعبير عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية واحدة متكاملة ، أما المبادئ فهي تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقاً من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات ، سيكون لها افضل مردود على النمو وعلى رفاه البشر) .

أما الأونكتاد (UNCTAD) فترى أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل ، حيث تتمثل أولى المراحل لها في التجارة الدولية ، أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينيات فقد تمثلت في الاندماج المالي والدولي ، وفي بداية الثمانينيات بدأت المرحلة الثالثة ، وهي العولمة التي أصبحت السمة المميزة للعصر الحالي .

أما صندوق النقد الدولي ، فيعد العولمة بأنها (الاعتماد الاقتصادي المتبادل والمتنامي لجميع بلدان العالم والذي نتج عن تزايد حجم ونوع التعاقدات والصفقات عابرة الحدود وللمواد والمنتجات والخدمات والتدفقات الدولية لرؤوس الأموال في نفس الوقت الذي يتم فيه الانتشار المتسارع والمضطرد لوسائل التقنية الحديثة) .

ومع ما تقدم ، فإننا نجد ان التعريفات التي قدمتها هذه المنظمات والمؤسسات الدولية قد ركزت ايضاً على الجانب الاقتصادي للعولمة دون الإشارة الى الأبعاد الأخرى ذات الصلة بالظاهرة موضوعة البحث ومتى ما أشارت هذه التعاريف الى الأبعاد السياسية والثقافية وغيرها ، نجدها تعبر عن وجهة النظر الأمريكية بهذا الخصوص ، وذلك بسبب السيطرة المباشرة وغير المباشرة التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المؤسسات والمنظمات الدولية .

ثالثاً : مصطلح العولمة والمفاهيم المقاربة

اتسمت التعريفات المقدمة حول ظاهرة العولمة بالتباين والاختلاف ، ولعل ذلك يعود الى تباين رؤى ومنطلقات الباحثين والمفكرين السياسية والفكرية ، سواء الغربيين أو العرب الذين تناولوا المفهوم أو الظاهرة بالبحث والتحليل ، أو اكتفوا بالتعليق عليها .

ومثلما تعددت التعاريف ، فقد تعددت تسميات هذه الظاهرة التي نحن بصدد دراستها ، فضلاً عن ان هذه التسميات قد تداخلت مع تسميات أخرى ، ولعل ذلك يرجع الى شمولية هذه الظاهرة لجميع جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، لذلك سنحاول التطرق الى ابرز وأهم تلك التسميات والمصطلحات المقاربة والمرادفة لاصطلاح العولمة :

١. الأمركة :

وتعني سيطرة الرأسمالية الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على شؤون العالم في المجالات الآتية :

أ. **في الاقتصاد :** وذلك عن طريق الشركات العملاقة المتعدية الجنسية ، حيث تقوم الولايات المتحدة والبلدان الغربية وبمساعدة هذه الشركات العالمية ، من اجل السيطرة على الاقتصاد العالمي ، هذا فضلاً عن دور كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك منظمة التجارة العالمية .

ب. **في الثقافة :** حيث يتم تثبيت ونشر القيم الثقافية الأمريكية من خلال هيمنة شركات الإعلام الغربية وخصوصاً الأمريكية على التسويق العالمي القائم على إظهار النموذج الأمريكي ، بأنه النموذج المتطور الذي يجب على بلدان العالم اتباعه بمختلف الوسائل الممكنة .

ج. **في السياسة والاجتماع :** بمعنى نشر ما يسمى بالديمقراطية الغربية ، بمعنى

اصح ، الديمقراطية الأمريكية ، وتبني مؤسساتها ونشر وجهة نظرها حول حقوق الإنسان بما يعنيه هذا من نقل السلطات السياسية من حكومات هذه الدول الى يد المؤسسات المالية والتجارية والصناعية واصحاب الأموال .

لذلك نجد أن (الامركة) تعبر عن توجه الولايات المتحدة الأمريكية لتعميم نموذجها الرأسمالي الى كل دول العالم وخصوصاً الدول العربية ، بمعنى آخر ان نمط العولمة الذي نشهده اليوم هو نمط (أمريكي) وبالتالي فأن فحوى الظاهرة التي نحن بصدد دراستها هو أمريكي لذلك ذهب البعض الى تعريف العولمة بدلالة مضمونها ، أي بدلالة (الامركة)[٢٦] .

٢. الكوكبة :

يعد إسماعيل صبري عبد الله ، أول من أطلق تسمية الكوكبة على ظاهرة العولمة ، على أساس أن التعبير الإنجليزي لهذه الظاهرة هو (Globalization) المشتقة من كلمة (Globe) وتعني الكرة أي الكرة الأرضية يقابلها العالم (World) أو الكون (Universal)[٢٧] .

أي انه يرى أن أساس هذه التسمية هو الكوكب(Global) أو كوكب الأرض ، وبالتالي فأن هذه الظاهرة تعبر عن الكوكبية وليس العولمة ، فضلاً عما تقدم فإننا نجد أن العولمة تعد أكثر دقة من مصطلح الكوكبة للأسباب الآتية :

أ. الانتشار الواسع لهذا المصطلح في البلدان العربية وغيرها من البلدان وكذلك استعمالاته الواسعة أكاديميا وعملياً .

ب. ان الاعتماد على ترجمة مصطلح العولمة ، بدلالة المصطلح الانجليزي (Global) الذي يعني كوكب ، لا يعبر ولا يتفق مع روح هذه الظاهرة ، التي تتعلق بالبشر ومحاولة إخضاعهم لنمط حياة واحدة ، فالكوكب لغةً هي جمع أحجار ووضع بعضها على بعض في شكل غير محدد .

ج. الاستخدامات المحدودة لمصطلح الكوكبة .

٣. النظام الدولي :

يعرف النظام الدولي على انه (اجتماع وحدات سياسية دولية في ضوء عمليات منسقة وشبه مستمرة) ، بينما يعرفه آخر بأنه (مجموع تلك الوحدات السياسية الدولية التي تتفاعل مع بعضها في ضوء أنماط سلوكية ثابتة وواضحة).

لقد طرح مصطلح (النظام الدولي الجديد) أول مرة في مطلع التسعينيات وذلك عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ، وقبيل حرب الخليج الثانية ، إذ قال (جورج بوش) رئيس الولايات المتحدة آنذاك ، أمام الكونغرس الأمريكي في ك٢ ١٩٩١ ، (منذ قرنين من الزمن والولايات المتحدة الأمريكية تطرح ذاتها انموذجاً للحرية والديمقراطية... واليوم في هذا العالم المتغير ، تعد القيادة الأمريكية للعالم غير قابلة للتعويض ،... إن القرن القادم سوف يكون قرناً أمريكياً) .

في ضوء ما سبق فإننا نجد أن الأساس الذي يقوم عليه النظام الدولي هو الدولة وطبيعة تفاعلاتها مع الدول الأخرى ، أما عملية العولمة ، فالوحدة الأساسية فيها قد لا تكون الدولة ، فهي قد تكون شركات عالمية كبرى ، أو منظمات اقتصادية ومالية دولية ، ولما كان التفاعل مقتصراً بين الوحدات السياسية الدولية (الدول في ظل النظام الدولي)، فأن التفاعل في إطار العولمة يذهب ليشمل الى جانب الدول (شركات متعدية الجنسية واصحاب الأموال وغيرها) .

وبالتالي فمصطلح العولمة يختلف عن مصطلح النظام الدولي ، وهو ايضاً يختلف عن مصطلح النظام الدولي الجديد ، والسبب يكمن في أن مفهوم هذا النظام يقوم على وجود عدة دول تخضع أو تنقاد للولايات المتحدة الأمريكية أما في ظل العولمة فالخضوع يكون للشركات العالمية الكبرى وقوى العولمة الأخرى والذين تسيطر عليهم الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول الغربية ، وذلك بصورة مباشرة أوغير مباشرة .

٤. العالمية :

يعد محمد عابد الجابري ، ابرز من ميز بين (العالمية) و (العولمة) ، حيث يرى ان العالمية هي (الانفتاح على العالم ، وما يتضمنه من انفتاح على الثقافات الأخرى ، وذلك في إطار الاحتفاظ بالاختلافات الايديولوجية)[٢٨].

أي أن هناك بلداناً تتفاعل فيما بينها ، هناك ثقافات وأنماط حياة تتفاعل وتتحاور وتؤثر وتتأثر فيما بينها ، أما العولمة فما هي إلا اختراق ثقافي يقوم على تبني نمط حياة سياسي اقتصادي ، اجتماعي ، يفرض على بلدان العالم النامي ومنها البلدان العربية من اجل تبنيه ، ليعيش العالم في إطار قيم ومعتقدات وقوانين واحدة ، أي أن العالمية وخصوصاً في جانبها الثقافي تتميز بأنها طموح مشروع يتبلور في إطار الدعوة للحوار والتعارف والتأثير والتأثر (إنها طريق الأنا في التعامل مع الآخر) ، أما العولمة ، فهي (فعل الآخر لنفي الأنا)[٢٩].

رابعاً : العولمة وتباين الاتجاهات بشأنها .

لقد تميزت مواقف الدول والكتاب والفلاسفة من ظاهرة العولمة بأنها كانت موزعة بين ثلاثة اتجاهات رئيسة ، فالغالبية العظمى يعارضون العولمة وما تنطوي عليها من هيمنة .

وهناك من يؤيد ويبشر بهذه الظاهرة ويبرز الجوانب الإيجابية التي من الممكن الاستفادة منها ، واستبعاد المظاهر السلبية التي تحيط بها ، وقلة من هؤلاء من كان موقفهم هذا ناجماً عن قناعة ثابتة ، وانما كان أما مستفيداً منها على حساب الآخرين ، أو مستسلماً أمامها لعجزه عن مواجهتها .

وهناك ايضاً من اتخذ طريقاً أو مسلكاً آخر ، يحاول من خلاله خلق توظيف عملي بين إيجابيات وسلبيات هذه الظاهرة ، بالاعتماد على أسس معينة تمكنه من خلالها التعامل مع العولمة .

وسوف نحاول في أدناه تسليط الضوء وبتركيز على هذه الاتجاهات وابرز مواقفها :

١ .الاتجاه الذي يعارض العولمة :

لقد أدان عدد من رؤساء الحكومات والفلاسفة وعلماء الاجتماع عملية العولمة ، واشاروا الى الأخطار الناجمة عنها والتي تخل باستقرار الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وانتقدوا أصولية السوق الحرة لدعاة العولمة ، ودعوا الى احترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة والى الشعور بالمسؤولية الأخلاقية المرتبطة بالحرية الاقتصادية ، وأكدوا بوجه خاص على التعارض الجوهري بين (العولمة الاقتصادية) غير المنظمة ، والمتطلبات الأساسية للديمقراطية ، فالديمقراطية الحقيقية التي تعني مشاركة الناس ، أصبحت غير ممكنة التحقيق في ظل نظام دولي أحادي القطب يتسم من الناحية السياسية بدكتاتورية الاقتصاد. مما يؤدي الى بلورة فكر اقتصادي جديد معولم ، يقوم بإحلال نماذج التنمية الكونية محل التنمية المستقلة ، والسيادة الاقتصادية العالمية محل السيادة الاقتصادية الوطنية متخطياً كل الحواجز والحدود[٣٠] .

أما سياسياً ، فمعارضوا العولمة ، يؤكدون أن الدولة سينحسر دورها في مجال الخدمات والرفاهية لتصبح دولة منفذة لارادة الشركات الكبرى التي باتت هي الموجه للسياسات (العامة - الداخلية - الخارجية) ، ومن ثم إعادة طرح مفهوم الأممية بصورة جديدة ، فالعولمة تؤمن بأن العالم (أمة واحدة) مستهلكة لمنتجات شركاتها و ان المنتمين لهذه الأمة هم القادرون على الاستهلاك وإدامة عجلة الإنتاج ، بغض النظر عن جنسياتهم وانتماءاتهم القومية[٣١] .

أما ثقافياً ، فنجد على سبيل المثال (فيليب ساغان) رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية ، يشير الى خطورة العولمة (ثقافياً) بقوله : (إن على شعوب العالم ان

تأخذ حذرها مما يسمى (الثقافة العالمية) التي تدمر الهويات القومية والثقافة القومية للشعوب)[٣٢].

إن اللبرالية التي تشكل الأساس الأيديولوجي للعولمة ودعوتها لفرض حرية السوق دون قيود ، قد أدت الى ظهور الاصوليات العرقية والدينية والسياسية وخلق تربة خصبة لنمو التطرف والعدمية بأشكالها المختلفة وازدياد البطالة وتفشي الجريمة وانتشار المخدرات وغيرها ، ويعلق المفكر روجيه غارودي على هذه الظاهرة الناجمة عن العولمة بالقول : (على الدوام تولد الاصولية الدينية والسياسية من إحباط أمام عزلة عالم بلا هدف وبلا معنى ، وان البشر البائسين بلا مستقبل هم طرائد لكل العدميات أمام قيم مزعومة لم تعد تمد الحياة بالثبات والدلالة)[٣٣].

٢. الاتجاه الذي يؤيد العولمة :

إن معظم أنصار هذا الاتجاه هم من الاقتصاديين الذين يؤمنون بفلسفة السوق الحرة ، إذ يعتقد هؤلاء ان التكيف مع العولمة له آثار إيجابية كبيرة على اقتصاديات الدول النامية ، وان تكامل الاقتصاديات الأقل نمواً في الاقتصاد العالمي سيحقق زيادات كبيرة في معدلات نموها الاقتصادي وفي مستويات إنتاجياتها ، وان المعدلات السريعة للنمو الاقتصادي ستفيد كل البشر. ويضيف أنصار العولمة بأنها ستعمل على زيادة القبول العالمي للملكية الخاصة والسوق والنزعة الفردية والديمقراطية السياسية ، وان التدفقات الاقتصادية والتكنولوجية من الدول المتقدمة الى الدول الأقل نمواً ستفيد الأخيرة فعلاً وتحقق مصالح الأولى . كذلك فأن اندماج التجارة والإنتاج مع تجارة الدول المتقدمة سيزيد حتماً من حجم الاستثمارات الخارجية ومن تدفقات السيولة اللازمة الى حافظات هذه الدول ، الأمر الذي سيسرع من أداء النمو الاقتصادي ، ويتوقع مسئولوا البنك

الدولي ان تتمكن البلدان النامية ومنها البلدان العربية من الإسهام في الإنتاج العالمي بما يزيد من ٢٠ - ٢٥ ٪ في السنين المقبلة[٣٤]. ويقلل المناصرون للعولمة من تأثيرها على توزيع القوة بين الدول ، ويؤكدون ان كل نظام اقتصادي دولي على امتداد التاريخ ، كان نظاماً هرمياً يتكون من اقتصاديات مسيرة واقتصاديات تابعة ، وانه لم يكن هناك على الإطلاق ، ولا ينتظر أن يكون في المستقبل نظام دولي قائم على المساواة وعادل سواء مع العولمة أو بدونها. ويستشهد مؤيدوا العولمة بتجارب عدد من دول آسيا ومنطقة المحيط الهادي وأمريكا اللاتينية بالإنجازات الاقتصادية التي حققتها ، وكذلك المنجزات التكنولوجية ، وبالتالي من الممكن الاستفادة من تجارب هذه البلدان ومحاولة تطبيقها في المنطقة العربية .

٣. الاتجاه التوفيقي :

يرى أصحاب هذا الاتجاه ان الضرر الذي قد يصيب البلدان العربية بسبب معارضتها التامة للعولمة التي باتت أمراً واقعاً ، ربما يساوي ان لم يزد على الضرر الذي قد يسببه الانجراف التام ورائها ، ان العولمة وما سببته وقد تسببه من نتائج لا تعدو في الواقع كونها أحد أوجه جدلية التاريخ التي طالما عرفتها الإنسانية ، فقد كان هناك دوماً صراع بين الأقوياء الطامعين والضعفاء المحرومين .

وفي حقيقة الأمر إن هذا الاتجاه يطرح العديد من الأسئلة في ظل عملية العولمة ، منها : هل يمكن التوصل الى صيغ تضمن احترام السيادة والتعددية الثقافية ؟ ، هل بالإمكان إنشاء وإدامة علاقات متكافئة تقوم على الاحترام المتبادل؟ ، هل من الممكن الحد من التدخل الذي تمارسه الدول الكبرى في الشؤون الداخلية للبلدان النامية ؟ .. وغيرها العديد من الاسئلة التي من الممكن الإجابة عليها بالنفي ، وذلك بسبب غياب الضمانات التي تكفل تحقيق مثل هذه الأمور ، هذا إن لم تكن تلك الضمانات نفسها وسائل أو أدوات تحاول من

خلالها الولايات المتحدة والدول الكبرى زيادة سيطرتها وتحكمها بشؤون البلدان النامية ، ومنها البلدان العربية.

إن ما يمكن استخلاصه من جملة ما تقدم ، يتمثل في ان العولمة ، هي محاولة لتعميم القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولايات المتحدة الأمريكية على صعيد العالم ، ونتفق مع (منير الحمش) في تحليله لظاهرة العولمة ، ونشاركه الرأي في استخلاص السمات الآتية التي تمثل بتقديرنا إطارا تحليلياً للظاهرة وهي :

١. ان ظاهرة العولمة ليست جديدة ، فهي نتاج لعمليات تطور تمتد لعدة قرون ، وان العولمة عملية مستمرة تتطلب عملية الإحاطة بها ، دراسة وتحديد مؤشرات كمية وكيفية للجوانب السياسية ، الاقتصادية ، الثقافية ، .. الخ .
٢. ان بروز العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين يرجع الى التقدم التقني الكبير وتوسع حرية التجارة ، فضلاً عن تفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم ، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وفشل انموذجه الذي كان يتبناه .
٣. ان العولمة تقوم على مفاهيم عديدة ، منها (اللبرالية الجديدة) ، التي تتمثل في عمليات إنشاء نظام متكامل يتمثل في عولمة نمط الاستهلاك وعولمة الأسواق والاستثمار والإنتاج .
٤. ان تنامي دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي ، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية ، ودورها في إشاعة أفكار اللبرالية الجديدة عن طريق سيطرتها على المنظمات المالية الدولية وكذلك منظمة التجارة العالمية ووسائل إعلامها المتطورة ، جعل هذا الدور كأنه محاولة لامركة العالم .
٥. مع تنامي دور الشركات متعدية الجنسية ووسائل الإعلام الدولية وتقنية المعلومات وحركة الرأسمالية التي بدأت تتجاوز الحدود السياسية والقومية

للدول ، فأن العولمة غدت تحمل في ثناياها آثاراً تقود الى تقلص وانحسار دور الدولة واستقلاليتها في رسم سياساتها المختلفة .

كذلك نجد انه رغم النماذج العديدة التي يتم طرحها حول العولمة إلا أن النموذج السائد عموماً هو النموذج الأمريكي للعولمة ، خصوصاً على صعيد البلدان العربية ، ففي هذا النموذج تبدو العولمة ، مفهوماً استراتيجياً شاملاً ، جاء بسبب التطور الذي وصلت إليه الرأسمالية العالمية ، مبنية على أساس من عدم التكافؤ ، لمصلحة الطرف الأقوى ، فهو ميدان للهيمنة والاستغلال والسيادة القسرية للثقافة والسلوك والأيديولوجيا والاقتصاد الأمريكي ، من دون أي مراعاة لخصائص المجتمعات المعنية أو المستهدفة .

الهوامش

(١). جلال أمين، العولمة والتنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص (٧-٨) .

(٢). محمد عابد الجابري ، قضايا في الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص (١٣٩ - ١٤٣) .

(3). http : // www. Aljazeera. Net/ in. depth / international com / 2001 – 12 – 10 , p : 1 .

(٤). سمير أمين ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، في برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٠، ص٧٢.

(٥). نقلاً عن عبد الخالق عبدالله ، العولمة وجذورها وفروعها وكيفية التفاعل معها ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ال- ٢٨ ، العدد (٢) ، الكويت ، ١٩٩٩، ص ٥٨ - ٥٩ .

(٦). السيد ياسين ، مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٠ - ١١ .

(٧). منير الحمش ، العولمة ليست الخيار الوحيد ، الاهالي للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص١٨ .

(٨). يحيى اليحياوي ، العولمة ، أية عولمة ؟ ، افريقيا ، الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص١٩ .

(9). Gum Young Lee and Young Woong Kim , The Globalization of Economg and spatial Implicutions , South Korea – Hoover Institution for Economic studies, 1994 , p.p, 4 – 5 .

(١٠). نقلاً عن السيد ياسين ، في مفهوم العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

(١١). انظر ، جيمس روسناو ، ديناميكية العولمة ، نحو صياغة علمية ، قراءات استراتيجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص١ - ٥ .

(١٢). نقلاً عن يحيى اليحياوي ، العولمة ، أية عولمة ؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠ - ٢١ .

(١٣). غضبان مبروك ، بين العولمة والسيادة ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية (w.w.w.Yahoo.Com./) ، ٢٠٠٠ ، ص ٣ .

(١٤). صادق جلال العظم ، ما هي العولمة ؟ ، مجلة الطريق ، عدد٤ ، سوريا، ١٩٩٧ ، ص٢٦ .

(١٥). محمد الاطرش ، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد٢٦٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص٩ .

(١٦). برهان غليون و سمير امين ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦ .

(١٧). سمير أمين ، في مواجهة ازمة عصرنا ، سينا للنشر ، مؤسسة الانتشار العربي ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٩٣ .

(١٨). المصدر نفسه ، ص١٠ .

(١٩). المصدر نفسه، ص١٠ .

(٢٠). نقلاً عن ، رعد كامل الحيالي ، العولمة وخيارات المواجهة ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ٢٨ ، عدد ٢ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون

والآداب، الكويت ١٩٩٩ ، ص ٧ .

(٢١). نقلاً عن نجاح العشري ، العولمة والهيمنة ، إشكالية المفهوم ، في ندوة المائدة المستديرة التاسع للاساتذة العرب ، مصدر سبق ذكره ، ص٩ .

(٢٢). محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية ، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي ، في أسامة الخولي (محرر)، العرب والعولمة ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٠١ .

(٢٣). جلال امين ، العولمة والدولة ، في ندوة (العرب والعولمة) ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٣-١٥٤.

(٢٤). اسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة أساس الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة النهج ، عدد٦ ، ١٩٩٨ ، ص٧ .

(٢٥). عبد الإله بلقزيز ، مجموعة افكار مأخوذة عن ورقته المقدمة الى ندوة العرب والعولمة ، نشرت في مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٢٩ ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص٩١ .

(٢٦). لمزيد من التفاصيل ، انظر : رسلان خضور وسمير ابراهيم ، مستقبل العولمة ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص١١.

(٢٧). تفصيلات أكثر حول المصطلح انظر ، إسماعيل صبري عبدالله ، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٢٢ ، ١٩٩٧ ، ص٤-٢٥ . كذلك اسماعيل صبري عبدالله ، الكوكبة أساس الظاهرة الاقتصادية الاجتماعية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠-١٥ .

(٢٨). تفصيلات اكثر ، أنظر : محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية ، في ندوة العرب والعولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠١ .

(٢٩). المصدر نفسه ، ص٣٠١ .

(٣٠). مها ذياب ، تهديدات العولمة للوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، عدد٢٧٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص١٥٨ .

(٣١). منقذ محمد محمود ، العولمة وآثارها على الدول النامية ، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٢٠ .

(٣٢). محمد مظفر الادهمي ، العولمة والهوية الثقافية ، مجلة آفاق عربية ، عدد٣، آيار - حزيران ، بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٣٣). جلال زيادة ، تجليات العولمة على الصعيد العربي ومواقف شعوب العالم منها ، مجلة آفاق عربية ، عدد٥ - ٦ ، آيار - حزيران ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٥ .

(٣٤). برهان غليون ، العولمة وخطر الانفجار ، مقترح لبناء خيارات بديلة ، مجلة شؤون الأوسط ، عدد٥٢ ، ص ٧٠ - ٧٦ .

الفصل الثاني

آليات العولمة في الوطن العربي

آليات العولمة في الوطن العربي

أصبحت العولمة من أكثر الاصطلاحات المتداولة في الأدبيات المعاصرة ، رغم ان السرعة التي نمت بها هذه الظاهرة أعظم بكثير مما كان لأي شخص أن يتنبأ به خلال النصف الأول من القرن الماضي ، عندما كانت المؤسسات الغربية تقوم بدراسة متأنية لمعرفة الوضع الذي سيؤول إليه العالم في المستقبل[1] .

إن المتغيرات الدولية التي شهدها العالم في عقد التسعينيات ، التي كان أبرزها (انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية) أدت الى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم ، بعد أن أصبحت القطب الوحيد الذي يملك قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية ومعلوماتية ذات مستوى عالي مقارنة بالبلدان الأخرى ، ولما كانت العولمة في أحد تعريفاتها هي (إكساب الشيء طابع عالمي ، أي نقله من المحدود المراقب الى اللا محدود الذي ينأى عن كل مراقبة)[2] ، فأن فهم هذه الظاهرة في ظل الوضع الدولي الجديد وتجلياته ، يعكس بشكل كبير رغبة الولايات المتحدة في نشر قيمها وأفكارها ونمط حياتها الذي اعتادت عليه الى أنحاء العالم ، مستندة في ذلك الى مقومات قوتها التي تتميز بها وايضاً على أساسها الرأسمالي الذي تشترك فيه مع العديد من دول العالم لاسيما الدول الغربية. إن لأي فكر أو قيم أو نمط حياة أبعاداً سياسية ، إجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية. وإذ نحن بصدد دراسة الآثارالسياسية للعولمة ، فأن هذا يقتضي دراسة الجوانب والأبعاد والآليات الاقتصادية ، العسكرية ، الاتصالية والمعلوماتية..الخ ،

التي تكون لها بالمحصلة آثار سياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وفي ظل التطورات الدولية الراهنة فأن نزوع الولايات المتحدة الى محاولة نشر قيمها وأفكارها على صعيد العالم في ظل ظاهرة العولمة ، يتطلب وجود عدة آليات تستند إليها من أجل نقل أفكارها وقيمها تلك من الحيز المحدود (الإقليمي) الى الحيز الكبير اللا محدود (العالمي) .

أن الآليات التي وظفتها الولايات المتحدة الأمريكية تتفق وتنبع من الخصائص التي تميز الوضع الدولي الراهن الذي قاد الى بروز العولمة التي ترتبط بالأبعاد المجتمعية الدولية الراهنة ، فالعولمة تتشكل وفقاً للمتغيرات والآليات المعاصرة ، التي أبرزها الثورة الحاصلة في مجالات الاتصالات والمعلومات ووسائل التقنية الحديثة التي هي بتطور مستمر ، إضافة الى التحولات العسكرية على صعيد العالم.

والشيء المؤكد ان العولمة ذات جوهر ونشأة اقتصادية ، ومن ثم تجلت بشكل واسع أبعادها الأخرى السياسية ، الثقافية ، المعلوماتية والاتصالية[٣] بحيث ان سمة التداخل تبدو واضحة في هذه الأبعاد .

لقد استطاعت الولايات المتحدة من توظيف عدة آليات لنشر وفرض العولمة على العالم ، ولعل ابرز تلك الآليات كانت ، الآلية السياسية ، مستندة في ذلك الى أبعاد أساسية وهي(عولمة الديمقراطية الليبرالية الغربية ، عولمة الفهم الغربي - الأمريكي لحقوق الإنسان ، توظيف نظام الأمن الجماعي) بما يخدم مصالحها وأهدافها ، وتمت ممارسة هذه الآلية بصور وأشكال مختلفة ، اذ كانت سمة الازدواجية في ممارسة هذه الآلية علامة مميزة لها .

كذلك تم توظيف الآلية الاقتصادية ، عبر نشر الفكر الاقتصادي الرأسمالي على بلدان العالم ومنها البلدان العربية ، مستخدمة في ذلك الدور المهم والبارز للشركات متعدية الجنسية وصندوق النقد والبنك الدوليين ، ومنظمة التجارة

العالمية ، من أجل فرض سياسات اقتصادية نابعة من الفكر الرأسمالي الغربي .

وايضاً توظيفها للآلية العسكرية ، عن طريق استغلال تفوقها وقدرتها العسكرية الكبيرة والمتنامية باستمرار ، واستغلال وجودها العسكري المتزايد في اغلب مناطق العالم المهمة ، وخصوصاً المنطقة العربية ، وكذلك توظيفها لحلف شمال الأطلسي (الناتو N.A.T.O) ، وخلق مدركات وتوفير مسوغات تعزيز دوره وتوسيع ساحة أهتمامه ، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة .

فضلاً عن هذا ، هناك الآلية (المعلو - اتصالية) ، إذ انه في هذا المجال تتميز الولايات المتحدة بتفوق واضح في مجال الكم الهائل الذي يتوافر لها من المعلومات حول دول العالم ، بالاضافة الى توافر وسائل اتصال حديثة تتيح لها نشر ما ترغب به الى أي منطقة من مناطق العالم المختلفة ، بسبب سيطرتها المباشرة وغير المباشرة على شبكات الاتصال العالمية وقنوات البث الفضائي وغيرها .

أولاً : الآلية السياسية

رغم الطابع والجوهر الاقتصادي للعولمة ، فأنها لا تنحصر فقط في هذا المجال ، بل تتعدى ذلك الى ما يرتبط وأشكال تنظيم الحياة السياسية ، وتحديد المصلحة العامة ، ورسم وظائف الأنظمة السياسية.

فالعولمة تستند وتوظف بالوقت نفسه ما يسمى بـ (الديمقراطية الليبرالية الغربية) كآلية للتأثير على بلدان العالم بصورة عامة والبلدان العربية بصورة خاصة .

ان انهيار الاتحاد السوفيتي لم يمثل سقوط دولة عظمى فحسب ، وانما عد دليلاً على انهيار النهج الشيوعي وفشله[٤]. وقد أدى هذا الانهيار من جهة أخرى الى تراجع الآيديولوجيا أو النهج الشيوعي في العديد من البلدان النامية ، ومنها بعض الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي (أوزبكستان ، قيرغستان ،

طاجكستان ، كازاخستان ، ... الخ) . لذلك فقد أدى هذا الأمر الى فتح الباب أمام العديد من تلك البلدان من أجل التوجه نحو تبني آيديولوجيا أخرى ، وكانت الآيديولوجيا المطروحة آنذاك هي (الفكر الرأسمالي) ، بعد أن تم الترويج لها من قبل الغرب وتقديمها على أساس أنها الآيديولوجيا المنتصرة ، التي تستطيع جميع البلدان عن طريقها معرفة التطور والتنمية والبقاء .

لقد عكفت الولايات المتحدة الأمريكية في مجال سعيها لنشر أفكارها وقيمها على صعيد الآلية السياسية ، معتمدة في ذلك :

١. الديمقراطية الغربية .
٢. حقوق الإنسان .
٣. نظام الأمن الجماعي .

١. الديمقراطية الغربية :

لم يعهد التاريخ من قبل كثافة في الحديث عن الديمقراطية (ضرورتها وحتميتها وشموليتها) كالذي شهدته عقود نهاية القرن العشرين ، ولم يعهد كذلك ان ربطت الديمقراطية بالتنمية في كل ضروبها وبالتقدم كذلك بل ذهب فوكوياما (وهو أستاذ جامعي ياباني الأصل أمريكي الجنسية) الى القول : (أن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل النقطة النهائية في التطور الآيديولوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري)(٥) .

ونرى أن هذا القول لا يمكن الاعتماد عليه أو تقبله ، كونه يتجاهل التطور الذي وصلت إليه شعوب العالم المختلفة وأنظمة الحكم البشرية في مجال خلق آيديولوجيات عالمية قابلة للتطبيق والأخذ بها ، التي أهمها برأينا الآيديولوجيا العربية الإسلامية ، والايديولوجيا العربية الثورية ، اللتان تمثلان نمط حياة متكاملاً قائماً على العدل والمساواة وضمان الحقوق لفئات المجتمع المختلفة وبناء

مجتمع موحد ومتحرر ، وهذين النمطين لا يتعايشان مع (الليبرالية الغربية) القائمة على الاستغلال واللا مساواة والتمايز الرأسمالي .

إن التعرف على الصيغة التي تم من خلالها توظيف الديمقراطية الغربية كآلية سياسية للعولمة ، من أجل التأثير في البلدان العربية ، يتطلب منا معرفة مضمون هذه الديمقراطية ؟ وما هي الأبعاد التي اشتملت عليها ؟ وهل تمثل بالفعل ديمقراطية تصلح لبلدان الوطن العربي ؟ . هذه التساؤلات سنتعرف عليها عبر تحليل واقع هذه الديمقراطية في العالم الغربي والولايات المتحدة .

ان البحث في الديمقراطية يكشف لنا العديد من المسميات الوصفية ، فمثلاً هناك الديمقراطية المثالية أو التقليدية ، وهناك الديمقراطية الكلاسيكية الإغريقية ، وهناك الديمقراطية الحديثة ، وغيرها من التصنيفات . وتذكر الانسكلوبيديا البريطانية ان المعنى الحرفي للديمقراطية هو (حكم الشعب بالشعب ولمصلحة الشعب) . والديمقراطية كلمة إغريقية كانت تستخدم عندما كان السكان (الذكور الاحرار البالغين فقط) يتداولون في شؤونهم داخل الدولة - المدينة .

أما في القرون الوسطى فقد ظهرت الديمقراطية الدستورية في البلدان الأوربية ، ويرى المفكرون الغربيون الذين يؤمنون بالنظام الديمقراطي الغربي ، ان هناك علاقة إيجابية قوية بين الاقتصاد والديمقراطية في البلدان الرأسمالية .

لكن ، ما هو فحوى الديمقراطية الأمريكية ؟ يقول ((نعوم تشومسكي)) واصفاً الديمقراطية الأمريكية بقوله : (... إن القطاعات القوية بما فيها أصحاب الثروة المتحدين ، معارضون بشكل طبيعي للديمقراطية العاملة أو الشعبية ، انه أمر طبيعي ، أنهم لا يريدون قيوداً خارجية على قدراتهم لاتخاذ القرارات والتصرف بحرية ، وذلك يستلزم ان تكون النخب غير ديمقراطية بشكل مفرط ، ويقول ايضاً : هناك أشكالا معينة من الديمقراطية مرغوبا بها من قبل أصحاب الأموال والشركات) ، أن الديمقراطية الحديثة (الأمريكية) هي ببساطة أكثر

تعقيداً ووضوحاً عما كانت عليه في الماضي ، إنها تتبنى وجهة النظرالقائلة : ان دور الجماهير (الدخلاء ، الجهلة ، الفضوليين) هو دور المتفرجين ، لا المشاركين الذين يظهرون كل سنتين ليصادقوا على قرارات اتخذت في مكان ما ، وليختاروا بين ممثلي القطاعات المهيمنة فيما يسمى بالانتخاب . ان ذلك الشكل من الديمقراطية مقبول ، وهو فعلاً مساعد لأنواع معينة من الجماعات الحاكمة وأعني أولئك الذين هم في مجتمعات أكثر أو أقل رأسمالية))(٦) .

ان تحليل ((تشومسكي)) لواقع وطبيعة الديمقراطية الحديثة ، التي عرفت على أنها أسلوب للحكم ، يقوده أصحاب المؤسسات الرأسمالية الأقوياء الذين يمدون العملية السياسية بالمال ويهبون الناخبين حق الاختيار بين مجموعة من القادة الذين لهم الآراء المشتركة نفسها حول معظم الأشياء ولكنهم يختلفون فيما بينهم في أسلوب القيادة ، بما يكفل صحة السياسات الحكومية ، و في الوقت نفسه تساعد تلك الديمقراطية الشركات متعدية الجنسيات على التقدم وزيادة تأثيرها ، ويساعد الإعلام (العولمي) على تكوين الرأي العام الملائم ، وبهذا يستطيع القادة ان يفعلوا ما تريده المؤسسات الرأسمالية ، فتنعدم الحاجة الى استخدام العصا الغليظة لكن يبقى مع ذلك لهذه العصا الدور الرئيس في معظم الأحيان .

ان مضمون هذه الديمقراطية الحديثة عبر عنها أحد الساسة الأمريكان السابقين (آربي.هيز R.Bhis) ، عندما قال : (ان مقولة هذه حكومة الشعب وبالشعب وللشعب لم تعد قائمة ... إنها حكومة الشركات وبالشركات وللشركات).

ومع ما تقدم فأن الديمقراطية الحديثة أو (الأمريكية) لها ثلاثة عناصر رئيسية هي :

أ. **التعددية :** تعددية التكتلات (الأحزاب وجماعات المصالح) من أجل ان تعبر عن مصالحها .

ب. **الليبرالية (التحررية) :** أي حرية الفرد ، حماية الحريات السياسية والمدنية وغيرها .

ج. **البراغماتية (الذرائعية) :** أي تتخذ من النتائج العملية مقياساً لتحديد قيمة الأفكار الفلسفية ومدى صدقها .

إن مجموعة هذه العناصر قد أفرغت من محتواها بما يتفق مع مصالح الأقلية من أصحاب الشركات والأموال .

ولقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف الديمقراطية (ديمقراطيتها) الحديثة في مواجهة الكثير من المقولات والمعتقدات وحتى القيم ، ووضعتها بوجه الشيوعية وأنظمتها ، الى ان سقطت متجسدة بانهيار الاتحاد السوفياتي ، حيث استغلت هذا الانهيار لتعمل على نشر أنموذجها أمام بلدان العالم ومنها البلدان العربية ، وقد عملت على توظيف شعارات الديمقراطية من اجل الضغط على الكثير من الدول وخاصة تلك المعارضة لنهجها وسياساتها. وبإسم (الديمقراطية) استطاعت أجهزة مخابراتها من تغيير واستبعاد العديد من الحكومات المعارضة واستبدالها بحكومات أخرى مؤيدة لها ، تسهل مشاريعها وخططها في مناطق استراتيجية مهمة ، فعلى سبيل المثال ، نرى بان الولايات المتحدة قد أتاحت للكيان الصهيوني فرص التوسع على حساب ارض هي ليست ملكاً له، وتبيد شعب بدون حق ، سوى إنها تعد هذا الكيان في منظار (الديمقراطية الأمريكية الحديثة) ، (الكيان الديمقراطي) الوحيد في منطقة تخضع للتصحر السياسي والتفرد بالحكم [٧] .

ان توظيف شعارات الديمقراطية وبصيغة ازدواجية في المنطقة العربية للوقوف بالضد من الأنظمة الوطنية المعارضة للسياسات الأمريكية ومساندة الأنظمة الموالية لها ، اعترف بها وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (جيمس شليسنجر) حيث قال في عام ١٩٩٨ : (هل حقا نرغب في تقديم الديمقراطية

كطريقة ملائمة للحكم في المجتمعات الأخرى ، كالمجتمع الإسلامي على وجه الخصوص ؟ هل نطلب بصورة جدية تغيير المؤسسات في العربية السعودية ؟ ان الجواب المختصر لهذا السؤال هو : كلا ، إننا عملنا لسنوات على المحافظة على هذه المؤسسات واحيانا عددناها احسن من القوى الديمقراطية التي ظهرت في المنطقة كلها) .

مما تقدم يتبين لنا ، ان نمط الديمقراطية الحديثة الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية (تسويقه وعولمته) على العالم ، هو نمط مفرغ من محتواه ، يقوم على شكلية المؤسسات الديمقراطية واضعاف دور الجماهير (الأكثرية) لحساب دفع وتفعيل الأقلية ، أصحاب الأموال [٨] . فضلاً عن ان شعارات الديمقراطية استخدمت بشكل ازدواجي في المنطقة العربية ، فقد استخدمت للضغط على أنظمة دول ذات النهج المتحفظ على مجمل السياسات الأمريكية مثل ليبيا ، السودان ، الجزائر ، اليمن ، وتغاضت عن استخدامها ضد بلدان موالية لها.

وفي جميع ألأحوال ، تظل المسألة الكبرى المطروحة على إشكالية الانتقال العربي نحو الديمقراطية ، هي معرفة كيفية تحويل هذا التوجه (الديمقراطي) الظرفي، أو المفروض بسبب الظروف على النظم الحاكمة الى اختيار واعٍ قائم على بلورة خيارات اقتصادية وسياسية واجتماعية قوية ومتماسكة [٩] . وهنا تطرح قضايا عديدة ، اذ يتوقف التقدم والتوجه نحو الديمقراطية في الوطن العربي على إيجاد الحلول العملية والسريعة لها ، بعضها يتعلق بالتحول الداخلي وتوازنات السلطة الاجتماعية والسياسية لكل قطر ، وبعضها يتعلق بالتحولات الإقليمية وتبديل الموقع العام الذي يحتله الوطن العربي ككل في الساحة العالمية ، وفي هذا الميدان تدخل ايضاً مشكلة التعاون أو (التجمع الإقليمي) التي تطرح اليوم بحدة متجددة ، بعدّها المدخل الضروري نحو التحول الديمقراطي التاريخي للوطن العربي.

٢. حقوق لإنسان :

يتميز النصف الثاني من القرن العشرين بصياغة قوانين ومواثيق حقوق الإنسان، وموافقة اكثر دول العالم عليها ، إذ بعد حربين عالميتين ، الأولى (١٩١٤-١٩١٨) ، والثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) ، وسقوط ملايين البشر قتلى وجرحى، وعبر سلسة من المحاولات الجادة أدرك العالم ضرورة وجود قوانين تحفظ للإنسان إنسانيته وكرامته وتحافظ عليه من الاعتداء والاضطهاد والقتل والآبادة الجماعية وتمنحه الحرية في اعتناق الدين أو المذهب أو النظام السياسي الذي يرغب فيه [١٠] ، وغالباً ما يرجع الباحثون أول تمجيد للحقوق الإنسانية في الوثائق الدستورية والقومية والعالمية الى نهاية القرن الثامن عشر[*]، حيث كان اول عمل قانوني من هذا النوع اكتسب شهرة عالمية هو (وثيقة فرجينيا للحقوق ١٧٧٦) ، وهي إعلان للحقوق التي قاوم بها المستوطنون ألأمريكان مطالبة التاج البريطاني بالسلطة ، وهو أول دستور مكتوب يؤسس قائمة ببعض الحقوق الإنسانية اللبرالية . ثم جاءت الثورة الفرنسية بـ (إعلان حقوق الإنسان ١٧٨٩) التي انتشرت على صعيد العالم ، حيث دخلت في ميثاق عصبة الأمم عام ١٩٢٠ ، ومن ثم في ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ ، ثم أفردت دوليا بوثيقة خاصة هي (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) الذي أقرته الأمم المتحدة في (١٠ كانون الأول ١٩٤٨) [١١] وفي ظل العولمة ، فان التأثيرات التي يمكن ان تتركها على قضية حقوق الإنسان ، تحمل في مضمونها آثارا إيجابية وأخرى سلبية، أما فيما يتعلق بالإيجابية ، فهي الآثار التي تتركها التطورات والتحديات التقنية والاتصالية التي سهلت إيصال أخبار عن الانتهاكات التي تتعرض لها شعوب العالم في مناطق مختلفة ، مما أتاح في ظل تجليات العولمة (المعلو اتصالية) للمنظمات والهيئات العالمية المعنية بمجالات حقوق الإنسان ، من بناء شبكة عالمية تربط بين هذه المنظمات والهيئات ، بما يمكنها من ان تقف ضد هذه

الانتهاكات ، وتضغط على الحكومات من اجل حماية الحقوق والحريات الأساسية لشعوبها .

وفي قمة مجلس الأمن لعام ١٩٩٢ ، كرر الزعماء الغربيون (الولايات المتحدة والدول الغربية) ، الأفكار نفسها حول قضية حقوق الإنسان ، وذلك في اجتماعاتهم السابقة كافة ، وكان واضحاً ان التأكيد على هذه المسألة لا يعبر عن المبادئ التي يرتكز عليها النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في الغرب (وهو النظام الرأسمالي الليبرالي) فحسب ، بل إن الولايات المتحدة بدأت تتطلع الى ان يسود هذا النظام ، أو جزء منه ، العالم بأسره ، بسبب توفر السبل التي يمكنها من تحقيق هذا خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و نهجه الشيوعي(١٢).

إن الاهتمام بقضية حقوق الإنسان في ظل العولمة يكشف عن انحسار الاهتمام بالحقوق الإنسانية التي تتبناها البلدان النامية ، في حين تم تبني وجهة النظر الغربية لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي ، كذلك زادت الضغوط التي تمارس على البلدان النامية في المحافل الدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان بعد ان فقدت الدعم الذي كان متوفراً لها من قبل الاتحاد السوفيتي السابق ، وأصبحت الولايات المتحدة بعدها القطب الوحيد والمهيمن ، تستخدم ورقة حقوق الإنسان وشعاراتها لاستهداف أنظمة سياسية معينة ، ولغرض تعزيز هيمنتها على العالم فقد أصبحت وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول الكبرى (مثلاً الصين) ومعظم البلدان النامية ، ولكن بالتأكيد بصورة مختلفة ، تكون أشد قسوة بالنسبة للأخيرة (الصومال مثلاً) وقد اصبح واضحاً ان الولايات المتحدة استخدمت قضية حقوق الإنسان لتحقيق مكاسب سياسية ، فقد وجهت اتهامات لبعض المنظمات الفدائية الفلسطينية التي تناضل من اجل تحرير وطنها المحتل (على سبيل المثال) بعدّها منظمات إرهابية معارضة ومنتهكة

لحقوق الإنسـان ، في الوقـت الـذي تـترك الكيـان الصـهيوني لممارسة ابشـع صـور انتهاكات حقـوق الإنسـان في الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة ، وفي جنـوب لبنـان ، وحتى عندما قام هذا الكيان بمذبحة (قانا) الشهيرة ، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية (حق النقض) لمنع إدانته [١٣] .

ان الاستخدام السياسي المزدوج لقضية حقوق الإنسان في ظل العولمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل متشدد ضد الخصوم السياسيين ، وتناسيه والتغاضي عنه مع البلدان الصديقة ، عبر عنه الأستاذ ((محمـد حسنين هيكـل)) في محاضرة له نظمتها جمعية أصدقاء المقاصد في باريس عام ١٩٩٥ ، حيث قال : (إن الولايات المتحـدة أعطـت لنفسـها دور المسؤول العـالمي عـن حقـوق الإنسـان وهذه قضية نبيلة ، لكن نبلها يفرض على القائم بمسئوليتها ان يتحـرر مـن أهوائـه وان يشهد حين يشـهد وينطق بـالحق لا شـيء غيره ، بصـرف النظر عـن الموضـع الذي ينزل عليه سيف هذا الحق ... لكن ما يحدث هـو إن التقـارير الأمريكيـة عـن حقوق الإنسان تستعمل كما تستعمل السياط لجلد المخـالفين أو ترهيب المترددين وتسوق الجميع أمامها حيث يطلب منـهم أن ينسـاقوا ... أمـا الموالـون والمتعـاونون فأن السياط لا تمسهم وان ظلت فرقعة ألسنتها في الهواء تنبههم وتذكرهـم... وقـد لا أكون متجنياً إذا ما قلـت ان الولايـات المتحـدة تستخدم القضيـة النبيلـة لحقـوق الإنسان في التسعينيات بالطريقة نفسها التي استعمل بـها الاتحـاد السـوفيتي قضيـة السـلام في الخمسينيات والستينيات مـن القـرن المـاضي ... مبـادئ نبيلـة في خدمـة سياسات يصعب وصفها بالنبل) .

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب البـاردة اهتمـام الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بقضايا حقوق الإنسان في العالم على صعيد خطابها السياسـي الخـارجي الرسمـي وبعـض الممارسـات العمليـة ، إلا أن هـذه السياسـة تتمـيز بــ (البراغماتيـة و الانتهازية السياسية) التي تتجلى ابرز صورهـا في المعايير المزدوجة التـي تطبقـها

بهذا الخصوص وعدم ترددها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية ، بل ان الولايات المتحدة لاتحبذ قيام نظم ديمقراطية يتم فيها إعطاء الحقوق المشروعة لفئات المجتمع كافة في البلدان العربية ، وذلك لإدراك الولايات المتحدة بان بعض النظم العربية الحالية هي الأنسب لحماية مصالحها الاستراتيجية في تلك البلدان .

وايضاً فأن الولايات المتحدة تخشى من إمكانية وصول قيادات وقوى سياسية ثورية تقف بالضد من المصالح الأمريكية ، فالولايات المتحدة إذن لا تتبنى قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، رسالة أخلاقية عالمية ، بل إنها تقوم بتوظيفها كأداة سياسية لإخضاع العالم لهيمنة وسيطرة قوة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية (١٤).

وتأسيساً على ما تقدم ، يمكننا القول بأنه في مجال حقوق الإنسان يمكننا ان نلاحظ معيار الازدواجية الذي تعتمده الولايات المتحدة وهذا المعيار يتميز ببعدين مهمين الأول (الداخلي) إذ أن هناك عدم مساواة وإزدواجية واضحة في تعامل الحكومات الأمريكية المختلفة مع فئات شعبها وخصوصاً (السود الأمريكان) الذين لا يزالون يعانون من انتهاكات خطيرة في مجال حقوقهم السياسية والمدنية ، الثاني (خارجي) وهو التناقض الواضح في السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول العالم المختلفة وهذا ما نتلمسه نحن بصورة كبيرة داخل الوطن العربي ، فالملاحظ ان هناك عدم مساواة في التعامل الأمريكي مع الدول المنساقة معها ، على عكس ما نلاحظه تجاه الدول المتحفظة على السياسة الأمريكية في المنطقة وفي الوطن العربي أو التي لا تخدم مصالحها .

٣. نظام الأمن الجماعي :

لقد صاغ ميثاق الأمم المتحدة نظاماً للأمن الجماعي ، وعهد الى مجلس

الأمن بموجب المادة (٢٤) منه بالمسؤولية الرئيسة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وخوله بمقتضى الفصلين (٦ - ٧) بالسلطات اللازمة للتدخل بغية تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، واتخاذ الإجراءات التي يراها لازمة في حالات تهديد السلم أو وقوع العدوان [١٥] .

أذن فجوهر نظام الأمن الجماعي يقوم على أساس (العمل الجماعي) لمواجهة العدوان ، ومنح الدول التي تقع ضحية لهذا الاعتداء ، الطمأنينة . بذلك فهو يمثل تعاون طوعي بين الدول المستقلة في أعمال تنفيذية مشتركة ، وتوسيع أفق المصلحة الذاتية والقومية ، وانماء التفاهم الدولي [١٦] .

ويشتمل مفهوم الأمن الجماعي على جانبين الأول (وقائي) (سلبي) ، ويتمثل في الإجراءات الوقائية التي تحول دون وقوع العدوان أو التهديد للأمن الدولي . والثاني(علاجي) (إيجابي)، ويتمثل في الإجراءات اللاحقة على وقوع العدوان[١٧] . إن موضوع الأمن الجماعي لا يعد جديداً في النظام الدولي ، فقد بدأ تطبيقه في العلاقات الدولية مع قيام عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى ، وجسد ميثاق الأمم المتحدة التعبير السياسي والقانوني له ، لكن الجديد فيه يتمثل في الوسائل المقترحة التي يفترض أن تعزز منه ، وتسعى لفرض احترامه وما يمكن توظيفه منها لخدمة طروحات وشعارات الوضع الدولي الجديد .

ورغم الافتراضات النظرية التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة في هذا المضمار، التي عبرت عن دعوات السلام وأبهرت أسماع الشعوب في كفاحها من أجل السلام ، لم تستطع ان تخلق نظاماً فعالاً للأمن الجماعي على صعيد الواقع، كذلك فأن التطورات الدولية في نهاية القرن العشرين ، ودخول العالم مرحلة جديدة هي مرحلة العولمة، وما شهدته من غياب المصداقية في تعامل الأمم المتحدة تجاه شؤون العالم المختلفة ، وذلك بسبب هيمنة الولايات المتحدة على هذه المنظمة وانسياق أعضاء المجلس وراءها ، هذه الأمور مكنتها من استغلال

هذا الواقع لتبدأ بتوظيف هذا النظام (الأمن الجماعي) من اجل خدمة أهدافها ، واستخدامه بوجه القوى المعارضة لها ، وهذا ما نراه جلياً عبر العقوبات والتدخلات المباشرة التي فرضتها عبر مجلس الأمن ، منها حالات(الصومال ١٩٩٢ ، ليبيا ١٩٩٢ ، العراق ١٩٩١ ، السودان ١٩٩٨ ، وغيرها) .

أما فيما يتعلق بنظام الأمن الجماعي العربي ، فرغم التأطير النظري له في مواثيق جامعة الدول العربية ، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك إلا أن الواقع يشير الى اخفاقة هذا النظام ، وعجزه عن أداء دوره في العديد من المواقف والأزمات العربية ، وقد وقف هذا النظام عاجزاً أمام الاعتداءات الصهيونية على الأراضي العربية ، وعدم اتخاذ موقف حازم تجاه هذه الاعتداءات ، وهو مايعبر عن تخلف هذا النظام عن الغاية الأساس التي أنشئ من اجلها ألا وهي (حماية الأمن القومي العربي) ،لذلك فأن نظام الأمن الجماعي(على صعيد مجلس الأمن) ، و (على صعيد النظام الإقليمي العربي) يتم توظيفه من قبل الولايات المتحدة تجاه الدول ذات النهج المعادي لتيار العولمة أو مشروع (أمركة العالم)[١٨].

ثانياً : الآلية الاقتصادية

بعد أن أكد عدد من الساسة الأمريكان ومنهم (زبغنيو بريجنسكي) مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي (كارتر ١٩٧٧-١٩٨٠) في أكثر من مناسبة على ضرورة أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك (٦٥٪) من المادة الإعلامية على مستوى العالم ، انموذجاً كونياً للحداثة ، يحمل القيم الأمريكية التي يذيعونها دوماً في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق ، كانت الخطوة الأمريكية الأولى التي تعد الأكثر أهمية هي خلق العولمة الاقتصادية مع ما يرتبط بها من أبعاد سياسية وثقافية وإعلامية واجتماعية وغيرها .

إن عولمة الاقتصاد تشير الى اندماج العالم في حقول انتقال السلع والخدمات

والرساميل والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقاً واحدة ، تخضع لقواعد قانونية واحدة (أي مشابهة للسوق القومية) . وهو ما يعني ، أن المصلحة والغاية الرئيسة من وراء عولمة الاقتصاد العالمي في حقل التجارة الخارجية وحقل انتقال الرساميل ، تكمن في تحقيقه مصلحة نظام الاقتصاد في الدول الغربية ، فمنطق هذا النظام قائم على غاية تعظيم الأرباح الخاصة ، ومنها الأرباح الناجمة عن الاحتكارات أو شبه الاحتكارات ، مما يتطلب التوسع ، وبالتالي إزالة القيود الخارجية أمام صادراته من سلع وخدمات ورساميل . فعدم إمكانية التوسع بدرجة كافية يعرض هذا النظام للركود او الكساد ، أو يخضعه لتغيرات داخلية قد تؤثر في سماته الأساسية[١٩] .

لذلك ، فالعولمة ومن ورائها الولايات المتحدة ، في مجال الاقتصاد العالمي ، قد ذهبت الى توظيف عدة آليات اقتصادية ، حملت في طيّاتها تأثيرات سياسية ، وهذا ما سيأتي ذكره ، ومن ابرز تلك الآليات ذات المضمون الاقتصادي ، والتأثير (الاقتصادي ، السياسي ، والاجتماعي ايضاً) هي :- (الليبرالية الجديدة، الشركات متعدية الجنسيات ، المنظمات الاقتصادية الدولية).

١. الليبرالية الجديدة :

ظهرت الليبرالية الجديدة بدعوة وقيادة الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريغن) ورئيسة وزراء بريطانيا في تلك الفترة (مارغريت تاتشر) ، حيث انقلبت الأمور في عصرهم وتحولت الدولة في عهد (الليبراليين الجدد) من عنصر استقرار الى عنصر تشويش على حركة راس المال ، ففي الوقت الذي ، (وفقاً لاراء هؤلاء) ، تحاول فيه الدولة تنظيم السوق ، سوف تؤدي الى عرقلة آلياته وشل حركته ، وهكذا أدخل العالم في عهد جديد ، وهو العهد الذي يمتد بصيغته

الجديدة الموسومة بـ (العولمة) حيث حلت الرأسمالية محل الدولة على اعتبار (السوق جيد ، والدولة معرقلة) ، ومن ثم عليها ان تنسحب الى الاهتمام بمجالات محدودة جداً ، وإنهاء أي نوع من أنواع التدخل للجهاز الحكومي في الحياة الاقتصادية وخصخصة القطاع العام ، أي باختصار، تبني كل ما هو في مصلحة رأس المال [٢٠] .

إن النهج (الليبرالي الجديد NewLiberalism) الذي يرتكز على قوة الفاعلين الصناعيين ، أصحاب الأموال ، الشركات متعدية الجنسيات ، الساسة المحافظين ، يميل عموماً الى تشجيع القطيعة بين الاقتصاد والوقائع الاجتماعية ، ويجعل من السياسة خاضعة ومؤتمرة بتوجيهات ما يرغب به الاقتصادي .

ولقد كان ابرز ما ينطوي عليه هذا النهج في ظل ، الليبرالية الجديدة ، وفي إطار توسيع دور السوق ، وتقليص دور الدولة ، هو السياسات التي عرفت منذ بداية الثمانينيات بـ (الخصخصة Privatization) ويرتبط هذا المصطلح بـ (مارغريت تاتشر) التي أثارت عاصفة سياسية واقتصادية (في فترة حكمها) آنذاك ، وذلك بهجومها الشديد على التوسع في دور الدولة في بريطانيا خاصة بعد أن تولى حزب العمال الحكومة من جهة ، والتأثير بأفكار جديدة من جهة أخرى ، والذي قاد الى التأميم والسيطرة على العديد من المؤسسات والشركات العامة المهمة في بريطانيا ، ومن ثم اصبح التأميم(Nationalization) السمة الأساسية للاقتصاديات الأوربية [٢١] .

إن الدعوة الى (الخصخصة) على الصعيد العالمي وما يرتبط بها من إلغاء للمنظمات القانونية وافراغ المضمون السياسي للمؤسسات التقليدية وتمجيد اقتصاديات السوق ، أدى الى تزايد دور القوى الرأسمالية ، على حساب القوى المجتمعية المختلفة .

لذلك ، فقد أصبحت الليبرالية الجديدة المنهج الذي تروج له الولايات

المتحدة والعالم الغربي والمؤسسات الدولية من ورائها، وذلك من أجل نشره على صعيد العالم ، ورغم ان هذا النهج ذو جوهر وبعد اقتصادي رئيس ، إلا أن آثاره السياسية واضحة ومتجلية ، وذلك في تقليص دور ووظيفة الدولة ، بل إلغاؤه في بعض الميادين ، وقد اتجهت بعض البلدان العربية نحو الأخذ بالنهج الليبرالي الجديد وسياسات الخصخصة. الأمر الذي أدى بدوره الى قوة فاعلية دور الشركات الكبرى العاملة داخل هذه البلدان ، وبروز طبقات كبيرة من أصحاب الأموال ، وكل ذلك على حساب دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، التي كانت تقع على عاتقها ، فقد أصبحت هذه السياسات هي المسؤولة عن حالة التدهور الاقتصادي (الحالي أو المستقبلي) لتلك البلدان ، ولم تحل الأزمات التي تعاني منها ، وانما تدفعها نحو التفاقم ، كونها سياسات تسعى الى تحقيق أعلى نسبة من الربح ، مما يؤدي الى الاحتكار ، وخلق ترتيبات جديدة في مجالات توزيع الثروة عالمياً وعلى نحو غير متكافئ .

٢. الشركات متعدية الجنسية :

تعد الشركات متعدية الجنسيات ، جوهر وقلب العولمة ، وذلك بحكم دورها الأساسي في صناعة القرارات الخاصة بالإنتاج ، فهي التي تحدد : ما الذي ينتج ؟ وكيفية إنتاجه ؟ ولصالح من يتم ؟ . كذلك فأن لها تأثيراً فعالاً على المستويات الوطنية والعالمية وفي جميع النواحي .

ان الشركات متعدية الجنسية (Transnational Corporation) وليس متعددة الجنسيات (Multi National Corporation) ، التي نحن بصدد دراستها ، تتمتع بعدة سمات هي : [٢٢]

أ. **الضخامة :** تتميز الشركات متعدية الجنسيات بالضخامة ، ولا تقاس الضخامة هنا بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءاً بسيطاً من إجمالي

التمويل المتـاح للشركة، ولا برقـم العمالـة ، لان هـذه الشركات ولـدت في أجواء ثورة تكنولوجية، رفعت الإنتاج الى مستويات عليا غير مسبوقة ، بما يستتبعه ذلك من تسريح العمال ، كذلك فأن حجم الإنتاج لا يصلح لقياس الضخامة ولا تعدد المنتجات التي تنتجها شركة كبرى ، ولكـن أهـم مقياس للضخامـة هـو رقـم المبيعـات (رقـم الأعمـال SalesFigure) ، والشـركة الكبرى (ميتسوبيشـي) في عـام ١٩٩٥ كـانت الأولى علـى صعيـد العـالم في رقم المبيعات ، وذلك بإجمالي إيرادات وصل الى ١٨٤,٤ مليار دولار .

ب. **تنـوع الأنشطة :** لهـذه الشركات منتجـات رئيسه وفرعيه كثيرة ، قـد تكـون (سـيارات ، أسـلحة ، أثـاث ، حاسـبات ، كـهربائيات ، نفـط واستخراج...الخ) والدافع الرئيس وراء التعـدّد في هـذه المنتجات هـو تقليـل احتمالات الخسارة ، فهي ان خسرت في نشاط مـا ، تسـعى لزيـادة ربحـها في أنشطة أخرى .

ج. **الانتشار الجغرافي :** تملك الشركات متعدية الجنسيات أنشطة في أكـثر مـن دولة، وتوسع مجالات عملها في رقـع جغرافية مختلفة فمثلاً شركة (ABB) تكونت عام ١٩٩٧ وهي اندماج لشركتين هما شركة سويدية (ASEA) ، والأخـرى سويسـرية (Brown Beverly) تسـيطر حاليـاً علـى أكـثر مـن (١٣٠٠) شركة ، منها (١٣٠) شركة في بلـدان العـالم الثـالث و (٤١) في شرق أوربا .

د. **تعبئة المدخرات العالمية :** تنظر الشركات متعدية الجنسية الى العـالم سـوقاً واحـدة ، وتعمـل هـذه الشركات علـى تعبئـة المدخـرات مـن تلـك السـوق الواسعة ، وتبيع أسـهمها الى أكبر عـدد ممكـن من الأفـراد في حـدود سـوقها القومية ، وتطـرح أسـهمها اليـوم في كـل الأسـواق الماليـة المهمـة في العـالم (طوكيو ، زيـورخ ، فرانكفورت ، ميلانـو ، بـاريس ، لنـدن ، نيويـورك ،

وحتى في هونغ كونغ وسنغافورة وبومباي) ، لذلك فهذه الشركات تحصل على التمويل اللازم لها عن طريق أشكال مختلفة ، منها المشروعات المشتركة ، طرح أسهم في السوق المحلية ، الإقراض من الجهاز المصرفي ، الاقتراض المباشر من الجمهور عن طريق إصدار سندات بالعملة المحلية .

هـ. **تعبئة الكفاءات :** لا تتقيد الشركات متعدية الجنسيات بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين فيها ، حتى في أعلى المستويات الإدارية ، والنمط السائد اليوم في تعامل الشركات هو الاستفادة من الملاكات المحلية لكل شركة تابعة في الحصول على كفاءات محلية ، ومن ثم تصعيدها الى الملاك الدولي للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات ، عملت هذه الشركات ايضاً على استيراد خبراء من كل دول العالم وتصديرهم الى تلك البلدان مع منتجاتهم الفنية ، والجدير بالذكر ، إن هناك بيانات تشير الى أن الشركات متعدية الجنسية ، يبلغ عددها حوالي (٣٥الف) شركة (في فترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤) ويعمل بها حوالي (٧٣ مليون) عامل ، وتسيطر المائة الأولى من هذه الشركات (اغلبها أمريكية) على معظم الإنتاج العالمي ويعود لها ما يقارب ١ \ ٣ الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم .

ومن جهة أخرى ، تقوم هذه الشركات بإنتاج ٣٠٪ من منتوجات العالم وتسيطر على ٧٠٪ من التجارة العالمية وعلى ٨٠٪ من حجم الاستثمارات ، وبالنظر للقوة المالية لهذه الشركات فأن القوة المتسلطة والموجهة لحياة البشر قد خرجت من أيدي الحكومات والبرلمانات لمصلحة هذه الشركات التي تفرض رغباتها على الحكومات الغربية والنامية ، وبالتالي توجه السياسات على وفق أهدافها ، خصوصاً إذا علمنا ان سبع عشرة شركة كبرى تبيع كل سنة أكثر من الإنتاج الكلي لنصف سكان العالم البالغ(٧،٥) مليار نسمة ، وتسيطر خمس

عشرة شركة عالمية أو كبرى على (٢٠ نوع) من المنتجات الرئيسية والضرورية التي من أهمها (الحبوب ، البترول ، الرز ، خامات الحديد ، القطن ، الخشب ، التبغ ، النحاس ، ... الخ)

لذلك ونتيجة لما سبق ، يتبين لنا أهمية الدور الذي تقوم به الشركات ، متعدية الجنسيات في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة ، الأمر الذي سيؤدي الى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج ، وذلك من حيث علاقات الإنتاج وشكل الملكية ، ووسائل الإنتاج ، والتسويق والاستهلاك ، وهذا ما يضمن لهذه الشركات التحكم بالاقتصاد العالمي ، وتتحكم باستقرار المراكز الصناعية فيه ، وتخلق المشاكل والأزمات في البؤر التي تهدد مصالحها .

والعمل على تفكيك العملية الإنتاجية وتكاملها دولياً ، وإشاعة نمط استهلاك محدد وثقافة استهلاكية موحدة على صعيد العالم ، عن طريق سيطرتها على مؤسسات الإعلام والاتصال الكبرى .

وتأسيساً على ما تقدم ، يمكننا القول ان الشركات متعدية الجنسيات ، قد أصبحت ابرز القوى الدولية الفاعلة (خصوصاً في عصر العولمة) ، التي وظفت لممارسة التأثير ليس الاقتصادي فحسب ، بل السياسي والعسكري أيضاً ، ومن أبرز الأمثلة على الدور الذي تقوم به هذه الشركات (سياسياً وعسكرياً) نجده في دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، فهذه الشركات تدعم وتساند الحكومات التي توفر لها الظروف الملائمة لممارسة نشاطها وزيادة أرباحها ، وتعمل من جهة أخرى للقضاء على الحكومات والقيادات التي تقف بالضد منها وتضر بمصالحها ، وقد يصل تدخلها الى حد تدبير الانقلابات العسكرية ، ودعم المعارضة والتأثير في اختيار القيادات الرئيسة في تلك البلدان .

وفي بعض الدول العربية ، نجد أن هناك حكومات حافظت على بقائها وتمسكها بالسلطة ، ليس باختيار شعبي أو بصورة ديمقراطية (كما تدعي) وانما

بسبب الدعم الذي تناله من شركات عالمية كبرى في مجالات مختلفة (أهمها الأسلحة والنفط) ، بالمقابل يتوفر لهذه الشركات الدعم والإسناد من قبل الدول الغربية ، بسبب الثقل الذي تتمتع به هذه الشركات داخل تلك البلدان ، الأمر الذي أدى الى جعل هذه الشركات قوى عالمية مستقلة نسبياً ، تتعدى الجنسيات والحدود والقومية .

٣. المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية :

ان الولايات المتحدة في مجال سعيها لعولمة (أمركة) العالم ، عملت على إيجاد المنظمات الدولية لادارة وتنفيذ تلك الأهداف الرامية إليها لتحقيق الاقتصاد العالمي الخاضع لها . وفي دراسة قدمت الى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي ، أكدت على انه من اجل إتاحة الفرصة للاقتصاد الأمريكي ان يعمل على النحو الأكمل فأنه في حاجة ماسة للوصول الى الأسواق والمواد الخام التي تملكها الدول الأخرى ، بحرية تامة ، وبدون عراقيل ، وهذا ما يمكن تحقيقه عبر مجموعة منظمات اقتصادية ومالية يمكن إنشاؤها لهذا الغرض [٢٣] .

ورغم أن الشركات متعدية الجنسيات هي الآلية الرئيسة بيد (العولمة) إلا أن المنظمات الاقتصادية ، تساند هذه الشركات وتسهل لها الطريق لنشر بضائعها ومصانعها في جميع بلدان العالم [٢٤] .

ان ما يجمع بين هذه المنظمات هو الخلفية التاريخية ، والأيديولوجيا الليبرالية (التحررية) والمصالح الرأسمالية الكامنة وراء نشاطها العالمي ، ويرجع تاريخ هذه المنظمات الى الحرب العالمية الثانية حيث حصلت مفاوضات في (بريتون وودز) عام ١٩٤٤ ، التي حضرتها (٤٤) دولة ، حيث وضعت الأسس التي يقوم عليها (النظام الاقتصادي الجديد) لما بعد الحرب ، من جهة أخرى ، وعلى صعيد العلاقات التجارية الدولية تم إبرام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) في جنيف عام ١٩٤٧ .

ان الدور الذي تمارسه المنظمات الاقتصادية الدولية قد دخل في مرحلة جديدة خصوصاً بعد انهيار النهج الشيوعي وتردي اقتصاديات البلدان النامية وفشل عمليات التنمية ، فضلاً عن تزايد المديونية حيث بدأت هذه المنظمات تعمل على نشر وفرض نهج الليبرالية الجديدة ، وتسهل الطريق أمام الشركات متعدية الجنسيات وتوسيع نشاطها على صعيد العالم وعلى صعيد البلدان الغربية خاصة [٢٥] . غير أن حصول غالبية البلدان النامية ومنها الدول العربية على الاستقلال السياسي ، قد قلل من نشاط هذه الشركات ونشاط دولها الرأسمالية ، ومن هنا كان الاتجاه نحو تلك المنظمات لممارسة الدور النائب وغير المباشر وعليه سنحاول بشيء من الإيجاز ذكر كل منظمة على حده والتي أهمها :

أ. صندوق النقد الدولي :

إن هذا الصندوق (أو المنظمة) قد انبثق عن مؤتمر (بريتون وودز عام ١٩٤٤) ، وهو عبارة عن رصيد من العملات تقدمها الدول الأعضاء كافة ، كل بحسب حصته المحددة له ، التي يجب تقديمها للصندوق بنسبة (الربع ذهباً) والباقي بالعملة الخاصة للدولة العضو ، واذا أصاب الدول الأعضاء أي طارئ في مدفوعاتها الدولية ، تستطيع أن تحصل على العملات المطلوبة من الصندوق ، وتلجأ الدول (النامية غالباً) الى الصندوق لطلب المساعدة من أجل معالجة ميزان مدفوعاتها ومن هنا يبدأ الصندوق بفرض الشروط على هذه الدول ، وقد قامت الولايات المتحدة بتوظيف هذا الصندوق لتمرير سياستها لهادفة الى تحرير اقتصاديات هذه الدول وفتح أسواقها للبضائع والأموال الغربية ، فضلاً عن رفع القيود أمام أي نشاط للشركات متعدية الجنسيات وإعطاء الحماية لهذا الشركات في مواجهة مختلف أنواع المخاطر ، لقد اجبر صندوق النقد الدولي عدداً من البلدان العربية على إحداث تغيير في سياساتها [٢٦] ، وفرض برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي تطويعاً لها وخدمة لمطالب العولمة ، فيما لا يخدم

الخطط التنموية للبلدان العربية ، والدليل على هذا ، ارتفاع نسب البطالة ، وتفاقم المشاكل البيئية والصحية وغيرها ، لذلك فقد اصبح هذا الصندوق هو الراسم الفعلي لخطط وبرامج التنمية التي تتبعها تلك البلدان .

ب. البنك الدولي :

إن الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي هي نفسها في عضوية البنك ، وعندما تأسس البنك في إطار اتفاقيات (بريتون وودز) ، حددت أهدافه بالآتي :

- الحفاظ على مواقع المؤسسات المالية الكبرى والشركات متعدية الجنسية في الاقتصاد العالمي .
- العمل على فتح الأسواق أمام منتجات الشركات متعدية الجنسية .
- إلزام البلدان النامية بأتباع سياسات اقتصادية في إطار حرية الأسواق والعولمة المالية .

لقد استطاع البنك ممارسة الضغوط على البلدان النامية ومنها البلدان العربية وإخضاعها لسياسات اقتصادية مقابل تقديم القروض ، وغالباً ما تسعى تلك السياسات الى إنهاء التأميم وبيع المؤسسات المملوكة للقطاع العام مثل(مؤسسات الماء ، الكهرباء، منابع النفط ، السدود ، المطارات ، سكك الحديد ، الاتصالات السلكية واللاسلكية) ، وغيرها .

مما يجعل هذه البلدان العربية أسيرة الشركات التي ستتحكم بهذه المجالات ، وايضاً مقيدة بالديون المتراكمة عليها نتيجة الاقتراض من هذا البنك ، وبالتالي ضغط الدول الغربية (وخصوصاً الولايات المتحدة) على تلك البلدان العربية ودفعها نحو اتخاذ مواقف سياسية تخدم مصالح الدول الغربية عموماً في المنطقة ، على حساب شعب هذه الدولة وشعوب المنطقة العربية بأجمعها .

جـ. منظمة التجارة العالمية (W. T. O.) :

أنشأت منظمة التجارة العالمية في إطار (الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT) عام ١٩٩٥ ، وحدد الدور الرئيس لهذه المنظمة في الإشراف والمراقبة على عملية تحرير السوق والأنظمة المالية والتجارية من القوانين والقواعد التي تحكمها ، حتى تتلاءم مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد (العولمة الاقتصادية)[٢٧] .

وقد مثلت منظمة التجارة العالمية البعد المؤسسي الثالث لآليات العولمة الاقتصادية ، بجانب الصندوق والبنك الدوليين ، وتضم المنظمة الآن (١٣٧) دولة يمكن ان توزع الى اربع مجاميع :

- الأولى / الولايات المتحدة ومن يدور في فلكها .
- الثانية / دول الاتحاد الأوربي .
- الثالثة / الدول الناهضة (مثلاً جنوب شرق آسيا) .
- الرابعة / الدول الفقيرة ، ومن بينها الدول النامية بالاضافة الى الدول العربية .

لقد أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل(منظمة الغات)، ولتكون مجلساً مشرعاًله نطاق أوسع وقوة مستقلة وصلاحيات أكبر، وتوسيع نطاق عملها ليشمل :

أ. تحرير التجارة ، وهي من أهم أهداف المنظمة .

ب. صياغة مشاريع فيما يتعلق بالسلع الزراعية التي كانت إحدى نقاط الاختلاف في محادثات منظمة الغات .

ج. تنظيم عمليات التبادل التجاري المتعلقة بالاستثمار ، حيث تطمع الدول المتقدمة الى إلغاء أي عائق بهذا الصدد ، في حين ان الدول النامية ترى أفضلية وضع مقاييس محلية للمستثمرين في دولهم [٢٨] .

ومع ما تقدم ، يبقى الشيء المؤكد ، ان منظمة التجارة العالمية لا تختلف كثيراً عن سابقتها (منظمة الغات) ، إذ أنها لم تزل تواجه الكثير من المصاعب على مستوى الدول والمنظمات ، أبرزها ما حدث خلال اجتماع المنظمة في جلسة الألفية ، أو ما سميت بمواجهات سياتل ، من صراعات داخلية بين الدول ، واحتجاجات ومظاهرات خارجية .

لقد أصبحت المنظمات الاقتصادية العالمية الثلاثة (السابقة) إحدى ابرز السمات الرئيسة التي تميز الاقتصاد العالمي في زمن العولمة . وهذا من شأنه أن يوظف كآلية للتأثير على البلدان العربية ، لإحداث التأثيرات اللازمة بوجه أي دولة ترفض الخضوع الى سياسات الولايات المتحدة في مجال إلحاق اقتصاد هذا البلد أو ذاك في إطار العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة والمال والسلع والخدمات ، وفتح الأبواب أمام الشركات متعدية الجنسية لممارسة نشاطها بكل حرية وبدون أي قيد أو شرط .

ثالثاً : الآلية العسكرية .

على أثر التحولات التي شهدها العالم في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، التي كان أبرزها اضمحلال وانهيار الاتحاد السوفيتي ، برزت الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وحيدة ، تحمل وتفرض مشروعاً عالمياً ألا وهو(العولمة) ، والى جانب الآليات التي وظفتها أمريكا لنشر نموذجها هذا ، كانت الآلية العسكرية ومنذ بداية التسعينيات ، أحد ابرز الوسائل أو الآليات فاعلية في مجال تنفيذ غايتها تلك ، وفي سياق سعيها لعولمة العالم وفقاً لأرادتها وقيمها السياسية ، فقد أعطت الولايات المتحدة لنفسها الحق في استخدام القوة العسكرية ضد أي دولة ترغب بها ، وتشن عليها هجوماً عسكرياً وفق التوقيت الذي تحدده .

وغالباً ما تكون هذه الدولة معارضة أو رافضة للهيمنة الأمريكية ولمشاريعها الاستعمارية ، وهذا ما تم فعلاً من خلال العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وتحت غطاء الشرعية الدولية او بدونها تجاه دول عديدة (العراق ١٩٩١ ، السودان ١٩٩٨ ، يوغسلافيا ١٩٩٩ ، أفغانستان ٢٠٠١) .

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في توظيفها للآلية العسكرية ، على سيطرتها المباشرة وغير المباشرة على حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، واستغلال هذا الحلف من أجل دعمها في مشاريعها العسكرية العدوانيةوحروبها الدولية التي تخوضها . وايضاً ما تتميز به من قدرة وقوة عسكرية متفوقة ومتطورة جداً مقارنة ببقية الدول الأخرى .

١. حلف الناتو N. A. T. O. (منظمة حلف شمال الأطلسي) :

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لنشر العولمة الى اسناد مهام جديدة لحلف شمال الأطلسي (في المجال العسكري) ، فقد تأسس هذا الحلف في سنة ١٩٤٩ (كثمرة من ثمرات الحرب الباردة) والهدف الرئيس من وراء إنشائه كان لمواجهة الاتحاد السوفيتي ، فضلاً عن إبقاء الهيمنة الأمريكية على أوربا في إطار هذا الحلف ، إلا انه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، انتهى الهدف الذي من اجله وجد هذا الحلف . غير أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت تكييف هذا الحلف مع المستجدات العالمية ، وجعله أداة ووسيلة للسيطرة والهيمنة ، ليس على صعيد أوربا فقط ، بل وتوظيفه كأداة عسكرية لمواجهة دول أخرى ، تعد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مهددة لمصالحها في مناطق مختلفة من العالم ، لذا فأنها بدأت تعمل من أجل توسيع حلف شمال الأطلسي ليشمل بلدان أوربا الشرقية[٢٩] .

من جهة أخرى ، فقد اضطلع حلف شمال الأطلسي ، بمهام سياسة جديدة أبرزها :

أ. السيطرة على أسلحة الدمار الشامل ، وحق الإشراف على عمليات نزع الأسلحة.

ب. العمل على استقرار الدول التي كانت تنتمي للكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي .

ج. تحسين العلاقات بين أعضاء الحلف ، وتطمين كل عضو إزاء سياسات ونهج الأعضاء الآخرين .

وعلى صعيد المنطقة العربية ، كان مخططوا حلف شمال الأطلسي ينظرون باهتمام بالغ إليها ، خاصة من ثلاثة عوامل (أهمية المنطقة في مواجهة الاتحاد السوفيتي) ، احتواء الحركات الوطنية التحررية المعادية للغرب ، تثبيت الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية ، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي استمرت وزادت أهمية المنطقة العربية الإسلامية ، حيث عبر عنها الأمين العام السابق لحلف الناتو (خافير سولانا) بقوله : (بانهيار الشيوعية ، فأن الإسلام سيكون الخطر الرئيس على أمن أوربا ، وأن على دول حلف شمال الأطلسي أن تعمل باستمرار على معالجة الأوضاع الأمنية الجديدة) ، إذن فقد انتقل اتجاه التدخل في المنطقة العربية من مجرد شعار الى تطبيقه ، وذلك عندما بدأ العمل على تبديل استراتيجية (حلف الناتو) وانتقال بناء الهيكلية العسكرية من الاهتمام بالقوات الضاربة الى قوات التدخل السريع الصغيرة نسبياً ، لكي تقوم بمهام محددة في أوربا ، فضلاً عن مناطق الأزمات ، والهدف من هذا واضح ، وهو ان هذه القوات ستكون في المستقبل تحت تصرف (الناتو) لمجابهة أي أعداء أو رافضين للنهج الغربي (الأمريكي) في المنطقة العربية وهذا ما عبرت عنه أسبانيا ، عندما أكدت ضرورة مشاركتها في دعم هذه القوات الجديدة لمواجهة التهديدات في شمال أفريقيا ،

فضلاً عن دور تركيا (وهـي عضـو في الحلف)، وتدخلها المستمر وبالتعـاون مـع القوات الغربيـة في ضـرب العـراق، والتدخـل في مناطقـه الشـمالية والتجـاوزات المتكررة لحدوده الدولية .

لقد اصبح الناتو الوسيلة العسكرية التي سيتطور دورها ليخرج عن النطـاق الأوربي، وهذا ما تؤكده المؤشرات العامة للأوضاع الحاليـة ، كذلـك فقـد اصبـح الحلف أداة لمواجهة أي تهديدات لمـا ترغـب الولايات المتحـدة الأمريكيـة والـدول الغربيـة الأخـرى بـ(عولمته) وهـذا مـا حـدث فعـلاً ضـد يوغسـلافيا ، فقـد كـانت العمليات العسكرية التي شنها حلف شمال الأطلسي تهدف الى تدمـير يوغسـلافيا، وقد كان في قضية (كوسوفو) المبرر لمثل هـذا العمـل (كلمـة حـق أريـد بـها بـاطل) خاصة بعد ان اتفقت مصالح الدول الأوربيـة الـتي رأت في وجـود دولـة ذات نـهج معارض للنهج الأوربي ، خطراً على مستقبلها ومعرقلاً لعولمة أوربا ككل .

اذن فمتغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة ، لم تؤد الى تفكك هذا الحلف، بل على العكس. فهذا الحلف أخذ يمتد شرقا وذلك مـن أجـل إعـادة صياغـة دوره بما يساعد على التكيف مع تفاعلات ما بعد الحرب الباردة .

٢. القوة العسكرية الأمريكية :

لقـد تزايـدت وتمحـورت مصـالح الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في المنطقـة العربية، ويمكن تحديد أهم تلك المصالح بالآتي[٣٠] : مواصلة الحصول على النفط بأسـعار زهيـدة ، الحـد مـن تطـور القـدرات العسـكرية لـدول المنطقـة ، التحــالف الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني ، مواجهة الـدول العربيـة ذات النـهج الرافـض للسياسات الأمريكية في المنطقة ، تشجيع الاندماج بتيار العولمـة . مستندة في ذلـك على قوتها العسـكرية المتنامية ، إذ تتـألف هـذه القـوة حاليـاً مـن ثلاثـة فـروع هـي (الجيش ، البحرية ، الطيران) وفي كل منها قرابة (٥٠٠) ألف جنـدي ، ويقـارب

الإنفاق العسكري الحالي (٢٧٠) مليار دولار، أما استراتيجيتها المتبناة فهي (الهيمنة العالمية) وغايتها ان تؤمن السيطرة على جميع المداخل البحرية والجوية والبرية (في المناطق الاستراتيجية المهمة)، وذلك عند الحاجة وقد نشرت قواتها في أوربا الغربية وكوريا الجنوبية واليابان وعموم المنطقة العربية وغيرها من المناطق(٣١).

ورغم أنه كان من المفترض ان تتراجع القدرات العسكرية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، إلا أن الواقع يشير الى عكس ذلك ، حيث أعطت لهذه الوسيلة دوراً جديداً ألا وهو نشر وفرض العولمة ومواجهة أي معرقل بوجه هذا التيار ، فالولايات المتحدة ومنذ عام ١٩٤١ ، تعيش في إطار اقتصاد حربي فإذا ما انهار هذا الاقتصاد ، يمكن ان تغرق في أزمة خطيرة ، لذلك فأنها وباستمرار تبحث عن أعداء جدد .

رابعاً : الآلية المعلو - اتصالية (*):

أصبح من الدارج أن يطلق على العصر الحالي بأنه (عصر المعلومات)، وقيل أننا نعيش بطوفان من المعلومات حيث أصبحت هذه الأخيرة الضلع الثالث من المثلث الستراتيجي للقوة (قوة عسكرية - قوة اقتصادية - قوة معلوماتية).

ان (العولمة) ليست نظاماً اقتصادياً ذا بعد سياسي فحسب ، وانما كان لهذه الظاهرة على الدوام ارتباط عضوي مع وسائل الاتصال الحديثة التي تنشر فكراً معينا، لا بل ثقافة معينة .

والعولمة تمارس تأثيرها من خلال آلية من نوع آخر ألا وهي الآلية المعلو_اتصالية ، التي تتجسد من خلال البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية والصحافة الدولية والإذاعات العالمية وشبكة المعلومات العالمية (الانترنيت).

وعليه سنتطرق بشيء من الإيجاز لهذه الوسائل ذات الصلة المباشرة بالآلية موضوع البحث :

١. الإذاعة الدولية :

تعرف الإذاعة الدولية ، بأنها تلك الإذاعة التي توجه برامجها من دولة الى مجموعة دول أخرى بلغات تلك الشعوب التي تستهدفها حيث تعد الإذاعة الدولية أحد ابرز وسائل الاتصال الجماهيري التي لا يمكن إيقافها كلياً ، ويمكن ان تصل الى كل أنحاء العالم في آن واحد ومن هنا أصبحت هذه الإذاعات ابرز وسائل الاتصال فاعلية .

وتعمل الإذاعة الدولية على ترويج أفكار الدولة التي تقوم بالبث وتشرح وجهة نظرها حيال التطورات العالمية [٣٢] . وهذا أمر طبيعي ومسموح ومشروع ايضاً لكل دول العالم ان تقوم بمثل هذا الأمر ، ولكن ليس أن يصل الأمر الى حد تشويه الأفكار والأيديولوجيات المعارضة للدولة التي تقوم بعملية البث ، وهذه هي حقيقة ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول المخالفة لسياستها والمعارضة لهيمنتها ، من خلال بثها المعادي الموجه الى كل العالم ويضمنها الدول العربية ، وهو ما ينطوي على وظيفة مركبة تتضمن الدعاية لسياستها ولقيمها وتنطوي على الترغيب والترهيب في ذات الوقت .

٢. التلفزيون الدولي :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بدأت وسائل الإعلام الأمريكية تنتشر عالمياً، ومن بين هذه الوسائل (التلفزيون الدولي) ، الذي اصبح يمتلك قدرات (غير محددة) على اجتذاب مئات الملايين من المشاهدين وذلك بفضل الإمكانية المتطورة في عرض الأفلام والأحداث والبرامج والأخبار، حيث لجأت الدول

الغربية ومنها الولايات المتحدة الأمريكيةالى توظيف برامجها التلفزيونية لاجتذاب المشاهدين والتأثير فيهم سياسياً [٣٣] . والخطر يبقى ماثلاً إذا علمنا ان غالبية الدول النامية تستورد من الغرب مالا يقل عن نصف برامجها التلفزيونية ، وان ٧٥٪ من جملة هذه الواردات والبرامج التلفزيونية تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا ما أشارت إليه إحدى دراسات اليونسكو [٣٤] .

٣. الصحافة الدولية :

أدى التطور التقني في حقل الصحافة الى توسيع مديات الخدمة الصحفية لتشمل عدة دول ، بعد ان كانت تقتصر على مدن معينة في إطار الدولة الواحدة ، وتنتشر في العالم العديد من الصحف والمجلات الغربية والأمريكية خصوصاً ، التي وظفت من قبلها لنقل أفكار وقيم وأنماط الحياة الغربية ، ولعل ابرز تلك الصحف والمجلات ذات الانتشار العالمي عموماً والغربي على وجه الخصوص : (التايم Time) ، (نيوزويك News Week) ، (نيويورك تايمز NewYork Times) ، ... الخ [٣٥] .

ونجد ان هذه الصحف والمجلات الدولية تتميز بأنها عامة ، وتشمل العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ، بالتالي سيتزايد التأثير الذي تمارسه هذه الوسيلة تجاه دول العالم النامي ومنها البلدان العربية ، والتي تهدف من ورائها الى السيطرة على سلوك البشر ونمط تفكيره ، وذلك بالاعتماد على احدث متغيرات العلم في مجال التقنية الحديثة والمتطورة في ميادين علم النفس وعلم الاجتماع ، بالمقابل نجد ان غالبية البلدان العربية ما تزال ضعيفة في سعيها للتصدي لمثل هذا التيار الآخذ بالتطور والتصاعد في مجال تأثيره على هذه البلدان [٣٦] .

٤. شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت Inter Net) :

ترجع نشأة شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) الى عام ١٩٦٩ ، حيث قامت وزارة الدفاع الأمريكية بربط أربعة مواقع للأبحاث حتى يستطيع علماء هذه المواقع من تبادل المعلومات والنتائج ، وقامت بتخطيط مشروع شبكة اتصال بين مجاميع الحاسبات ، فإذا تعطل جزء من الشبكة ، تنجح البيانات في تجنب الجزء المعطل وتصل الى هدفها وأطلق على هذه الشبكة (وكالة مشاريع الأبحاث المتطورة آربانتArbanet) وكانت هذه الشبكة موجهة أساسا للتصدي لأي هجمة سوفيتية محتملة ، وفي عام ١٩٧٢ ، تم إيصال (٧٢) جامعة ومركز بحث لهذه الشبكة ، وفي نهاية السبعينيات تم تطوير مجموعة من القواعد والنظم والإجراءات المشتركة ، وشهدت بداية الثمانينيات تطور نظم الشبكات واتساع نطاق استخدامها لتشمل المجال الإعلامي والاتصالي والتعليمي .

في أواخر الثمانينيات ، ارتبطت شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) بشبكات أخرى من فرنسا واليابان والمملكة المتحدة وغيرها من دول العالم ، ومن ثم أخذت تنتشر ، وخصوصاً في عقد التسعينيات ، لتمتد الى أقاليم العالم المختلفة ولترتبط بها الآلاف من الحاسبات .

ورغم ما تقدم ، فأنه يمكن إجمال الأهداف الأمريكية والغربية من وراء الانترنيت تجاه البلدان العربية ، فيما يأتي [٣٧] :

أ. نشر أفكار وقيم الفكر الرأسمالي في هذه البلدان .

ب. تشويه الأفكار والقيم المعارضة للفكر الرأسمالي .

ج. مواجهة الثقافات الأخرى والعمل على تذويبها في إطار الأيديولوجيا الرأسمالية ، ومما يزيد من أهمية هذه الشبكة العالمية ، هو زيادة نسبة إعداد المشاركين والمستخدمين (الانترنيت) ، إذ أنه يتوقع أن يصل عددهم في عام ٢٠٠٥ الى خمس سكان الكرة الأرضية .

لقد أصبحت مشكلة الاختراق (المعلوماتي - الاتصالي - الثقافي) من قبل الدول الرأسمالية ، من ابرز المشكلات التي تواجه البلدان العربية ، خصوصاً في عصر العولمة الذي نعيشه ، بل يمتد هذا الاختراق الى الحد الذي تطالب فيه الولايات المتحدة (بنفي الآخر) ، والآخر من وجهة نظرها هي الدول ذات الثقافة المغلقة ، ومن هذه الدول حسب نظرتها وتقييمها (اليمن ، السودان ، ليبيا ، وغيرها) [٣٨] .

لقد وظفت وسائل الاتصال والإعلام الحديثة في عملية الاختراق الثقافي ، والمعلوماتي للكثير من البلدان ، حيث ربط المثقفون بدائرة محدودة ، لايستطيعون معها التعبير بشكل واسع عن أفكارهم وطموحاتهم ، في الوقت الذي يسود المجتمع توترات وصراعات ، وتكون (النفعية) هي الأساس والمحرك لكل شخص.

مما سبق ، يتبين لنا ان الآلية (المعلو- اتصالية) قد أصبحت من بين ابرز الآليات للتأثير في الأخرى ، فمثلاً هناك ربط بين العولمة والغزو الثقافي ، يمكن ان يتضح من خلال عدة مؤشرات ، منها أن مؤسسات الغرب التي تسعى الى فرض هيمنتها وتوسيع نطاق نشاطها هي بالأساس مؤسسات اقتصادية ، وهي تمارس نشاطها الاقتصادي بمصاحبة أنشطة - ثقافية - اتصالية - معلوماتية ، تزيد من فاعليتها وتأثيرها الاقتصادي ، والجدير بالذكر ان البلدان العربية قد شهدت ، وما تزال تشهد غزواً ثقافياً و اتصالياً واسعاً ومنظماً ، تهدف من خلاله البلدان الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من ورائه الى إحداث تأثيرات واسعة في السلوك والشخصية العربية ، وبالتالي تأثيرات سياسية - اقتصادية تخدم بالدرجة الأولى الدول الغربية المصدرة لثقافتها وتستهدف بالوقت نفسه الدول التي لا تستطيع ان تحافظ على خصوصيتها الثقافية بوجه هذا التيار الاختراقي .

لذا يمكننا القول بأن البلدان العربية قد أصبحت بوضع لا تستطيع معه الإفلات من قبضة الإعلام الغربي ، الذي يتميز بقدراته وآلياته ووسائله التقنية

المتقدمة ، وهذا ما جعل المعلومات تسري باتجاه واحد، أي من الدول الرأسمالية المتقدمة الى الدول العربية .

لذلك يوصف الوضع الإعلامي الدولي الحالي بأنه غير عادل ، ويقوم على الاحتكار (احتكار الوسائل) و (احتكار المعلومات) ، ويبقى من الأهمية بمكان التأكيد على ضرورة تعظيم الدول العربية لقدراتها الوطنية على مقاومة محاولات الإعلام الغربي والأمريكي الرامية الى توظيف شتى الوسائل لتحقيق الاختراق والاستهداف تمهيداً لتمرير كل مخططاتها ومصالحها وتحقيق كامل أهدافها .

مما تقدم ، يتبين لنا أن العولمة ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي المنضوي تحت لوائها قد وظفت العديد من الآليات التي كانت أهمها (السياسية - الاقتصادية - العسكرية - المعلوماتية والاتصالية) لإحداث تأثيرات سياسية في البلدان العربية ، حيث نجد أن هناك بعض الآليات ، مثلاً الآلية الاقتصادية ، فرغم طابعها الاقتصادي البحت ، إلا أن لها العديد من الانعكاسات السياسية ، وهناك ايضاً العديد من المواقف والظواهر السياسية تكون ذات أبعاد اقتصادية ، وهذا ينسحب على باقي الآليات ايضاً ، إذ نجد فيها سمة التداخل والتشابك واضحة جداً ، ومن الصعب الفصل بينها ، ومن هنا فأن الآليات التي اتبعتها الولايات المتحدة في نشر (العولمة) على صعيد العالم ، تضم في إطارها آثاراً و أبعاداً سياسية .

ومع ذلك ، فأن استخدام هذه الآليات يختلف من دولة الى أخرى ، وتأثيرها يتناوب ويتباين من موضع الى آخر ، وهذا يرتبط بشكل كبير بطبيعة الظروف الدولية وظروف البلد المعني وغير ذلك ، من هنا تم بيان العلاقة بين كل آلية وبين الظاهرة نفسها (العولمة) وما هي قنوات الارتباط والدور الذي هيأته الولايات المتحدة الأمريكية الى هذه الآليات من أجل توظيفها في التأثير على البلدان العربية بما يتفق مع أهدافها ومصالحها الخاصة في المنطقة .

الهوامش

(١). عبد الحي يحيى زلوم، نذر العولمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٦٥.

(٢). أنظر: محمد عابد الجابري ، قضايا في الفكر المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٦ .

(٣). هانس بيترمان و هارولد شومان ، فخ العولمة (الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية) ، ترجمة عدنان عباس علي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ص٢١-٣٩ .

(٤). محمد عبد الشفيع ، " التنمية وأوهام خمسة " ، مجلة السياسة الدولية ، عدد١٣٣ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٦٩ .

(٥). فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ والرجل الأخير ، ترجمة حسين الشيخ ، ط١ ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٩٨-١١٣.

(٦). نعوم تشومسكي ، ضبط الرعاع ، حوارات أجراها معه : ديفيد بارساميان ، ترجمة هيثم علي ، الأهلية للنشر ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٧). سامي محمود ، شقاء الديمقراطية في الوطن العربي (أية ديمقراطية)؟ ديمقراطية من ؟ ديمقراطية ماذا وكيف ؟ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٦٥-٦٦

(٨). نعوم تشومسكي ، إعاقة الديمقراطية ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٣٨١ - ٤١٠ .

(٩). برهان غليون ، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، الطبعة الثانية ، مركز

دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(١٠). وليد الحلي : حقوق الإنسان في ظل النظام الدولي الجديد ، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت / WWW.Aldalile.Com) ، ٢٠٠٠ ، ص١.

(❖). لقد تم تناسي الطروحات الإسلامية الغنية في هذا المجال ومنذ اكثر من (١٤٠٠عام) .

(١١). رضوان زيادة ، الإسلاميون وحقوق الإنسان : إشكالية الخصوصية والعالمية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد(٢٣٦) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص١٠٩-١١٠

(١٢). رياض عزيز هادي ، العالم الثالث اليوم (قضايا وتحديات) ، سلسلة آفاق ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٧ ، ص٣٩ .

(١٣). محمد فائق ، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية ، في برهان غليون وآخرون (حقوق الإنسان العربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٢٠٠ .

(١٤). حسنين توفيق إبراهيم ، العولمة : الأبعاد والانعكاسات السياسية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٩ ، ص٢٠٨ .

(١٥). خليل الحديثي ، النظام الدولي الجديد وأصلاح الأمم المتحدة ، مجلة العلوم السياسية ، عدد (١٢) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص٤٧ .

(١٦). أنيس كلود ، النظام الدولي والسلام العالمي ، ترجمة عبدالله العريان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٩١ .

(١٧). مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٥-١٠ .

(١٨). لمزيد من التفاصيل أنظر : صادق سعيد محروس، النظام العربي للأمن الجماعي ، الوضع الراهن وأحتمالات المستقبل ، مجلة شؤون عربية ، عدد (٨٠) ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص١١٨-١٢٣ .

(١٩). محمد الاطرش ، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠ .

(٢٠). منير الحمش ، النظام الإقليمي العربي والتحديات الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد (٢٥٢)، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص٤٦ .

(٢١). حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر : منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٠ ص١٢٨ - ١٢٩ .

(٢٢). إسماعيل صبري عبدالله ،الكوكبة أساس الظاهرة الاقتصادي والاجتماعي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨ - ٢٠ .

(٢٣). عبد الحي يحيى زلوم ، نذر العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٤ .

(٢٤). ابراهيم سعد الدين ، النظام الدولي وآليات التبعية : آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٨ .

(٢٥). منير الحمش ،مؤسسات اقتصاد العولمة ،مجلة شؤون الأوسط ،عدد (٩٥) ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص٢٣ .

(٢٦). حول الاتفاقيات بين صندوق النقد الدولي والبلدان العربية ، أنظر : ابر أهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير ، الدار الدولية للاستثمارات ، القاهرة ،

٢٠٠٠ ، ص ٤٦ - ٦١ . وكذلك سمير أمين ، في مواجهة أزمة عصرنا ، مصدر سبق ذكره ص ٣٠ - ٥٥ .

(٢٧). عبد الحي يحيى زلوم ، نذر العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤ .

(٢٨). جار الله الجار الله وناصر الشواف ، العولمة وتحديات المستقبل ، شبكة المعلومات العالمية الانترنيت (www.Yahoo.com) ، بدون تاريخ ، ص٣ .

(٢٩). ماري دولاغورس ، الحلف الأطلسي إطار الهيمنة الأمريكية ، ترجمها عن (اللموند دبلوماتيك) ، رجاء صبحي ، عرض صحيفة الثورة ، بغداد ، ١٩٩٩/٤/١٨ ، ص٣ .

(٣٠). فيبي هارووليم لويس ، امتطاء النمر ، ترجمة عبدالله جمعه ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٦ ، ص٢٧١ .

(٣١). بول سالم ، الولايات المتحدة والعولمة (معالم الهيمنة في مطلع القرن الـ ٢١ ، في أسامة الخولي (محرر) ، العرب والعولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٣ - ٢١٤ .

(❖). يطلق هذا المصطلح على ثورة المعلومات المصاحبة لثورة الاتصالات .

(٣٢). مجد هاشم ، الإعلام الدولي والصحافة عبر الأقمار الصناعية ، دار المناهج ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص٥١-٥٤ .

(٣٣). المصدر نفسه ، ص٦١ .

(٣٤). علي وطفة ، التحديات الإعلامية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، عدد(١٨٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص٦٤ .

(٣٥). مجد هاشم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤١ - ١٤٣.

(٣٦). علي وطفة ، المصدر السابق ، ص٦٥ .

(٣٧). تفصيلات أكثر أنظر: عبد الملك الرنان ، الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنيت ، دار المراتب الجامعية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص٦١ - ٦٧ .

(٣٨). أحمد ثابت ، العولمة : حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد ، مجلة شؤون الأوسط ، عدد(٧٦) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت، ١٩٩٨ ، ص٨٧ - ٨٨ .

الفصل الثالث

الانعكاسات السياسية للعولمة في الوطن العربي



الانعكاسات السياسية للعولمة في الوطن العربي

لقد أشرنا سابقاً إلى أن العولمة بدأت منذ فترة طويلة ، حيث اقترنت هذه البداية بتدويل الإنتاج ورؤوس الأموال بعد أن امتد نشاط الشركات متعدية الجنسية ليشمل كل العالم ، إلا أن البروز الحقيقي للعولمة كان عقب انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات . حيث بدأت الولايات المتحدة بالدعوة تارة وبالفرض تارة أخرى على بلدان العالم للأخذ بالنموذج الغربي – الرأسمالي في أنشطة الحياة كافة ، هذا النموذج الذي يشهد هيمنة أمريكية عبر شركاتها العملاقة التي تسيطر على مقدرات البلاد وعلى توجيه السياسات بما يخدم مصالحها ، مما أدى إلى بروز العديد من الأفكار التي تنادي باضمحلال الدولة القومية وتبعية السياسة في هذه البلدان ، التي تعكس بوضوح سيطرة الاقتصاد الرأسمالي عليها.

لقد عملت الولايات المتحدة على تعميم نموذجها لكل بلدان العالم ، خاصة بعد أن تبنت العولمة هدفاً من أهداف سياستها الخارجية حيال البلدان الأخرى ، موظفة لذلك آليات تأثيرها الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي المعلو – اتصالاتي .

إن أساس انطلاق ظاهرة العولمة هو مادي ، قادته الشركات الكبرى في العالم الغربي للسيطرة على البلدان الأخرى وخصوصاً النامية ، لما تملكه الأخيرة من فرص استثمارية اقتصادية مهمة ، سواء لما تتمتع به من موارد طبيعية مهمة ، أو أسواق كبيرة ، أو أيدي عاملة رخيصة ، فضلاً عن مستويات الضرائب

المنخفضة ، وكذلك غياب الرقابة التي تمارسها المنظمات البيئية الدولية في تلك البلدان .

لذلك ، وفي ظل النشاط الاقتصادي لمثل هذه القوى ، فأن الأمر اصبح يقتضي وجود بيئة سياسية ملائمة على صعيد السلطة السياسية ، متمثلاً بالنظام ومؤسساته السياسية ، وعلى صعيد المجتمع ، متمثلاً على الأقل بقبول الرأي العام لممارسة هذه الشركات لنشاطها داخل دولها .

وفي سبيل تعزيز البيئة السياسية هذه ، فأن أطراف العولمة تؤثر بشكل كبير في المؤسسات والبنى والأفكار السياسية بما يخدم ويسهل نشاطها وفعاليتها الاقتصادية ، عبر تسخير آليات العولمة المختلفة .

وبهدف تحديد الانعكاسات السياسية للعولمة سوف نقوم ومن خلال ثلاثة مباحث ، بتسليط الضوء على انعكاساتها عبر ثلاثة موضوعات نعتقد بأنها اكثر تأثراً بنتائج العولمة السياسية وهي (السياسة العامة ، السيادة ، الثقافة السياسية).

أولاً : العولمة والسياسة العامة في البلدان العربية .

ان التحولات الكبرى التي شهدها العالم في العقود الأخيرة من القرن الماضي ، والتي كانت ثمرتها بروز ظاهرة العولمة ، قد اقترنت بتعابير ومصطلحات فكرية عديدة أبرزها (النظام الدولي الجديد ، نهاية التاريخ ، صراع الحضارات ، نهاية الدولة القومية ، وغيرها) . وقد جاءت هذه المصطلحات من اجل وصف العمليات المجتمعية التي شهدتها العديد من بلدان العالم ، خصوصاً البلدان الغربية التي تسعى الى تعميمها في كل المجتمع الدولي. واهم ما تم طرحه في تلك الفترة ، هو الإشارة إلى أن (الدولة القومية) قد انتهت ، غير أن الواقع يشير الى أن العولمة لم تتجاوز بعد الدولة القومية ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية . بل استطاعت أن

تسخر هذه الدولة لتحقيق مصالحها وأهدافها ، فالدولـة القومية حتى في البلدان الغربية مـا زالـت موجـودة وينعـم مواطنوهـا بـأداء مؤسسـاتها وقوانينـها ، كمـا في الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا وغيرها .

إن العولمة ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية ، ستعمل مـن اجـل التأثير على المحور الرئيس في إدارة وتدبير شؤون البلـدان العربيـة الـذي يتمثـل بـ (السياسة العامة) التي تأخذ على عاتقها توظيف إمكانيات الدولة ، وتوجهها مـن اجل معالجة المشكلات التي تعاني منها تلك الدول .

وعليه ، فإننا سنعمل في بادئ الأمر علـى تحديـد مفـهوم السياسـة العامـة ، حيث عرفها ((جيمس أندرسون)) على أنها(برنـامج عمـل مقـترح لشـخص أو جماعة أو حكومة ، في نطاق بيئة محددة لتوضيـح الغـرض المستهدف والمحـددات المراد تجاوزها سعياً للوصول الى هدف أو لتحقيق غـرض مقصـود) [1] . فالسياسـة العامة هنا موجهـة نحـو أهـداف وهـذا مـا يجعـل منها سـلوكاً هادفاً ، وذلـك علـى الرغم من ان هناك صعوبـة في تحديـد أهـداف الحكومـة مـن وراء أفعالهـا في بعـض الاحيان.

بينمـا عرفـها كـل مـن ((غـابريل المونـد)) و ((بـاول الابـن)) علـى انـها (الأداء العام للنظام السياسي في بيئته وكل ما يتعلق باستخدام سلطة الدولة لتلبية حاجات ومطالب المجتمـع في ميـادين التعليـم ، الصحـة ، الضمـان الاجتمـاعي ، الدفاع ، الأمن ، ... الخ) [2] . هنا نجد ان ميادين السياسة العامـة واضحـة ومحـددة ، غير أن هناك ظروفاً طارئة تمس المجتمع والحكومة تستوجب صياغة سياسات عامة من اجلها ، كالاعتداءات الخارجية المفاجئة ، الزلازل ، الفيضانات ، وغيرها .

وعرفها ((دوبنك)) على إنها (النوايا التي يعلنـها المسـؤولون الحكوميـون بشأن مشكلة عامة والأنشطة التي يقومون بها تطبيقاً لهذه النوايا) . في حين عرفها ((توماس داي)) على أنها (ما تقرر الحكومة القيام به أو عدم القيام به ، ويمكن

تقسيم ما تقوم به الحكومة من أعمال إلى أربعة مجموعات : تنظيم الصراعات أو المنازعات داخل المجتمع – تنظيم المجتمع لمواجهة الصراعات مع المجتمعات أخرى – توزيع المردودات الرمزية والمادية على أفراد المجتمع – استخلاص الضرائب والأموال والرسوم من أفراد المجتمع ، وممارسة كل هذه الأعمال في ان واحد)[٣].

ويعرفها ((كمال المنوفي)) على أنها (مجموعة او سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين ، التعليم ، الصحة ، الشؤون الخارجية والداخلية ، المالية ، الاقتصاد ، الأمن ، ... الخ)[٤] . في هذا التعريف نجد غياب عنصر التفاعل بين الأداء الحكومي والمجتمع المطبقة عليه أو تجاهه هذه السياسات العامة .

ومع ما تقدم نجد ان التعريف الذي قدمه ((عاصم الاعرجي)) هو اكثر التعاريف دقة ، حيث أشار إلى السياسة العامة على إنها (مجموعة أنشطة وقرارات تهدف الى إشباع حاجات الجمهور العامة ، وذلك عن طريق إنتاج سلع وخدمات عامة بكميات ونوعيات معينة ، وتوزيعها لهذا الغرض ، بموجب معايير ضمن إطار فلسفة الدولة ، وضمن إطار العوامل الظرفية للدولة) . هذا فضلاً عن سعي الحكومة لمعالجة وحل المشاكل العامة كافة التي تواجه المجتمع عن طريق قرارات وسياسات حكومية .

والجدير بالذكر أن هناك عدة مراحل للسياسات العامة وهي (مرحلة الصنع – مرحلة التنفيذ – مرحلة التقييم) . وتعد مرحلة (صنع السياسة العامة) من أهم تلك المراحل ، فهي التي يتم من خلالها مشاركة عدة جهات وأطراف قد تكون رسمية أو غير رسمية ، لصياغة السياسة أو القرار الواجب اتباعه لحل المشكلة العامة التي تواجه المجتمع .

وعليه سنحاول دراسة تأثير العولمة على السياسة العامه عبر المحاور الآتية :

- **العولمة وتأثيرها على صانعي السياسات العامة في البلدان العربية .**
- **العولمة وتأثيرها على ميادين السياسات العامة في البلدان العربية .**

١. العولمة وتأثيرها على صانعي السياسات العامة :

لقد عملت الولايات المتحدة في ظل مشروعها الداعي الى عولمة أو(امركة) البلدان العربية ، الى التأثير سياسياً في هذه البلدان ، وذلك عبر آلياتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاتصالية التي سبق ذكرها . ويمتد تأثير هذه الظاهرة على صانعي السياسات العامة في تلك البلدان ، فعملية صنع السياسة العامة هي (المرحلة المحورية في العملية السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول الى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها ، تمهيداً لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مقبول للمشكلة) [٥] .

ومع ما تقدم ، سنحاول دراسة اثر العولمة على أهم الجهات الرسمية التي تساهم في عملية صنع السياسة العامة ، والتي هي :-

أ. رؤساء الدول .

ب. السلطة التشريعية .

ج. السلطة التنفيذية .

د. القوى غير الرسمية .

أ- العولمة وتأثيرها في رؤساء الدول بصفتهم أعلى سلطة تنفيذية .

إن رؤساء الدول يعدّون من ابرز الفاعلين في عملية صنع السياسات العامة، وخصوصاً في البلدان العربية ، فغالباً ما نجد عدم توفر حدود لصلاحيات هؤلاء الرؤساء ، وقد يكون ذلك معبراً عنه دستورياً أو واقعياً . لذلك فان الولايات المتحدة تعمل على تقديم الدعم المالي والعسكري والأمني للرؤساء الذين يحملون أفكارا" قريبة من توجهاتها ولا يخالفون أو يعارضون ما تطرحه من سياسات ومشاريع تخص المنطقة العربية ، بل على العكس ، فهي تجبر رؤساء

تلك الدول للعمل على تسهيل فرص وتنفيذ هذه السياسات في مقابل محافظتها على ديمومة بقائهم في السلطة وإيجاد مختلف المبررات لاستمرارهم ودعمهم، وقد استخدمت الولايات المتحدة والدول الغربية عدة وسائل من اجل الضغط على رؤساء الدول العربية ، وقد كان من بين هذه الوسائل، المساعدات المالية التي كانت سلاحاً استراتيجياً يهدف الى تحقيق تنازلات استراتيجية وسياسية من قبل رؤساء الدول المستهدفة [٦] ، إذ نجد انه فضلاً عن المساعدات المالية الكبيرة التي ينالها هؤلاء الرؤساء ، هناك أيضا نسب الفوائد والأرباح عن تلك المساعدات والتي يقف أمامها الرؤساء عاجزين عن سداد هذه المساعدات المالية مع فوائدها الناجمة عنها ، لذلك يسعى هؤلاء الرؤساء الى اتخاذ مواقف سياسية تتماشى مع مصلحة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في المنطقة العربية، حتى وان كانت على حساب المصلحة القومية العربية. من جهة أخرى تعمل الولايات المتحدة على توظيف القدرات العسكرية أو الوسيلة العسكرية من اجل الضغط على بعض رؤساء الدول العربية، فهي تعمل مثلاً على تقديم أسلحة عسكرية (فائضة عن حاجتها) الى بعض تلك الدول، وذلك عن طريق استغلال الهاجس الأمني الذي تعاني منه معظم الدول العربية ، التي كان للولايات المتحدة الأمريكية الدور الرئيس في خلق وتعزيز هذا الهاجس .

أما رؤساء الدول العربية الذين رفضوا الهيمنة الأمريكية ، ويحملون أفكارا معادية للعولمة ، نجد بان الأخيرة قد وقفت بالضد من هؤلاء الرؤساء ، وعملت على إضعاف دورهم على الصعيد الخارجي ، والضغط عليهم من الداخل ، موظفة في ذلك الوسيلة الإعلامية ، عبر ممارسة أسلوب (التضليل الإعلامي) ، والوسيلة الاقتصادية عبر أسلوب (المقاطعة والحصار الاقتصادي) ، وكذلك عبر الوسيلة العسكرية .

ب . العولمة والسلطة التشريعية :

تعد السلطة التشريعية (دستورياً أو نظرياً) العامل الرئيس في عملية صنع السياسة العامة ، إلا أن الواقع يشير الى أن هذه السلطة ما زالت مقيدة ، مما أدى إلى التقليل من فاعليتها في صنع السياسات العامة في البلدان العربية ، لذلك فالولايات المتحدة ، وعبر شركاتها متعدية الجنسية ، عملت على تقديم الدعم المالي والإعلامي للعديد من المرشحين للعضوية في البرلمانات، خاصة في ظل توفر العديد ممن يحملون أفكارا وقيماً متلائمة ومتماشية مع المصالح الأمريكية والغربية عموماً وان هذه البرلمانات أخذت ومع مرور الوقت تعبر عن مصالح تلك الأطراف الخارجية وتؤيد إقرار السياسات والمشاريع التي تسهل تحقيق مصلحة البلدان المساندة للعولمة ، حتى لو كان ذلك على حساب مصالح فئات المجتمع المختلفة .

من جهة أخرى ، توظف (العولمة) وعبر آلياتها ، وخصوصاً (الاقتصادية والمالية) مجموعة من المشرعين السابقين والموظفين المتقاعدين الذين يملكون خبرات في هذا المجال ، مستغلين علاقاتهم العامة مع مشرعين يعملون في هذه البرلمانات [٧] .

إن دور السلطة التشريعية في البلدان العربية (الذي هو ضعيف أصلا) قد تراجع في عمليات صنع السياسات العامة ، بعد أن أصبحت العديد من هذه البلدان تأتمر بأوامر دعاة العولمة وخاصة الولايات المتحدة ، وذلك عبر مقومات قدرتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وكذلك عن طريق المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية ، التي فرضت على هذه الدول اتباع سياسات (في مجالات مختلفة) ذات أبعاد سياسية تخدم التوجهات والمصالح الغربية ، والمشاريع التي

تهدف الى (عولمة الدول العربية) . بالمقابل كان للسلطة التشريعية الدور الرئيس والمهم في المصادقة على مثل هذه السياسات التي قيدت هذه البلدان ولم تستطيع التخلص منها ، بسبب ما تحصل عليه مقابل الالتزام بها ، كالقروض والمساعدات المالية وجدولة الديون السابقة .

فضلاً عن هذا ، نرى ان هناك بعداً آخر مهم لما تعانيه السلطة التشريعية من تراجع في صلاحياتها المحددة (وخصوصاً في عصر العولمة) ، وهو ليس فقط على نطاق الدولة كما أشرنا ، وانما على نطاق مجالس التعاون والتجمعات العربية ، إذ انه وبسبب سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على صانعي قرارات وتوجهات العديد من البلدان العربية ، قامت بفرض مشاريع وسياسات وبرامج عمل ، على أي مجلس تعاون أو منظمة أو جمعية أو مؤتمر تشارك فيه هذه الدول المنساقة مع توجهاتها ، والتي تعد بمثابة الأعضاء في الهيئة التشريعية لمثل هذه التجمعات ، والأمثلة كثيرة على هذا الأمر ، منها (مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، المؤتمر الذي عقد في الدوحة سنة ١٩٩٩ ، جامعة الدول العربية (في غالبية مؤتمراتها التي عقدها) .

ج - العولمة والسلطة التنفيذية :

تؤدي السلطة التنفيذية دوراً كبيراً ومؤثراً في السياسة العامة لأي دولة ، كونها تعد المنفذ للقرارات والسياسات التي ترسم وتهيئ من قبل النظام السياسي ككل . وكما هو الحال في (النموذج الأمريكي) المراد تعميمه على العالم ، فأننا نجد ان هناك وسيلة رئيسة تستخدم من اجل التأثير والضغط على موظفي هذه السلطة في البلدان العربية ، ألا وهي التهديد ، فالفضائح المالية تكشف دورياً عن تورط موظفين تنفيذيين على أعلى المستويات بالرشاوى ، التي تقدمها أطراف خارجية ، وداخلية تابعة للأولى [٨] . لذلك ففي عصر العولمة زادت حدة خطورة

مثل هذا الأمر ، فالولايات المتحدة ستعمد الى استخدام هذا الأسلوب متى ما شاءت من اجل خدمة مصالحها على حساب مصلحة شعوب هذه البلدان ، وقد يصل الأمر الى قلب كيانات سياسية متنفذة في هذه الدول، واحلال جماعات تنفيذية أخرى ، وذلك متى ما اقتضت المصلحة الأمريكية القيام بهذا الأمر ، والساسة الأمريكان لهم تجارب سابقة في هذا المجال، وفي مناطق عديدة من العالم (خصوصاً أمريكا اللاتينية) .

كذلك فان التجارب العربية لا تكشف علناً عن وجود عمليات الرشاوى والفساد الإداري ، وهذا يرجع الى السرية والتكتم الذي يحيط بهذه الارتباطات، ومع ذلك يمكننا القول بان اكثر آليات العولمة تأثيراً في الحكومات ، وتعمل على تجزئة السياسة ، هي الشركات متعدية الجنسية ، التي تحاول أن تحل محل الحكومات الوطنية في ممارسة سلطاتها الشرعية [٩] . إذ أن لهذه الشركات استثمارات عديدة في مجالات اقتصادية مهمة، وذلك في العديد من البلدان العربية (دول الخليج العربي ، مصر ، المغرب ، الأردن ، لبنان ، تونس ، ...) [١٠] .

ومع ما تقدم ، يمكننا القول ، بأن التأثير الذي تمارسه العولمة (عبر آلياتها المختلفة)، على السلطة التنفيذية ، يتم من خلال المؤشرات الآتية :- [١١]

أولا" : (العلاقة الوثيقة بين قطاع الأعمال الرأسمالي المناصر للعولمة ، وبعض حكومات الدول العربية) . إذ أن العديد من تلك الحكومات تعمد الى إقامة مشاريع استثمارية (شخصية) ، وذلك بالتعاون مع القوى الرأسمالية العالمية ، لذلك فان هناك دعماً متبادلاً يسود العلاقة القائمة بين هذه الحكومات وقطاعات الأعمال الرأسمالية .

ثانياً : (التأثير الاقتصادي) ، عبر تلاعب قوى العولمة ببعض المتغيرات الاقتصادية مثل الأسعار ، أو استخدام أسلوب المقاطعة الاقتصادية ، أو التلاعب بالإنتاج أو التمويل . مثل هذه الأساليب تؤثر بشكل كبير على

السياسات أو المشاريع التي هي في قيد التنفيذ ، فمثلاً أسلوب المقاطعة الاقتصادية قد يؤدي الى عرقلة أو عدم تنفيذ العديد من السياسات في البرامج ، بسبب سيادة مبدأ(الاعتماد المتبادل) على الصعيد الدولي ، وغيرها من الأساليب التي تهدف الى إدامة ارتباط الدول العربية بالقوى الرأسمالية الغربية .

ثالثاً : توظيف القوى المالية والإعلامية من اجل دعم الحكومات التي تخدم التوجه الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً في المنطقة العربية ، وتهيئة الوسائل كافة من اجل بقائه في السلطة ، في المقابل تعمد القوى الغربية الى الضغط على الحكومات العربية المعارضة لتيار العولمة .

د – العولمة والقوى غير الرسمية المؤثرة في صنع السياسات العامة :

يقصد بـ (القوى غير الرسمية) هي القوى المادية وغير المادية ، المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع السياسات العامة . ويعد (الرأي العام) على سبيل المثال أحد ابرز القوى غير المادية تلك ، فالمعلوم أن نشر العولمة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسيطرة على وسائل الإعلام العالمية ، أو حتى الوطنية لبعض الدول ، والتي تؤدي دوراً مباشراً في التأثير على الرأي العام السائد (العالمي والوطني) ، عن طريق مثلاً (التلفزيون ، الصحف ، المجلات ، الراديو ، وغيرها) من اجل كسب التأييد للأطراف التي تؤيد تقليد القيم الغربية والأمريكية ، فضلاً عن أن هذه الوسائل تعمل على تشكيل القيم والعادات والتقاليد والأفكار التي تبني هوية الفرد [١٢] لذلك فبعد أن يتم تشكيل الرأي العام المناصر للعولمة ، تبدأ القيادات السياسية المرتبطة بالدول الغربية ، باتخاذ المواقف التي تمهد طريق دمج بلدانها بتيار العولمة .

فالرأي العام ، يمثل خلاصة الرأي السائد بين مجموعة من البشر تجاه قضية معينة في وقت معين ، وليس من الضروري أن يكون هذا الرأي هو رأي الأغلبية

فقد يكون في البداية رأي فرد أو عـدد قليل من الأفراد ، وبالتفاعل بين الأفراد يتطور هذا الرأي ليكون رأياً عاماً . وهذا هو ما يحدث فعلاً في العديد من البلدان العربية ، فهناك وسائل إعلامية ، وكتاب، ومحررو صحف ، عملوا على تمجيد الرأسمالية الغربية وسياساتها التي تدعيها (التحررية - الخصخصة) ، وتبني أسس ما يسمى بـ (اقتصاد السوق) والانفتاح على العالم الغربي ، وقد كان هذا العمل يتم بصورة متدرجة ومكثفة ، تمهيداً لخلق قبول شعبي لهذه السياسات ، وعدم رفض الفئات الشعبية للسياسات التي تتبناها الحكومات العربية من اجل دمجها بالعالم الغربي .

أذن ، فالرأي العام يظهر تأثيره في السياسات العامة عن طريق ما يمكن ان يضعه الرأي العام من حدود على القرارات الحكومية وعلى صنع السياسات العامة ، وأيضا" تتمثل في إحجام المسؤولين عادة عن اتخاذ موقف ، أو قرار ، يمكن له ان يواجه بمعارضة شعبية قوية [١٣] .

وهناك أيضا" (جماعات المصالح وجماعات الضغط) ، فالعولمة وعبر آليات تأثيرها المتعددة تحاول ربط (جماعات المصالح) بين جميع الدول مع بعضها ، و المصالح هنا تحمل على معناها الواسع ، بحيث تنطوي على الفوائد المادية ، كما تتضمن أيضا" الأفكار والمبادئ والقيم المعنوية ، فهي من هذه الناحية ، وبحكم طبيعتها وأهدافها ، تماثل جماعات الضغط ، غير أنها تختلف عنها بكونها لا تمارس السياسة بالضرورة ، فإذا ما سعت إلى تحقيق مصالحها ، عن طريق الضغط على السلطة ، والتأثير عليها بشكل أو بأخر ، لغرض دفعها الى اتخاذ قرارات ملائمة لها ، تحولت إلى جماعات ضغط . عليه فان جماعات الضغط هي قطاع من جماعات المصالح ، وبوسع كل جماعة مصلحة أن تصبح جماعة ضغط ، متى ما انخرطت في الحياة السياسية على نحو مباشر أو غير مباشر ، من اجل تحقيق رغباتها ومطالبها. فالعولمة تسعى الى خلق حلقات وصل

الرأسمالي الغربي ، ويرجع هذا الى إدراك (دعاة العولمة) للدور المهم الذي تستطيع ان تمارسه هذه الجماعات ، التي هي غالباً ما تكون (أصحاب الأموال والبنوك ، أصحاب الشركات الكبرى ، الجماعات الدينية ، وغيرها)، التي بالتأكيد يكون لها علاقات واسعة مع مختلف مستويات الحكومات، ومن ثم توظيفها للتأثير في توجهات النظام .

كذلك ، هناك قوى (المجتمع المدني) الذين يمثلون نمطاً من التمثيل الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة [١٤] فمؤسسات هذه القوى هي بمثابة المرتكزات الأساسية للديمقراطية ، ولا يمكن تصور بناء نظام ديمقراطي من دون وجود دور فاعل لمؤسسات المجتمع المدني ، التي تساهم بصورة كبيرة في التعبير عن المصالح الشعبية، والمساهمة والتأثير في قرارات وسياسات النظام . وفي واقع الأمر ، وعلى صعيد الوطن العربي ، نجد أن اغلب مؤسسات المجتمع المدني ، تعاني من ضعف واضح ، يعود للمشكلات والأوضاع الذاتية لها ، وكذلك المشاكل الناجمة عن علاقة الدولة بهذه المؤسسات من خلال فرض الوصاية عليها ومحاولة محو استقلالها تماماً .

أما بالنسبة للتهديد المطروح هنا ، فيتمثل في تعرض قوى المجتمع المدني العربي الى استهداف من قبل قوى خارجية، من اجل السيطرة على هذه الفئات من الداخل ، والحديث المستمر الذي تطلقه قوى العولمة، عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وضغطها من اجل ذلك لن يساعد إلا على تعميق ارتباط المجتمع المدني المحلي بالخارج ، وبالتالي التحكم به مادياً ومعنوياً [١٥] الأمر الذي يستلزم وعي هذه القوى للتهديدات الخارجية ، وعدم التأثر بالشعارات التي تطلقها هذه الأطراف الخارجية ، والتحصن بالتراث الوطني والقومي ، كي لا تقع بيد القوى الخارجية تلك التي تسعى أولا" واخرا" إلى تسخير المجتمع المدني لخدمة مصالحها .

٢- العولمة وميادين السياسة العامة :

لقد اصبح العالم اليوم يمثل متغيراً تابعاً لمتغير مستقل، هو الرأسمالية، التي تحاول سحب العالم الى ساحتها عبر وسائل عديدة ،أهمها الشركات متعدية الجنسية، والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، وعبر شعارات تتبناها في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان [١٦].

ولما كانت العولمة ذات جوهر اقتصادي تعمل على دمج العالم اقتصادياً لتحقيق مصالح مادية بالدرجة الأولى، فان ذلك يتطلب خلق مستوى من التوافق مع النهج الاقتصادي للبلدان الأخرى، هذا فضلاً عن ميادين السياسة والثقافة والاجتماع، فتحقيق النجاحات الاقتصادية يتطلب وجود بيئة ملائمة تخدم تلك الأهداف .

وعلية سنحاول تحديد آثار العولمة على الميادين الأساسية للسياسات العامة، وخاصة السياسات في الجانب(الاقتصادي - الثقافي والاجتماعي - السياسي الدفاعي والأمني) .

أ . العولمة والسياسات الاقتصادية .

ارتبط تأثير العولمة على السياسات الاقتصادية للبلدان العربية بعدة آليات، كان أبرزها الشركات متعدية الجنسية العاملة في هذه البلدان، وكذلك صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، فهذه الأطراف مارست الضغط المستمر على العديد من البلدان العربية، من اجل الأخذ بالسياسات التي رسمتها هذه القوى، والتي منها (حرية تدفق رؤوس الأموال، حرية التجارة الخارجية). ان سعي مؤيدي العولمة لتحقيق هذه السياسات أدّى إلى فرض عدة شروط على النظم السياسية العربية في سياق برامج التكييف الهيكلي، وهذه الشروط هي (المزيد من الخصخصة - حرية الأسواق الداخلية - انتشار وتعميق الثقافة السائدة في السوق)[١٧] .

وبالتأكيد فان هذه السياسات ستتم بين أطراف غير متكافئة ، بين الدول الغربية المتقدمة ، والدول العربية الأقل تقدماً ، مما سيفضي إلى تكريس التخلف والتبعية العربية ويؤدي الى الإسراع في عملية اللحاق بركب العولمة الغربية ، فضلاً عن إزالة الحواجز الجمركية، واقرار مبدأ حرية التجارة، الأمر الذي سيسهم في التقليل من أهمية الصناعات التحويلية العربية ، ويفتح المجال أمام استيراد السلع المصنعة في الخارج . كذلك فان هذه الاستراتيجية تعطي الأولوية الكبرى للتصدير من اجل دفع عجلة النمو ، وهو الأمر الذي يتعارض مع مفهوم إشباع الحاجات ألأساسية للمواطن العربي، مما يؤدي الى زيادة حدة الفقر وتفشي البطالة .

أما على المستوى الإقليمي ، فتهدف العولمة الى تجزئة الوطن العربي الى كيانات مشتتة ، عبر إقامة مشاريع اقتصادية تضم دولاً معينة (عربية وغير عربية)، وقد كان وما يزال اخطر هذه المشاريع، هو مشروع (الشرق أوسطية) الذي تسعى الولايات المتحدة والكيان الصهيوني الى تحقيق ودعم قيامه . وهناك أيضا" مشاريع أخرى تضع الجانب الاقتصادي على انه العامل الأساس الذي يدفع لاقامة هذا المشروع أو ذاك ، في حين أن منطق التفتيت والابتعاد بين الدول العربية هو جلّ ما تطمح إليه تلك المشاريع المدعومة من قبل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني .

ب- العولمة والسياسات الاجتماعية والثقافية :

رغم ان العولمة والأطراف الداعية لها تهتم بالدرجة الأولى بالميادين الاقتصادية، وتعمل على تهيئتها بما يتلاءم مع مصالح هذه الأطراف ، إلا أننا نجد أنها غالباً ما تتدخل لمواجهة السياسات الاجتماعية والثقافية التي تعزز من الفائدة الاقتصادية، وتعمل على خلق وتدعيم ثقافة الاستهلاك بين فئات المجتمع ،

وبالتالي الاعتماد على سلع استهلاكية تستورد غالباً من البلدان الغربية ، مما سيؤدي الى انحسار الخصوصيات الثقافية وأنماط الاستهلاك ، وذلك بسبب تجانس الطلب وخضوع المنتجات الى أنماط ذات بعد عالمي موحد [١٨] .

من جهة أخرى ، ولتعزيز الفوائد الاقتصادية لمؤيدي العولمة فأن هناك العديد من السياسات التي تمس المجتمع بشكل كبير وفعال ، قد تعرضت لتأثيرات العولمة ، وشهد بعضها الإلغاء احياناً ، مثل إلغاء سياسة دعم الأسعار ، وتخفيض الدعم الحكومي للسياسات التعليمية والصحية ونسب الضرائب ، وغيرها من السياسات الحكومية . وقد جاء هذا الأمر بسبب الضغوط التي يمارسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الحكومات العربية الخاضعة لإجراءات هذه المنظمات . وهنا تطرح مسألة العدالة الاجتماعية ، التي تتضمن تجديد النظر ، حول دور الدولة في مجالات إعادة توزيع الثروة ، من دون الإخلال بالفعالية الاقتصادية ، والحد من الفوارق الاجتماعية وتخفيف أعباء الفئات الاجتماعية المتدنية المعيشة وغيرها.ان العدالة الاجتماعية ، لا تعني المساواة المطلقة ، بل ضمان تكافؤ الفرص ، ولكن المشكلة أن هناك ضغوطاً خارجية تمارس على البلدان العربية باتجاه دفعها للارتباط بالعولمة ، واثار هذه الأخيرة على التماسك الاجتماعي الداخلي . وإذا كانت اغلب الدول العربية ترزح تحت المديونية ، وتسعى الى تصدير سلعها للخارج ، فلابد ان تخضع لاكراهات دولية ، وإذا كان التنافس اليوم تنافساً اقتصادياً ، فأن جزءاً كبيراً من ميزانية الدول العربية سيذهب لتغطية هذه الديون الخارجية . فلا يبقى الشيء الكثير للخدمات الاجتماعية . كذلك فان العولمة الاقتصادية والتكنولوجية ستزيد من الفوارق الاجتماعية ، وستخلق مستويات من التفاوت بين أقلية من الذين يستطيعون امتلاك المعرفة والاندماج في اقتصاد العولمة ، وبين أغلبية ساحقه يفتقرون لهذا كله .

ج – العولمة والميدان السياسي للسياسات العامة :

تعمل الولايات المتحدة في إطار ظاهرة العولمة ، على خلق مناخ سياسي مشابه لما هو موجود في البلدان الغربية المتقدمة ، بالشكل الذي يمكنها من تسخير العملية السياسية لصالح الأهداف الاقتصادية للفئات الفاعلة . ولعل ابرز تأثيرات العولمة في هذا الجانب ، هو العمل على تقليص دور الدولة من اجل ان تمارس الأطراف الاقتصادية الفاعلة دولياً ، أبرزها الشركات متعدية الجنسية ، نشاطها بحرية تامة (١٩) . فليست كل الدول قادرة على ان تتلاءم مع توجهات العولمة ومن يدعو لها ، لان هذا سيقابل بصعود الهويات الثقافية والدينية والاثنية ، التي ستتخذ عدة مظاهر للتعبير والتأكيد على ذاتها ، وقد تتخذ أحيانا" أشكالا" من العنف ، وسيزيد على هذا ، عجز الدولة عن جمع شمل المجتمع كياناً سياسياً موحداً داخل إطار الدولة الوطنية ، وضعف قدرتها على مواجهة تحديات العولمة.

من جهة أخرى ، تسعى الولايات المتحدة الى استخدام ورقة الديمقراطية وحقوق الإنسان ضد البلدان العربية التي تتخذ مواقف متعارضة مع نهج الولايات المتحدة وشعاراتها ، فيما تخفي هذه الشعارات تجاه أطراف تنتهك حقوق الإنسان ولا تلتزم بالديمقراطية التي تدعيها ، فالمصالح الغربية تقتضي الدفاع عن النظم العربية الموالية للغرب في المنطقة حتى ولو كانت نظم اوتوقراطية ، ان ما يجري في عالم اليوم على مستوى العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات لن يعزز فرص الديمقراطية المنشودة ، فثمة تهديد بإلغاء الكثير من الوظائف بسبب التطور التكنولوجي ، واقامة حواجز طبقية بين المتعلمين بمستوى متطور والمتعلمين بمستوى اعتيادي أو متدني ، مما سيزيد من عدم المساواة الاقتصادية ، وتقويض مبدأ الرفاه الذي تعد به العولمة ، لذلك فقد كانت الازدواجية السائدة في عصر العولمة في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان ، نتيجة طبيعية ، بسبب الهيمنة الأمريكية على العالم ، فضلاً عن هيمنتها على الأمم

المتحدة ومجلس الأمن ، واستخدامها المعيب لمبدأ حق التدخل الإنساني اتجاه دول معينة ، وإصدار قرارات تخدم بالأساس مصالحها ، وكل ذلك يتم تحت اسم(الشرعية الدولية) [20] إن ما يسمى الآن بالديمقراطية ، سوف يتخذ في عصر العولمة أشكالا" وأنماطا" مختلفة ، وسوف تبتعد بالتأكيد عن المؤسسية السياسية ، وتقترب اكثر من الديمقراطية الاقتصادية والتقنية ، التي تعتمد مبدأ (الفردية) ، والمعيار هو الإنجاز الفردي . لذلك فتحقيق الديمقراطية ، مقترن بالسعي من اجل الاستقلال ، فالتحرر من الهيمنة الرأسمالية يعد شرطاً جوهرياً من شروط تحقيق الديمقراطية ، إذن فمن غير الممكن الحديث عن الديمقراطية في ظل العولمة .

د – العولمة والسياسات الدفاعية والأمنية :

يعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، العامل الأساس الذي مهد الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية لأن تنفرد بالسيطرة على العالم ، وذلك بالاعتماد على قدراتها التسليحية الكبيرة والمتطورة ، والسعي لتحقيق مشروعها في قيادة العالم أي(الامركة)[21]. حيث وظفت هذه الالية ، وسيلة للتأثير ، والضغط على البلدان العربية الرافضة للعولمة .

عموماً ، فأن معظم الأقطار العربية قد أولت اهتماماً كبيراً لأجهزتها الأمنية ، وسعت باستمرار إلى تطوير قدراتها الدفاعية ، على الرغم من أن تطوير أجهزة الدفاع والأمن (رغم الإنفاق النسبي الكبير عليه) ، لم يكن متكافأً مع التحدي الخارجي للنظام العربي ، الذي يتمثل شكله البارز في الكيان الصهيوني ، ومن ورائه الولايات المتحدة . وهكذا اصبح موضوع الأمن يمثل الدرجة الأولى في سلم ألأولويات ، ولا ريب أن الإنفاق الكبير على الجانب الدفاعي والأمني ، قد كان على حساب التنمية ، وإذا نظرنا الى الطريقة التي تعامل بها النظام العربي مع مسألة (الدفاع والأمن العربي) فسوف نجد ان الأمر لايخلو بدوره من مفارقة ،

فقد بـدت معـاهدة الدفـاع المشـترك والتعـاون الاقتصـادي ، الـتي أبرمـت بـين دول الجامعة عام ١٩٥٠ ،وكأنها قادرة على أحداث نقلة نوعية في مؤسسـات العمـل العربي المشترك . إذ أن هذه المعاهدة قد استحدثت أجهزة واليـات عمـل جديـدة ، تمثلت بإنشاء لجنة عسكرية دائمـة ، تتكـون مـن ممثلي هيئـة أركـان حـرب جيـوش الدول العربية المتعاقدة ، ومجلس للدفاع المشترك ، كذلك تشكيل هيئـة استشـارية عسكرية تشرف على اللجنة العسكرية الدائمة ، وتم استحداث آلية جديدة لاتخاذ القـرارات في مجلـس الدفـاع المشـترك علـى أسـاس أن مـا يقـرره المجلـس بالإجمـاع يكون ملزماً لمن يقبله ، غير انه سرعان ما اتضح أن هذا التجديد الـذي بـدا ثورياً في ظاهره، لم يكن كذلـك في جوهـره علـى الإطـلاق ، لان هـذه القـرارات الـتي تتخذ بالأغلبية وتلزم الجميع ، يتعـين إقرارهـا مـن جـانب مجلـس الجامعـة العربيـة والـتي تتخـذ قراراتـها بالإجمـاع ، لذلـك ظلـت قـرارات مجلـس الدفـاع العربـي المشترك، خاصة ما يتعلق منها بإنشاء قيادة عربية موحدة ، مجرد حبر على ورق .

لقـد زاد اعتمـاد الـدول العربيـة علـى القـوى الأجنبيـة في تحقيـق أمنــها عـبر اتفاقيات مختلفة تبرر من خلالها الوجـود العسـكري الأجنبـي ، سـواءً التسـهيلات المقدمة أو القواعد العسكرية أو غيرها . لذلك اصبح الوجـود العسـكري الأجنبي جزءاً من نظرية الأمن القطري للبلد المعني ، حيث أن هذه الدولة إما تعتمد علـى الدولة الأجنبيـة في تحقيـق أمنها أو تتعـرض لتـهديد أمنـها ، مـن قبـل هـذه القـوى الأجنبية ، أو من دول أخرى تتمركز فيها قواعـد عسـكرية أجنبيـة ، كذلـك فـأن غالبية الدول العربية تواجه صعوبة تنمية قوتها العسكرية نتيجـة لمـا تفرضـه الـدول الغربيـة مـن قيـود مقـابل حصولـها علـى الأسـلحة تحـت سـتار ضبـط التسـلح في المنطقة ، لذلك كانت سياسات التسليح لغالبية الدول العربية تشتمل على التوجـه نحو تصنيع الأسلحة الصغيرة والذخائر ، وإجهاض أي مشـروع عربـي يتجـه نحـو التصنيع العسكري في المجالات الحساسة ، لذلك فإننا نجد بأن قـدرة الأمـة العربيـة تتمثل بمحصلة قدرات الأقطار العربية ، وان هناك علاقة وثيقة بين الأمن الوطني

والأمن القومـي ، وان كـلا منـهما يؤثـر ويتـأثر بـالآخر ، فـالأمن القومـي العربـي محصلة رئيسة لمكونات الأمن القطري ، لـذا فـان قيام أمريكـا بـالضغط لرسم سياسـات عسكرية وامنية لدول عربية (متعولمة) قد اثر عليها وعلى باقي الدول العربية .

ثانيا ً : العولمة والسيادة .

إن تكنولوجيا المعلومات واقتصاد السـوق الـتي ميزت المرحلـة الجديـدة مـن العولمة ، جعلت راس المال والتكنولوجيا تحل محـل عنصر العمـل ، علـى أسـاس أنها العوامل الأكثر قدرة على الحركة في عملية الإنتاج من خلال سياسـة عالمية تم إقرارها بموجب اتفاقيات دولية حول حرية التجارة وحركـة رأس المـال ، ممـا دفـع بعضهم للقول : أن البشرية أخذت تشهد تفككاً في كيانات الدولة القومية وتجاوزاً لحدود سياستها [٢٢] . فـالثورة التكنولوجيـة أدت إلى تجـاوز الحـدود والحـواجـز بـين الدول ، ولم تعد التجارة العالمية تجارةُ في المواد بالأساس ، بل تبادلاً للخدمات ، النقل ، المواصـلاُت ، المعـاملات المالية .... الخ ، وقـد جـاءت اغلـب الدراسـات والبحوث التي تتعرض لتحليل ظاهرة العولمة بـالحديث والتطرق الى انعكاسـاتها علـى سـيادة الـدول ، سـواءُ الغربيـة المتقدمـة او الناميـة ، خصوصـاً اذا علمنـا ان السيادة التي تتمتع بها الأخيرة تعاني من انتهاكات عديدة .

وعليه سنحاول البحث في انعكاسات العولمة على السيادة في البلدان العربية مبتدئين ذلك بتحديد مفهوم السيادة .

عرفـت السـيادة بتعريفـات عديـدة ، تطـورت وتغـيرت تبعـاً لطبيعـة العصـر وظرفه وبيئته الاقتصادية والثقافية والسياسية ... الخ .

فقد عرفت على أنها ، السلطة العليا للدولة على المواطنين والرعايا ، غير مقيـدة بالقـانون ، وعرفـت كذلـك بأنـها ، قـدرة الدولـة علـى ممارسـة سـلطتها الداخلية والخارجية بشكل مستقل .

وعرفت أيضا بأنها حق ممارسة السلطة بما يخدم التوجه العام للبلاد ، ويحقق مصالح[٢٣] .

عموماً نرى بان السيادة هي مفهوم نسبي يتم التعبير عنه عبر الإجراءات والسياسات والأعمال كافة التي تمارسها السلطة السياسية للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فقد توجه هذه السياسات نحو فئات المجتمع المختلفة كافة ، مثلاً سياسات(التعليم ، الصحة ، النقل ، القضاء .... الخ) . وسياسات حكومية تتبع من اجل استغلال موارد الدولة ، خدمةً للمصلحة العامة ، وانطلاقاً من قاعدة التفاعل المتبادلة المفروض قيامها بين السلطة السياسية والمجتمع دون الخضوع لضغوط خارجية .

من جهة أخرى فان للعولمة آثارا" واضحة على السيادة ، وقد اتخذت هذه الآثار أبعادا اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وكذلك قانونية . وفي الاتجاه المقابل فان المقومات السيادية لأي دولة مثلت محددات أو كوابح على حركة العولمة . ومع ما تقدم ، فان تحليل تأثير العولمة في السيادة سيكون من خلال التطرق الى محورين رئيسين :

أولهما : العولمة ونظرية السيادة .

ثانيهما : العولمة وميادين السيادة .

١- العولمة ونظريات السيادة .

عند تناول موضوع نظريات السيادة ، نجد ان هناك نظريتين رئيستين لها ، (نظرية السيادة المطلقة – نظرية السيادة المحدودة) ، وسنحاول هنا الكشف عن مواقف هاتين النظريتين من التيار السائد في الساحة الدولية ، ألا وهو تيار العولمة :

أ- العولمة ونظرية السيادة المطلقة :

تعود نشأة هذه النظرية الى فترات زمنية بعيدة ، فهي نظرية (الوثنية) القديمة التي عرفها الكلدان واليونان والفراعنة . وهي من حيث المضمون تؤكد على عبادة الفرد أو الانسياق له . أي الارتباط المطلق من جانب المحكومين للحاكم الذي لايخطئ ، أو الحاكم الذي يعد مصدر الأخلاق (عند الرومان) . واستمر هذا المفهوم الى العصور الوسطى وتطور وصولاً الى العصر الحديث ، وذلك رغم التنظيمات والقواعد الدولية التي شكلت قيوداً على ارادات الدول الممثلة بالقيادات التاريخية أو الملهمة ، أو غيرها من المسميات .

وقد أحيت (ألمانيا الهتلرية)خلال فترة الحرب العالمية الثانية هذه النظرية[٢٤] التي ترفض التنازل لأي جهة عن مضمون السيادة ، حتى ولو كانت هذه الجهة هي القانون الدولي او المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي . بالتالي فان هذه النظرية ترفض تماماً الخضوع لتيار العولمة ، المعبر عنه بالاندماج الاقتصادي والثقافي والقانوني والسياسي والإجراءات التي تفرضها أطراف خارجية ، أهمها الشركات المتعدية الجنسية ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية ، خصوصاً إذا علم أن هنالك دولاً غربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، تحاول أن تخضع العالم لها ولو بالقوة إذا تطلب الأمر ، خدمةً للمكاسب التي تتحقق لها وللأطراف المؤيدة للعولمة ، وتضعف البلدان الأخرى المعارضة لها .

ان نظرية السيادة المطلقة قد تطورت بالنسبة لعموم البلدان الغربية ، مما مكنها من التمسك بالخصوصيات التي تتمتع بها بالتالي فان حدة آثار العولمة ستكون اقل بالتأكيد إذا ما قورنت بالبلدان العربية ، التي عانت معظمها ولا زالت تعاني من السيطرة الاستعمارية التي استمرت لفترات طويلة ، مما أدى الى ارتباط مفهوم السيادة لدى هذه الدول ، بالاستقلال والسعي للتحرر من السيطرة

الاستعمارية تلك التي انتهت ظاهرياً إلا أنـها في الحقيقـة تطـورت لتأخذ أشكالا" أخرى من الاستعمار اشد خطورة عما كان عليه في السابق ،، خصوصاً في الجانب السيادي للدولة .

ب – العولمة ونظرية السيادة المحدودة :

في ظل البيئة الدولية التي أفرزتها الحربين العـالميتين (الأولى والثانيـة) الـتي أدت إلى بروز العديد من المنظمات والهيئات الدولية وصياغة العديـد مـن المواثيـق والقوانين الدولية ، واتفاق الدول على الالتزام بهذه القوانين ، كـل هـذه الأمـور أدت إلى تراجع نظرية السيادة المطلقة لصالح نظرية السيادة المحدودة ، والتي يؤكـد أنصارهـا انـه لايوجـد علـى الأرض ، ولاعلـى أي دولـة ، شـيء يسـمى (الاستقلال المطلق) وذلك لضرورة تقيدها بالقانون والاتفاقيـات والأخلاقيـات الدولية ، وذلك رغم أن معظم دول العالم ما زالت متفقة علـى ان السـيادة تبقـى عنصراً رئيساً لوجود الدولة .

إن هذه النظرية ، وفي ظل تجليات العولمة تكون اكثر واقعية ، فهذه السيادة قد أصبحت تتحكم بها دولاً أو تنظيمات خارجية ، وان كانت تبـدو مصانـة ولـو شـكلياً ، بـل إن هـذه السيادة لم تعـد محدودة فحسـب بـل قـد سـلبت مـن قبـل الأطراف الفاعلـة دولياً وخصوصاً في الجـانب الاقتصـادي ، رغـم وجـود بعـض الدول التي رفضت تيار العولمة ، ومـا زالـت تتحكـم وتتمتـع بممارسـة السـلطة في أقاليم بلادها ، رغم الانتهاكات التي تتعرض لها هذه البلدان لحدود سيادتها مـن فترة الى اخرى ، وفي المقابل ، هناك بلدان عربية أخرى أصبحـت مقـدرات بلادهـا وتدبير شؤون مجتمعاتها يخضع لمشورات وسياسـات الـدول الغربيـة وعلـى رأسـها الولايات المتحدة التي تتحكم باليات العولمـة ، والـتي تسـهل لهـا هـذا الأمـر ، ان هنـاك مسـألتين متعـارضتين لا يمكـن أن تجتمعـان في وقـت واحـد ، همـا العولـمـة ،

وسيادة الدولة ، فوجود العولمة يفرض على الدولة إجراءات تحد من سيادتها على مختلف الصعد ، بالمقابل فأن وجود دولة كاملة السيادة ترفض الخضوع للانتهاكات والخروقات التي تمارسها أطراف واليات العولمة ، فهذه الأخيرة قد تعمد الى اتباع وسائل إكراه اتجاه هذه الدول ، عن طريق مثلاً خلق أزمات اقتصادية أو تأجيج أزمات (كامنة) في أوقات مختلفة ، أو اتباع أسلوب المقاطعة الاقتصادية أو شن عمليات عسكرية . لذلك فقد كانت الدول العربية خصوصاً والدول النامية عموماً الأكثر تأثراً بسبب ضعف وهشاشة أجهزة الدولة ، وعدم رسوخ مؤسساتها في مختلف الميادين(السياسية ، الاقتصادية ، ... الخ) .

٢- العولمة وميادين السيادة .

من المفترض ان الدولة تمارس سيادتها في عدة ميادين وهي عموماً السياسية ، الاقتصادية ، القضائية ، الإعلامية ، العسكرية والأمنية . إلا أن التطورات الدولية التي شهدتها العقود الأخيرة من القرن الماضي ، قد عكس تحولاً جديداً في مدى ممارسة هذه السيادة ، كلاً في إطار ميدانه ، وكما هو مبين في أدناه :

أ- العولمة والميدان السياسي للسيادة :

ان الميدان السياسي للسيادة ، ينطلق من سلطة الحكومة داخلياً وخارجياً ، غير ان الظروف والحواجز والقوى التي لا يمكن السيطرة عليها تقيدّ (سلطة حكومة الدولة) وبحسب هذه النظرة ، ليس هناك سيادة مطلقة تامة للدولة من الناحية الفعلية [٢٥] ، وقد جاءت العولمة في تجلياتها وصورها المختلفة ، مستعينة بأدواتها والياتها ، ذات القدرة على التغلغل والنفوذ وتجاوز الحدود السياسية لكل دول العالم ، لتعزز من فرص اختراق هذه السيادة ، ومن بين هذه الأدوات كانت (الأمم المتحدة ، والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية ،وغيرها) ،

كانت (الأمم المتحدة ، والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية ،وغيرها) ، لذلك فعلى الصعيد الداخلي ، أخذت الولايات المتحدة والدول الغربية على عاتقها مسؤولية الاهتمام باستغلال مفاهيم (الديمقراطية اللبرالية وحقوق الإنسان) على صعيد المنطقة العربية وأخذت تحدد ، وفق معاييرها الخاصة ، الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية ، والدول الداعية لحقوق الإنسان، او المنتهكة لهذه الحقوق، وأصبحت آليات العولمة تتدخل للتأثير على البلدان العربية من اجل فرض النموذج الغربي فيما يتعلق باللبرالية وحقوق الإنسان وغير ذلك، وقد ارتبطت المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة والمنظمات المالية الى الدول المستفيدة، بإقرار الأخذ بالديمقراطية الغربية والتعددية الحزبية وإتاحة المجال للمعارضة وغير ذلك ، بالشكل الذي جعل تلك الآليات تمارس دوراً كبيراً في توجيه سياسات هذه البلدان لمصلحة أطراف خارجية ، وهذا ما عبر عنه الأمين العام السابق للأمم المتحدة ((بطرس غالي)) بقوله : (أن من نتائج العولمة خروج مهمات ووظائف من اختصاص الدولة ، لتصبح من اختصاص منظمة دولية أو مجتمع دولي)، لذلك فان الديمقراطية السائدة في تلك البلدان قد تأثرت بصورة كبيرة لمصلحة ديمقراطية لا تتوافق مع ظروف وواقع ما تعيشه المجتمعات العربية الإسلامية . ناهيك عن الازدواجية في المعايير التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية (في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان) تجاه البلدان العربية فيما بينها، او بالنسبة لبلدان أو كيانات أخرى (غير عربية) .

أما على الصعيد الخارجي ، فإننا نجد إن دول العالم النامي عموماً و الدول العربية بصورة خاصة ، تخضع في تعاملاتها الخارجية الى قواعد القانون الدولي الذي أرست دعائمه وأركانه الدول الكبرى ، لذلك وفي ظل الهيمنة الأمريكية على العالم (بعد الانهيار السوفيتي)، فأن الوضع ازداد خطورة عما سبق ، لانه لم تعد هناك قوة تردع الولايات المتحدة الأمريكية متى ما انتهكت

قواعد القانون الدولي أو تعدت على سيادة الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية ، فالدول العربية أصبحت مستهدفة ، وعرضةً للضغوط ، لاتباع سياسات خارجية تتماشى مع مصالح الولايات المتحدة .

ب- العولمة والميدان الاقتصادي للسيادة :

لقد واجه النظام الإقليمي العربي اخفاقات اقتصادية عديدة ، وقد زادت اثار هذه ألاخفاقات في ظل المتغيرات الدولية والتحولات الأيديولوجية والمشاكل التي تعاني منها البلدان العربية .

إن العولمة وما تتضمنها من عمليات اندماج أسواق العالم في حقول الاستثمارات والتجارة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتقانة العالمية ، تؤدي الى اختراق الحدود القومية وانحسار كبير في سيادة الدول ، وتعد الشركات متعدية الجنسية ، العنصر الأساس في هذه العملية [٢٦] ، فالعولمة ومن خلال سيادة اقتصاد السوق ، تعد التطوير المعاصر لهيمنة الرأسمالية العالمية [٢٧] ، وسيطرة اللبرالية الجديدة والأحتكارات العالمية لا سيما في ضوء إيجاد صيغ جديدة في مجال التوزيع العالمي للثروات الذي يتم بصورة غير عادلة .

كذلك فان السياسات التي تتبعها البلدان العربية في المجال الاقتصادي قد تحولت ، من التوجه نحو خدمة متطلبات واحتياجات المجتمع ، الى التوجه نحو ما يقرره السوق العالمي بشأن التسويق والعمالة وانتقال رؤوس الأموال ، الأمر الذي ادى الى انتقال وهجرة الأفراد من أصحاب المهارات والكفاءات ، للبحث عن فرص عمل افضل ، وأجور أعلى ، خارج دولهم . مما انعكس على عملية التنمية العربية وزاد من المشاكل الاقتصادية ، وقد كان للسياسات التي فرضتها المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية على البلدان العربية ، في مجال صياغة برامج الإصلاحات الاقتصادية ، الدور الفاعل في دمج هذه البلدان بالنظام الاقتصادي

الرأسمالي الذي تهيمن عليه الدول الغربية والولايات المتحدة ، مما سيحقق بالتالي تبعية الاقتصاديات العربية الى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

إذن ، فقد كان الخضوع للعولمة والياتها ، سبباً في عدم نهوض اقتصاديات البلدان العربية ، وعدم إمكانية تحقيق ذاتها ، وبناء استقلالها وشخصيتها الوطنية والقومية ، وكذلك عدم الاعتراف بالحدود الوطنية والقومية ، إنما يعني ذوبان الدول والأمم ضمن النظام الاقتصادي الرأسمالي ، فالتعاون مع الاقتصاديات المتطورة مثلما هو ضروري ، لا يعني ان ننسى بناء اقتصادنا بصورة مستقلة ومنع انجرافه مع تيار(العولمة) .

ج – العولمة والميدان القضائي للسيادة :

لا يمكن لأي نظام قضائي أن يكون بمناى عن التأثيرات الخارجية التي يفرضها تيار العولمة ، والتي استطاعت بلورة اتفاقيات واعراف دولية ، فضلاً عن وضع قواعد القوانين الدولية التي صاغتها منظمات ومؤسسات خاضعة للبلدان الغربية . وأصبحت هذه القوانين ملزمة للبلدان ومنها الدول العربية ، وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي ظل الوضع الدولي السائد الذي يتميز بهيمنتها على العالم ، وعلى الأجهزة القضائية والقانونية التابعة للأمم المتحدة ، الى ممارسة مختلف الضغوط على البلدان العربية ، وخصوصاً في أنظمتها القضائية الخاصة بها . وقد شهدت العديد من تجارب البلدان العربية ، الآلية التي تؤثر من خلالها (اذرع العولمة) في الأحكام القضائية التي تصدرها هذه الدول ، ويمكن ملاحظة أن التدخلات التي تمارس في الجانب القضائي تمس بتأثيراتها الدول المؤيدة للعولمة وكذلك الدول الرافضة لها ، ويعود ذلك الى خطورة الآليات التي تمارس من اجل التدخل في هذا الميدان المهم الذي يعد جانباً أو ركناً رئيساً من مظاهر السيادة والاستقلال ، إذ أن مبدأ سيادة القانون وتعزيز الرقابة القضائية يعدّان من السمات الأساسية لخضوع الدولة للقانون .

د – العولمة والميدان العسكري والأمني للسيادة :

ان محاولات فرض الهيمنة المطلقة للنفوذ الغربي الأمريكي تثير رد فعل من قبل الشعوب المستهدفة ، وقد يتراوح بين الرفض التام لهذه الهيمنة المتمثلة بـ(ظاهرة العولمة)، مما يعني الدخول في صراع قد ينتهي بهزيمة هذه الشعوب ، وبين محاولة التكيف معه ، والانسجام أو الانصياع التام ، والتأييد والدعم والمساندة للنفوذ الغربي ، وهذا الأخير ينطبق على مواقف الزعامات والحكومات التي تحظى برعاية الغرب ، بعدّها منفذة لتوجهات السياسة الغربية .

ولعل ما يجري اليوم من نزاعات واضطرابات وحروب ، تظهر فيها تضاريس القوميات والأديان واضحة في الخارطة السياسية الدولية ، ماهي إلا مظاهر لهذا الرفض ، وذلك السعي من اجل خدمة أهداف وتطلعات الشعوب وتأكيد هويتها وأصالتها .

إن هذه الهيمنة والنفوذ قد دفعت القوات العسكرية الغربية وبالخصوص الأمريكية للتدخل في مناطق معينة من العالم ، وتسببت في حدوث اضطرابات سياسية وعسكرية وتفشي حالة من الفوضى الأمنية أو تهديد لامن وسلامة الدول ، بمعنى أن أمريكا تنصب نفسها قيماً على العالم ، وتجد أن من صلاحياتها حق الإشراف على العالم بشعوبه وأممه ودوله ، وتمنح نفسها حق ممارسة هذا الدور ، فأمريكا تلوح باستمرار إلى إمكانية التدخل العسكري ، متى ما وجدت أخطارا" حقيقية لمصالحها ، أو محتملة في مناطق حيوية واستراتيجية (أهمها منطقة الوطن العربي) ، وهذا التدخل يمكن إيجاد ظروفه ومبرراته للقيام به ، من خلال إيجاد أجواء أو تصعيد مشاكل ، ويجري استدعاء الرأي العام العالمي ضد هذه الدولة أو تلك .

إن أمريكا تمارس وصايتها على العالم بمنطق القوة ، فالرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) عبر بوضوح عن هذا الدور الذي يناط بها ، وهذا

الالتزام ، إذ قال(إن الولايات المتحدة لا يمكنها وحدها تصحيح أخطاء العالم، ولكن بعض أزمات العالم لا يمكن حلها من دون تدخل أمريكي ، لان الولايات المتحدة وحدها تملك القدرات اللازمة لأي تدخل عسكري بصورة سريعةوفعالة)، عموماً فأن الجانب العسكري والأمني (القطري والقومي)، في بعض أرجاء المنطقة العربية يتميز بالضعف والهشاشة ، وهذه في حقيقة الأمر عملية مقصودة من اجل إبقاء التفوق الصهيوني هو السائد في المنطقة ، كذلك الحظر الذي تفرضه الدول الصناعية على تطوير الصناعة العسكرية في الوطن العربي.

إذن في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية ، تراجع كثيراً مفهوم (السيادة) خصوصاً بالنسبة للدول العربية في ظل الوجود العسكري الكبير في هذه المنطقة ، وعدم وجود رادع لهذه القوى، متى ما مارست خروقات أو انتهاكات لامن وسيادة البلدان العربية في أي وقت تريد ، وذلك تحت ذريعة حل مشاكل إقليمية موجودة أو غير موجودة ، وفي كلتا الحالتين ، كانت هي الأساس وراء مثل هذه الاختراقات العسكرية أو الاضطرابات الأمنية في المنطقة العربية .

٣- العولمة وتأثيرها في خصائص السيادة :

تتمتع السيادة بوجود عدد من الخصائص التي بمجموعها تشكل جوهر وأساس وجود (سيادة الدولة)، وبغيابها او وجود خلل في إحداها ، يعني ذلك عدم وجود أو انتقاص في سيادة تلك الدولة . وهذه الخصائص هي : [٢٨]

أ. مطلقة ، مع الأخذ بنظر الاعتبار إمكانية تأثر الدولة والسلطة السياسية بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، على المستوى الداخلي والخارجي ، ومدى تقبل ورضى المواطنين على القرارات التي تفرض عليهم .

ب. شاملة ، أي أن السيادة هنا تشمل جميع ما هو موجود (داخل أو على سطح أو فوق) إقليم الدولة من موارد مادية ومعنوية ، باستثناء الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كذلك مايتعلق بالدبلوماسيين والسفارات .

ج. لا يمكن التنازل عنها ، أي ان الدولة لا تستطيع أن تتخلى عن هذه السيادة لأطراف أخرى ، وإلا ستفقد ذاتها .

د. دوام السيادة بدوام الدولة ، أما التغيرات التي تحصل في الحكومات المختلفة ، لا تعني فقدان أو زوال السيادة ، فالحكومة تتغير ، ولكن الدولة تبقى ، وبالتالي تبقى سيادتها .

هـ . عدم التجزئة ، أي انه في الدولة الواحدة هناك سيادة واحدة ، تشمل الجوانب كافة (السياسية ، الاقتصادية ، الأمنية ، الثقافية ، وغيرها) ، لايمكن تجزئتها إلى سيادة سياسية فقط ، وترك باقي الميادين من دون تدخل الدولة.

وقد تأثرت تلك العناصر بصورة واضحة بما أفرزته ظاهرة العولمة من آثار خطيرة على مجتمعات وحكومات الدول المتقدمة والنامية (ومنها الدول العربية) ، فقد أشارت اغلب تجارب البلدان التي اندمجت بتيار العولمة الى أن عولمة الاقتصاد والثقافة والسياسة والأمن وغيرها ، واعطاء الدور الأساس والمهيمن للشركات متعدية الجنسية ، لا يفضي الى ضرورة إنهاء دور الدولة القومية ، فمثلاً اليابان ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، كندا ، استراليا ، كلها دولاً في منظومة العولمة ، إلا أن دولها ما زالت باقية ، بل ان سيادتها تتسع وتتأكد بمرور الوقت ، أما البلدان العربية المنجرفة وراء العولمة ، فان دولها أيضا" ما زالت باقية ، غير أننا أمام شكل آخر من السيادة ، ترتكز على طبيعة الدولة ، فهي شكلياً بيد الدولة ، هي التي تصدر القوانين وتفصل القضايا بين أفرادها وترسم سياستها الأمنية وتبني جيوشها ، إلا انه في حقيقة الأمر ، كل هذه الأمور تصاغ وفقاً لما ترغب به الدول الغربية والمنظمات الاقتصادية المالية الكبرى ، وبما يخدم مصالحها.

فالعناصر والمعايير التي تشكل جوهر السيادة قد اختلت واقعياً ، وان كانت تبدو مستقرة شكلياً . ولم تعد هذه السيادة تشمل جميع ما يحويه إقليم الدولة من موارد ، إذ أن استغلال هذه الموارد يتم احياناً عن طريق جهات خارجية ، تقوم بتوظف تلك الموارد من اجل خدمة مصالحها .

كذلك فان هذه السيادة قد تم التنازل عنها للشركات متعدية الجنسية وصندوق النقد والبنك الدوليين، وللسياسات التي تفرضها هذه الجهات . لذلك فقد اصبح دوام واستمرار بقاء الحكومات العربية المنساقة مع توجهات العولمة، مرتبطاً بأستمرار تأييدها لعملية العولمة ، مقابل التخفيف من حدة الضغوط الخارجية التي تمارس على تلك الحكومات .

إذن ، فالسيادة قد تجزأت ، بمعنى آخر أن السيادة في الجانب الاقتصادي مثلاً ، لم تعد من اختصاص الدولة ، وانما من اختصاص أطراف خارجية ، كذلك السيادة في جانبها الثقافي والعسكري والسياسي والأمني .

ثالثاً : العولمة والثقافة السياسية .

يعد (التأثير الثقافي)، من اهم المشكلات التي تعاني منها البلدان العربية في ظل تجليات (العولمة الثقافية)، وهذه المشكلات تتجسد في الاتجاه نحو صياغة ثقافة عالمية لها قيمها وأفكارها ، التي هي الثقافة الغربية الرأسمالية ، والغرض منها ضبط سلوك الشعوب والدول ، وهنا يثار التساؤل : هل من الممكن لهذه الثقافة العالمية ان تسود على باقي الثقافات الأخرى أو تتلاءم معها ؟ أم إنها ستؤدي حال قيامها الى العدوان على الخصوصيات الثقافية مما يهدد هويات المجتمعات العالمية ؟ .

وهنا لابد لنا من ان نميز بين مصطلحين يحملان الثقافة عاملاً مشتركاً ، أولهما (التثاقف)، والثاني (العنف الثقافي) . فالتثاقف، يعني الإصغاء المتبادل

والحوار المفتوح بين الأطراف المتفاعلة ، والاعتراف بحق الاختلاف وحدود القيم والمعايير الثقافية التي لا تقبل التعدي عليها .

أما (العنف الثقافي)، فيتضمن الإنكار والتجاهل والتعدي على ثقافة الآخرين ، ويراد من (التثاقف)، التفاهم والحوار ، بينما العنف الثقافي يشتمل على الإكراه والعداون ، إن لم يكن المراد منه (التسلط الفكري) .

إن العولمة في صراعها مع الثقافات القومية للأمم الاخرى ، تستخدم نمطاً من أيديولوجيا الاختراق تقوم على نشر جملة اوهام، تنظم على أساسها مكونات الثقافة الإعلامية الغربية والأمريكية ، وتهدف الى تكريس الايديولوجيا الفردية (المستسلمة)، وضرب الهوية الثقافية على مستوى (الفرد - الجماعة)، (الوطنية – القومية) .

ان الثقافة الغربية(الأمريكية) أخذت تغزو العالم ، والغزو الثقافي هنا قد لايعتمد على أسلوب المواجهة المسلحة أو استخدام القوة ، فالوسائل التي يتميز بها هذا النوع من الغزو تكون ناعمة وخادعة ومحفوفة بالشهوات ووسائل الترغيب ، ورغم وجود هذا النوع من الغزو منذ عهود الاستعمار الأوربي وحتى قبل ذلك ، إلا انه تطور بشكل كبير ، وزادت مخاطره ، بسبب التقدم الذي شهدته أجهزة الإعلام العالمية وتقنية الاتصال والمعلومات . فالعولمة، تعبر عن نمط معين من الحياة ، شاع الاعتقاد بضرورة اتباعه ، بل وتعبئة فلسفةً ونظرة معينة الى الحياة، والتخلي عن الخصوصية، بدعوى أن الأخيرة قد فشلت في قيادة مجتمعاتها نحو التطور والتقدم [٢٩] .

ومع ما تقدم سنحاول دراسة تأثير العولمة على الثقافة السياسية العربية ، التي هي جزء من (الثقافة العربية الشاملة) ، وفي البدء سنحاول تحديد مفهوم الثقافة السياسية .

هناك عدة تعريفات وردت بخصوص الثقافة السياسية ، نذكر منها تعريف

((لوسيان بـاي)) ، بأنها (مجموعة القيم والمعتقدات الأساسية السائدة في أي مجتمع ، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات ، وتخلق نوعاً من الملاءمة الاجتماعية لسلوك الأفراد) .

وعرفها ((غابرْيل الموند)) على أنها (نظام من المعتقدات والرموز والقيم التي تدفع بالفرد الى أفعال سياسية محددة) [٣٠] .

وعرفها ((محمد علي محمد)) على أنها (البيئة او ذلك المناخ السيكولوجي والعاطفي الذي تعمل بداخله النظم والأنساق السياسية) [٣١] .

أما ((مازن الرمضاني)) ، فقد قدم تعريفه للثقافة السياسية على أنها :

(نمط من القيم والمعتقدات والاتجاهات الفردية ذات العلاقة بما هو كائن في البيئة السياسية للمجتمع ، أي أنها ما يفكر به المواطن عن السياسة) [٣٢] .

وفي ضوء هذه التعاريف يمكننا تحديد أهم عناصر الثقافة السياسية التي تتميز بها ، وذلك في مايأتي : [٣٣]

- إن جوهر الثقافة السياسية يتحدد في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع ، وهي بهذا تعبر عن عناصر غير مادية أو معنوية .
- إن الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة للمجتمع ، ورغم أنها مستقلة ، بدرجة ما ، عن النظام الثقافي العام ، إلا أنها تتأثر به .
- إن الثقافة السياسية يسهم في تشكيلها ، بدرجات متفاوتة ، كل من الإطار التاريخي ، والبيئة الطبيعية ، والتنشئة الاجتماعية والسياسية .
- تتعرض الثقافة السياسية للتغيير المستمر ، فهي لاتعرف ثباتاً لأي مجتمع .
- هناك نسب معينة للاختلاف الثقافي فيما بين أفراد المجتمع ، بسبب عوامل معينة كالدين ، والمهنة ، والوضع الاقتصادي ، والمستوى التعليمي وغيره .

وفي ضوء ما سبق ، تتمثل الثقافة السياسية ، بمجموعة العادات والقيم التي تمثل الإطار الفكري للأفعال السياسية للأفراد في دولة معينة ، وفي هذا الجانب تؤدي النظم السياسية دوراً أساسيا" في بناء الثقافة السياسية لمجتمعاتهم ، معتمدين على العديد من الوسائل المتاحة لهم . غير أن الولايات المتحدة وعبر ظاهرة العولمة تحاول نشر وفرض نموذجها الثقافي على بلدان العالم ، ولهذا النموذج أبعاد سياسية تحاول استغلالها واعتمادها ، أسباباً للتدخل في شؤون هذه الدول ، وذلك في مجالات الحريات العامة ، وحقوق الإنسان ، والديمقراطية ، موظفة في ذلك آليات فعالة ومؤثرة ، بفضل التطور التقني وما تتمتع به من سيطرة إعلامية ومعلوماتية ، على مستوى العالم . فالصادرات الثقافية تأتي بالمرتبة الثانية بعد الاقتصادية بالنسبة للصادرات الأمريكية ، بسبب هيمنة الشركات ألأمريكية على وسائل الاتصال العالمية والتحكم بمضمون وتوجهات هذه الوسائل [٣٤] ، فهذه الوسائل تهدف الى القضاء على الثقافات القومية وتشتيتها ، مقابل ترسيخ ثقافة عالمية ذات قيم وأفكار وتقاليد نابعة من الواقع الرأسمالي الغربي [٣٥] وتوصف هذه الثقافة بـ (الكونية) التي تقترن بالعمل القسري ، وربط المكونات الثقافية القومية ، بهذا المكون الكوني من موقع التابع والخاضع ، بعد إفراغها من خصوصيتها الذاتية وتفكيك أنماط هويتها القومية أو الوطنية ، وهذا يعني ، على صعيد البلدان العربية ، إلغاء الثقافة العربية ، كون قوى العولمة هم أنفسهم أعداء الأمة العربية [٣٦] .

والجدير بالذكر ان الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة تعمل في إطار سعيها لنشر (ثقافتها السياسية) على البلدان العربية ، الى توظيف آليتين أو وسيلتين رئيستين في هذا المجال ، هما :

١- الغزو الثقافي .

٢- الاختراق الثقافي .

١- الغزو الثقافي والثقافة السياسية :

ان أسلوب الغـزو الثقافي يستند الى نقل نموذج ثقافي الى بلد آخر بطريقة شاملة وكلية ، وهذا هو حقيقة ما تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه البلدان العربية المؤيدة والمنجرفة مع تيار العولمة ، وقدرتها على التلاعب بالعقول عبر وسائل إعلام الموجة الثالثة (كالأقمار الصناعية وشبكة الاتصالات الفضائية ، وغيرهما) [٣٧] .

والتي بواسطتها يتمكن من يمتلك مثل هذه الوسائل ان يبث ويرسل الأخبار والتقارير والمعلومات التي يرغب بها لأي مكان في العالم ، وهي تعبر عن قيم وأفكار وعادات ومعتقدات كامنة وراء ما يتم إرساله .

لذلك ، فوفق هذا الأسلوب يتأثر ولاء أفراد المجتمع للوطن او للامة ، وتسعى العولمة في جانبها الثقافي الى إفراغ الهوية الثقافية الوطنية ، والمواطنة من محتواها [٣٨] . ويصبح الفرد مرتبط ومدين بالولاء لأطراف خارجية أو للنموذج الغربي ، ويبدأ بالمطالبة بإرساء هذا النموذج بكل ما يحتويه ويتضمنه . وقد جاء هذا الأمر بعد التعرض لفيض كبير من الشعارات والأحداث والصور المؤثرة والأفكار والمعلومات ، بل وحتى الخدمات والسلع والقيم الاجتماعية الآتية والموجهة من الغرب . وفي ظل هذه الأوضاع يبرز التحدي الكبير الذي تواجهه الأنظمة السياسية العربية ، حول مدى إمكانيتها في بناء ثقافة سياسية (وطنية قومية) قادرة على جذب المجتمع بكل فئاته إليها ، بالشكل الذي يحافظ على خصوصيتها النابعة من واقعها الثقافي والسياسي على مر التاريخ من دون ان تنغلق على الثقافات الأخرى .

وهنا نذكر على سبيل الإشارة ، وفي دراسة أجراها اتحاد إذاعات الدول العربية ، حول تأثير البث المباشر على مجتمعات عدة دول عربية ، كانت النتائج الآتية : .

أ. انخفاض الاهتمام بالبرامج الوطنية وصل الى مستويات متدنية .

ب. تزايد الاهتمام بالبرامج التي تبثها القنوات الأجنبية .

ج. تعبر المضامين الإعلامية لهذه القنوات الأجنبية عن ثقافة غربية لا تتلاءم مع واقع هذه المجتمعات .

لذلك يمكن القول ، إن هناك ارتباطاً بين المجتمعات العربية ، وهذه القنوات الأجنبية ، وان هذه الأخيرة تعبر عن ثقافة نابعة من واقع مجتمعات تختلف كثيراً عن المجتمعات العربية ، وهذا يقودنا للقول ، بأن تأثير البرامج الوطنية التي تتضمن أفكار حكومات هذه البلدان ، وقيمها أصبحت ضعيفة وغير فاعلة ، بالتالي فأن الثقافة السياسية المراد نشرها عبر الإعلام الوطني أصبحت اقل قدرة على التأثير ، وبالمقابل وجود شبه سيطرة على أفكار وقيم المجتمع من قبل أطراف خارجية .

وبناءً على ما سبق ، فان الثقافة العربية عموماً ، والثقافة السياسية بصورة خاصة ، قد أصبحت تعاني اليوم من ثنائية أو ازدواجية ، فأحد طرفي هذه الثقافة هم الفئات التي تحمل قيماً وعادات وتقاليد وأفكار الغرب (السياسية) ، بعد ان تعرضت هذه الفئات الى مختلف وسائل التأثير السمعية والبصرية والمرئية واللامرئية ، وغالباً ما تكون هذه الفئة هي ما يسمى بـ (النخبة) في المجتمعات العربية ، التي لها ارتباطات ومصالح مع قوى الغرب بطريقة أو بأخرى .

في المقابل ، هناك الطرف الآخر من هذه الازدواجية في مجال الثقافة السياسية في البلدان العربية ، وهم فئات عامة المجتمع ، أو الفئة (التقليدية) ، التي تعد نسبة منعزلة ، تتميز بتمسكها الشديد ، بتراثها التاريخي من القيم والمعتقدات والأفكار ، التي يطغى عليها الطابع الديني الإسلامي خصوصاً ، بالتالي ، فان الثقافات العربية كافة تكون نابعة ومستمدة من الفكر العربي الإسلامي ، وهذه الفئة يتم التركيز عليها من قبل آليات العولمة والقوى الغربية من اجل تشتيتها وربطها بـ (ثقافة العولمة) .

٢- الاختراق الثقافي والثقافة السياسية :

تتبع الولايات المتحدة ، وفي إطار ظاهرة العولمة ، أسلوب الاختراق الثقافي وتوظفه ضد البلدان التي تتمتع بثقافة سياسية تحمل صفة الخصوصية ، معبرة عن واقع مجتمعها ، فالاختراق الثقافي يعني :

(التدخل في شؤون الدول الأخرى بقصد التأثير في ثقافتهم وسلوكهم ومعتقداتهم، بمختلف الوسائل المتاحة) .

والاختراق الثقافي يتضمن أنشطة إعلامية وفكرية توجهها جهة معينة نحو مجتمع ما ، بهدف خلق قيم وأفكار وتقاليد وسلوكيات أخرى في ذلك المجتمع ، بما يخدم أهداف ومصالح الجهة التي تبث تلك الأفكار . إن العولمة تسعى الى اختراق الهوية الثقافية العربية (الوطنية والقومية) للأفراد والجماعات ، لتحل محلها قيم وأفكار معبرة عن الذوق الاستهلاكي والرأي العام السياسي الذي يتفق معها . لذلك فالعولمة في هذا الجانب تعبر عن أيديولوجيا لاتقدم مشروعاً للمستقبل وتقوم على نشر أوهام ، هي نفسها أوهام الثقافة السياسية في الدول الغربية والولايات المتحدة ، والتي هي : (وهم الفردية ، وهم الخيار الشخصي، وهم الحياد ، وهم الطبيعة البشرية ، وهم غياب الصراع الاجتماعي) ، ومجموع هذه الأوهام يمكن ان تحمل تسمية واحدة عبر عنها محمد عابد الجابري بـ (الفردية المستسلمة) .

فهذه الأيديولوجيا تدمر الثقافة الوطنية والقومية ، وتجعل ولاء الفرد والمواطنين والجماعات مرتبطاً بالمصلحة والمادة، من دون الاهتمام بما هو مترسخ من قيم وأفكار متوارثة لعموم المجتمع ، وهذا ما يجعلها أو يدفعها لان تدين بالولاء الى جماعة معينة أو مجموعة أفراد يمتلكون المال والثروة. لقد أريد للثقافة الأمريكية أن تكون هي الثقافة التي تعبر عنها العولمة ، خاصة بعد ان توفرت لها الوسائل التقنية الفاعلة على صعيد العالم . في الوقت الذي تعيش فيه البلدان

العربية حالة من التخلف والتأخر ، لا تستطيع معها مواجهة هذه الأساليب الفاعلة التي تميز ظاهرة العولمة [٣٩].

وقد أشار (سعد لبيب) الى ان الاختراق الثقافي يتضمن عدة نتائج أهمها : [٤٠]

أ. اعتماد الدولة المستقبلة على الدول الموردة في مسالة بناء وانتاج القيم والأفكار التي تحتاج إليها مجتمعات هذه الدول ، عبر تقليد الأولى للثانية .

ب. سيادة الاعتقاد بان هناك تفوقاً واستعلاء من قبل الدول الموردة مقابل تراجع وتخلف وتدني في مكانة الدول المستقبلة .

ج. وضع العقبات والقيود أمام البلدان المستقبلة ، (قيود اقتصادية أو سياسية أو غيرها) من اجل تثبيت دعائم استغلال هذه البلدان ، ورسم ونشر ثقافة سياسية نابعة من واقع الدول المرسلة ، خدمةً لمصالحها .

د. ربط أفراد وجماعات الدول المستقبلة بقيم الغرب ونموذجه في الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وبلورة صورة غربية ، يعمد بواسطتها أفراد هذا المجتمع الى إجراء مقارنة مع ظروف واقعهم(المتدني والمتخلف)، وبالتالي محاولة تقليد النماذج الغربية تلك .

هـ. الاهتمام والتركيز على ظروف وشؤون الدول الموردة ، والاهتمام بشؤونها الداخلية والخارجية ، وبث كل ما يدفع فئات المجتمع نحو التعاطف والتوافق الفكري والقيمي مع الدول المرسلة ، ويتم كل ذلك على حساب الموقف السياسي للدولة المستقبلة، تجاه الدول الموردة أو المرسلة .

و. تغريب الثقافات الوطنية والقومية من خلال وسائل الإعلام ذات التقنية الحديثة .

وبناءًا على ما تقدم يمكن القول ، بان (الاختراق الثقافي) الذي تسببه ظاهرة العولمة يسعى ويهدف الى اخترق النسيج الثقافي للبلدان التي تشهد وجود

ثقافة نابعة من خصوصية وواقع مجتمعها . فقوى العولمة تعمل على تشويه أفكار وقيم فئات محددة من المجتمع ، غالباً ما يكونون أصحاب نفوذ أو كتاب أو أساتذة جامعات وغيرهم ، وتحاول ربطهم بطريقة أو بصورة لاشعورية وغير مباشرة ، بظروف وواقع (البلد أو البلدان الموردة) وهم الدول الغربية والولايات المتحدة، وقد تغير ولاء هؤلاء الأفراد نحو القيم الغربية ودولها ، معبرين عن توجهات هذه الدول ، وأيضا من الممكن أن يؤثر هولاء الأفراد في فئات المجتمع بعضها ببعض، وهذه هي حقيقة ما تسعى إليه عملية الاختراق الثقافي .

إذن ، فالغزو الثقافي والاختراق الثقافي ، كلاهما يعبران عن مأزق حقيقي تمر به الثقافة العالمية السائدة ، فالموقف المناهض للعولمة الثقافية ينبني على أساس الإيمان بان الثقافة السياسية العربية وباقي أنواع الثقافات بكل ما تمثله من عمق تاريخي وما تحمله من موروث حضاري ، كانت ومازالت في وضع يمكنها من مواجهة ظاهرة (العولمة الثقافية) بكل جوانبها ، والتصدي لقواها ، وذلك بالاستناد الى جذورها الحية وانتمائها الأصيل .

ان ما يمكن استخلاصه من نتائج حول تأثير العولمة سياسياً في المنطقة العربية، في السياسة العامة ، السيادة ، الثقافة السياسية ، يتمثل في الاتي :

أ. هناك تأثير كبير تمارسه آليات العولمة وخصوصاً الشركات متعدية الجنسية، والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية ، التي بدأت بتقديم وصفات جاهزة لسياسات عامة في مختلف الميادين ، بينما لجأت للتأثير على البلدان الرافضة للعولمة باستخدام الوسائل العسكرية والعقوبات الاقتصادية من اجل دفعها باتجاه تغيير سياساتها وتوجهاتها العامة .

ب. إن السيادة في الدول العربية قد تعرضت الى خلل كبير ، خاصةً بعد ان افرغت من محتوها ، فالدول هذه لم يعد بمقدورها ممارسة حقوقها السيادية في الكثير في الكثير من المجالات .

ج. إن السيطرة الإعلامية العالمية للشركات المتعدية الجنسية قد أتاحت لها التأثير على المجتمع الدولي ، بما يخدم مصالحها ومصالح بلدانها ألام ، التي تنشر بأستمرار أفكار اللبرالية السياسية وقيمها وما تتضمنه من حريات إعلامية وسياسية وغيرها ، هذه البيئة استطاعت من خلالها القوى الغربية ان تفرض توجهاتها على عدد من البلدان العربية .

الهوامش

١. جيمس أندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة عامر الكبيسي ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٩ ، ص١٥.

٢. غابريل الموند وبنجهام باول الابن ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الأهلية ،عمان ،الأردن ، ١٩٩٨ ، ص ١٨٧ .

٣. نقلاً عن خيري عبد القوي ، دراسة السياسة العامة ، ذات السلاسل ، الكويت، ١٩٨٩ ، ص٤٥ .

٤. كمال المنوفي ، السياسة العامة واداء النظام السياسي ، في علي الدين هلال (محرر) ، تحليل السياسات العامة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٣ .

٥. خيري عبد القوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

٦. انظر : صلاح سالم ، اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، عدد (١١٢) ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٥ ، ص ٧١-٧٢ .

٧. بول فندلي ، من يجرؤ على الكلام ، ترجمة وإصدار شركة المطبوعات ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٢١-٥٢ .

٨. جان مينو ، الجماعات الضاغطة ، سلسلة زدني علماً ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص٥٢-٥٣ .

9. Wolf gange . Reinicre , ((Global Public Policy)) , Foreign Affairs , Vol . 76 , No . 6 , 1997 , p 130

١٠. احمد ثابت ، العولمة : حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧-٨٩ .

١١. محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص ٧٤-٧٦ .

12. Mark Neufeld , Globalization . Five Theses , globalization and Pablic policy comference , (www . csis.com . الانترنيت) Toronto , 1999 , p: 2-5.

١٣. بسيوني إبراهيم ، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص١٠٩ .

١٤. ثامر كامل محمد ، آليات العولمة ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مجلة قضايا سياسية ، المجلد الأول ، عدد٢ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٩ .

١٥. برهان غليون ، بناء المجتمع المدني العربي ودوره العوامل الداخلية والخارجية في قدوة : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص٧٤٨ .

١٦. هشام البعاج ، سيناريو ابستمولوجي حول العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٤٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٤٢ .

١٧. مجدي حماد ، اثر المتغيرات العالمية على قضية الوحدة العربية ، مجلة الفكر السياسي ، عدد ٣ ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص ٣٣ .

١٨. محمد جواد رضا ، الرمال العربية المتحركة وشروط الدخول في القرن الحادي والعشرون ، مجلة المنتدى ، عدد ١٤٦ ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص٦.
انظر أيضا" : محمد سعيد ، العولمة : ما هيتها ؟ نشأتها ؟الخيار والبدائل ؟ ، دار البيارق ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٣٥ .

١٩. إبراهيم العيسوي ، الغات وأخواتها : النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٠٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ١٤٥-١٥١ .

٢٠. محمود وهيب ، منظمة الأمم المتحدة في الميزان ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ١٩٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ٣٨-٤٩ .

٢١. ريتشارد نكسون ، الفرصة السانحة ، ترجمة احمد صبحي ، دار الهلال ، عمان ، ١٩٩٢ ، ص٦٢ .

22. Susan Strange The retreat of the state : The Diffusion of power in The world Economy, New York , Cambridge University Press , 1996 , pp , 4 -14.

٢٣. أسامة المجذوب ، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة ، مجلة السياسية الدولية ، عدد ١٠٩ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١١٦ .

٢٤. تفصيلات اكثر انظر ، عدنان نعمة ، السيادة في ضوء التنظيم الدولي المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .كذلك : صلاح حسن مطرود ، السيادة وقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٦ -١٩ .

٢٥. ثامر كامل محمد ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية ،عمان ، ٢٠٠٠ ، ص٢٦٦-٢٦٨ .

٢٦. محمد الأطرش ، العرب والعولمة : ما العمل ؟ ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٢٩ ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٨ ، ص ١٠١ .

٢٧. سمير أمين ، في مواجه أزمة عصرنا ، مصدر سبق ذكره ،ص٩٠-١١٥ . انظر كذلك : هارلود نيبوت ، النظام العالمي الجديد ومشاكل العالم الثالث ، ترجمة محمد الزعبيود ومتاز كريدي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٢٥-٣٠ .

٢٨. محمود اسماعيل ، المدخل الى العلوم السياسية ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص٦٠.

٢٩. احمد مجدي ، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ٢٨ ، عدد ٢ ، الكويت ، ١٩٩٩ ، ص ١٤١ .

٣٠. نقلاً عن : مازن الرمضاني ، في الثقافة السياسية ، منشورات المجمع العلمي ، الثقافة ، المجمع العلمي ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ٢٧ .

٣١. محمد علي محمد ، علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص١٢٤ .

٣٢. مازن الرمضاني ، في الثقافة السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨-٢٩ .

٣٣. كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، الطبعة الأولى ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص١٦٤ - ١٦٦ .

٣٤. محمد نومان ، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي ، مجلة عالم الفكر ، عدد ٢ ، الكويت ، ١٩٩٩ ، ص ١٤٧ .

٣٥. إبراهيم سعد الدين ، (النظام الدولي واليات التبعية في إطار الرأسمالية متعدية الجنسيات) ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٩٠ ، م.د.و.ع ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٨٩ .

٣٦. انظر : حاتم بن عثمان ، العولمة والثقافة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٦١-٧٣ .

٣٧. آلفين توفلر ، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة ، ترجمة فتحي بن شتوان ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، ١٩٩٢ ، ص ٤٣١ .

٣٨. محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية ، عشر اطروحات ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٢٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٤-٢٢ .

٣٩. انطوان زحلان ، العرب والتحدي التقاني ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ١٨٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ١١٧ - ١٢٢ .

٤٠. سعد لبيب ، الاختراق الإعلامي للوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، دمشق ، ١٩٩٦ ، ص ١٥ -١٦ .



الفصل الرابع

بيئة النظام العربي في ظل العولمة



الفصل الرابع

بيئة النظام العربي في ظل العولمة

يرتبط الامن القومي العربي بالسمة الخاصة بطبيعة النظام العربي كونه نظام قومي، وبطبيعة العلاقات القومية التي تربط بين ابناء الشعب العربي. ويمثل الغموض الذي يحيط به احيانا ولا سيما في هذه المرحلة انعكاسا لطبيعة الواقع العربي الذي يتسم بالتجزئة وتكريس السيادات القطرية. وعليه فهناك امن وطني لجميع البلدان العربية يمكن دراسته من واقع تحليل السياسات الخارجية و الامنية لهذه البلدان، وانماط تحالفاتها، ولكن هذا الامن هو جزء من كل وهو الامن القومي العربي.

ويخطئ من يتصور انه يمكن لاي دولة عربية ان تحقق امنها بمنعزل عن امن الدول العربية الاخرى. سيما وان التحديات التي يواجهها الامن الوطني لاي قطر من الاقطار العربية او بعضها هي تحديات للامن القومي العربي بمجمله، والتحديات التي يتعرض لها الوطن العربي كوحدة حضارية وكيان جغرافي ومصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية، هي تحديات للامن القومي العربي مثلما هي تحديات للامن الوطني للاقطار العربية.

لقد تزايدت في ظل العولمة التحديات التي تواجه الامن القومي العربي، وتنوعت ما بين تحديات من داخل النظام العربي ذاته، وتحديات موجهة من خارجه، وتحديات تبلورت نتيجة التفاعل بين ما هو داخلي وما هو خارجي.. وتبعا لذلك سوف نحاول ومن خلال منهج وصفي تحليلي، توصيف وتحليل ما

نحسبها ابرز هذه التحديات واكثرها استهدافا للامن القومي العربي. لذا قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة اقسام تناولنا في القسم الاول التحديات الداخلية للامن القومي العربي، وفي القسم الثاني التحديات الشرق اوسطية، وفي القسم الثالث التحديات الناجمة عن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

اولا . التحديات الداخلية للنظام العربي:

١. عدم استقرار العلاقة بين وحدات النظام العربي.

يشير تحليل شبكة العلاقات والتفاعلات بين الدول العربية (باعتبارها وحدات النظام العربي) الى شيوع الكثير من حالات انعدام الثقة بين القيادات السياسية العربية، وسيولة التحالفات العربية - العربية، وتغيرها السريع من حال الى حال، والانتقال في بعض الاحيان من النقيض الى النقيض في مدة زمنية قصيرة نسبيا، وذلك تبعا لتغير اهتمامات هذه الدول ببعضها البعض، الامر الذي كان ولا يزال ينعكس على نمط السياسات والتحالفات التي تظهر في اطار النظام العربي.

وقد اسهمت ازمة الخليج الثانية وخضوع بعض الدول العربية للمؤثرات والضغوط الامريكية، واستجابتها لهذه الضغوط في تأزيم العلاقات بين الاقطار العربية وتصعيد الازمة الى مديات خطيرة.. ادت بشكل غير مسبوق الى جانب (محاولات حل القضية الفلسطينية على الطريقة الامريكية - الصهيونية) الى تعميق الانقسامات العربية وتصعيد عوامل عدم الاستقرار بين وحدات النظام العربي.

لقد مر المواطن العربي ولا زال في مرحلة مخاض عسيرة، وغدا موقفه يتصف بالحرج والسيولة والقلق جراء احتماء بعض وحداته بخيمة امنية نسيجها

غير عربي ، ووصفت هذه المرحلة بانها مرحلة اختلال التوازن ، وكان من النتائج المبكرة لهذه الحالة ان انضوت العديد من اقطاره تحت ظل الهيمنة الامريكية وخضعت للضغوط والتوجهات الامريكية.

وتعرضت هوية النظام العربي ومقوماته للامتحان ، وقاد ذلك الى نشوء عدة مظاهر ابرزها [1]

أ. تراجع التوجه القومي ، وترسيخ القطرية فكرا ومفهوما وسلوكا.

ب. تفكيك وحدات النظام العربي باسلحة محلية مستندة الى دعم خارجي.

ج. تراكم الازمات العربية البينية.

د. ضياع القدرة الجماعية على الاستجابة للتغيير.

٢. تنامي دعاوى التجزئة وزيادة التقوقع القطري.

يشهد النظام العربي تناقضا رئيسا بين منطقين وبين مفهومين يتعايشان ويتصارعان مع بعضهما البعض بداخله - فهناك من ناحية منطق النظام العربي او الدعوة القومية التي يقوم عليها النظام والتي يترتب عليها مفهوم للشرعية القومية وترتبط بها عدد من القيم السياسية العربية المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي ، والاستقلال القومي ، وعدم الانحياز ، والتنمية العربية ، والامن العربي والوحدة العربية.. وهناك من ناحية اخرى منطق الدولة او المنطق القطري الذي يستند الى واقع التجزئة العربية ويجد مصادره في الاوضاع الراهنة لاعضاء النظام والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للنظم الحاكمة.[2]

وقد نتج عن ذلك زيادة هائلة من اجراءات التقوقع القطري في مواجهة الاقطار العربية الاخرى ، ومن هذه الاجراءات ، التوسع في الاجراءات الامنية على الحدود وفي المطارات والموانئ وتكثيف التعتيم الاعلامي في عدد من الاقطار العربية وخصوصا فيما يتعلق بالتطورات في الاقطار العربية الاخرى ، ووضع

قيود جديدة على انتقال رؤوس الاموال والعمالة والافكار والبضائع ووسائط النقل بين الاقطار العربية.[٣]

وتقود هذه التحديات في حالة تظافرها الى تكريس فكرة التباين بين التجمعات والدول من ناحية والترويج لفكرة الخصوصية الاقليمية من ناحية اخرى.[٤] ومن ثم تكريس حالة عدم امكانية التوصل الى اتفاق بين الاقطار العربية حول السياسات التي يجب اتباعها بصدد المسائل المختلفة والتي تمس امن النظام العربي وقيمه، والمصالح الاساسية لوحداته، وبالتالي اهتزاز تمسك البعض بهويتهم والسعي الى البحث عن هوية اخرى تحل محلها او تسبقها في اولويات الانتماء.

٣. فقدان القدرة على توظيف الامكانيات.

ليس من قبيل المبالغة في شيء القول ان النظام العربي يكاد يكون قد اخفق تماما منذ ان تبلورت ملامحه في اعقاب الحرب العالمية الثانية في تحريك وحداته - سواء في اطار مبدأ الامن الجماعي او اعمالا بمبدأ الدفاع الشرعي الجماعي - للوقوف معا ضد الكثير من التحديات الخارجية التي تتهددهم.[٥]

وقد اصبحت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي مجمدة، وبدون بديل عنها، وبدون مساعي جدية لتنفيذها، ولم يدع مجلس الدفاع المشترك الذي شكل بموجب هذه المعاهدة الى الانعقاد منذ عام ١٩٨١، والغيت الامانة العسكرية لجامعة الدول العربية عمليا، وتوقفت اجتماعات اللجنة العسكرية الدائمة والهيئة الاستشارية العسكرية المشكلة بموجب البروتوكول الاضافي للمعاهدة. وما عدا التنسيق العربي الذي تم لمواجهة العدوان (الاسرائيلي) عام ١٩٦٧، لم تجر اية محاولات جدية وذات قدرة على الاستمرار لبث الروح في القيادة العربية الموحدة التي يمكن ان تخطط للدفاع العربي وتقوده.[٦]

وتجدر الاشارة الى ان ظاهرة فقدان قدرة النظام العربي على توظيف الامكانيات العربية - لتحقيق مصالح واهداف الامن القومي العربي - سوف تظل هي الظاهرة البارزة والى فترة تبدو غير قصيرة، وهذا الاستنتاج يجد سنده الذي يرتكز عليه ويفسره في الامرين الرئيسيين التاليين: [(٧)]

الامر الاول: يتصل بازمة عدم الثقة القائمة باستمرار فيما بين النخبات العربية الحاكمة.. وهي الازمة التي عبرت دوما عن نفسها في صور ومظاهر متعددة.

الامر الثاني: فيتصل بعدم الرغبة من جانب الدول العربية في الافادة من الحد الادنى للعمل المشترك الهادف، مما ادى الى ضعف النظام العربي للامن الجماعي، وان هذا الامر يعود في جانب منه الى خضوع بعض النخبات العربية الحاكمة الى ارادة بعض القوى الخارجية المهيمنة على النظام الدولي.

ولان العرب فقدوا القدرة على توظيف المتغيرات في مصلحتهم، فقد عجزوا عن ايجاد حل ناجح لمعضلة امنهم القومي، وتعددت الاطروحات المعروضة امامهم وهي اطروحات تفتقر الى المضمون القومي، وتختزن نظرات تجزيئية للحالة الامنية وتستند الى عمق الانهيار الذي اصاب الفاعلية العربية الموحدة، والى تنامي سياسات قطرية متنافرة في اهدافها ومتصادمة في وسائلها.

٤. كثافة الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي

لقد ازداد الموقف العسكري والامني العربي تعقيدا - اثر ازمة الخليج الثانية، وذلك بذهاب اطراف عربية ولا سيما في منطقة الخليج العربية الى توقيع اتفاقيات عسكرية وامنية مع القوى الخارجية المتمثلة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، حيث تضمنت هذه الاتفاقيات، (اضفاء الشرعية) على استمرار الوجود العسكري الاجنبي في الاراضي والاجواء والمياه الاقليمية العربية،

وكذلك تقديم التسهيلات المتنوعة للقوات العسكرية المتواجدة، فضلا عن منحها مواقع لتخزين كميات من معداتها واسلحتها، وتنفيذ المناورات العسكرية المشتركة، وتنظيم عملية تبادل المعلومات والتقيمات الخاصة بشأنها؟

وقد مثل التواجد الاجنبي:

أ. اداة لضمان استمرار مصالح الولايات المتحدة والغرب في الوطن العربي.

ب. وسيلة لتقطيع المتبقي من روابط التعاون الدفاعي العربي المبنية على حقيقة الامن الجماعي والمتبادل، وليس على ربط دول عربية باتفاقيات امنية مع قوى اجنبية تبحث عن امنها ومصالحها قبل كل شيء.

ج. رادعا لدفع بعض الاطراف العربية للخضوع للادارة الامريكية، وعصا لضبط التوازنات في المنطقة، وقيدا على الارادة الوطنية والقومية للدول العربية.

وفضلا عن ذلك فقد اصبحت اراضي بعض الدول العربية التي تحتضن نخبها الحاكمة هذا التواجد الاجنبي - وتحتمي به - بمثابة قواعد انطلاق لاستهداف الامن الوطني لدول عربية اخرى.

وبينما يروج انصار التواجد العسكري الاجنبي، بانه يوفر الحماية لانظمة عربية معينة، فتقتضي الموضوعية الاشارة الى انه يقوم على اتفاقيات بين اطراف غير متكافئة، وانه يستهدف دولا عربية اخرى ويفرض القيود على شعوبها ومشاعرها، ويمثل اختراقا فاضحا للنظام العربي، وللامن القومي العربي، واستنزافا لثروات المنطقة، والمتاجرة بقضاياها، ووسيلة لدعم التمردات والنعرات وشتى صنوف الاعمال العدائية ضد الدول العربية التي تشكك في نوايا التواجد العسكري الاجنبي وتعترض عليه وترفضه.

وبمعنى اخر ان هذا الوجود يسهم في زيادة انكشاف الوطن العربي وفرض

سياسات الهيمنة والامر الواقع عليه وجعل وحداته (دوله) عرضة للاختراق والتهديد المستمرين.

ثانيا . التحديات الشرق أوسطية:

١. تحديات النظام الاقليمي الشرق اوسطي.

أ. سياسيا وثقافيا

بينما قام النظام العربي على فكرة الانتماء المشترك لحضارة وثقافة وامة واحدة فيراد (للنظام الاقليمي الجديد) ان يقوم فيه التكوين على عدة أسس تمثل النقيض من الحضارة والثقافة والهوية، واهم تلك الاسس عامل الجوار الجغرافي وهو عامل قد بولغ في اهميته لتبرير وجود الكيان (الاسرائيلي) داخل هذا النظام بالرغم من عدم انتماءه الى فضاءه القومي والديني والثقافي.واول ترجمة لقيام نظام الشرق الاوسط على صعيد الثقافة هي ادخال النسيج الثقافي في الالية العامة الجارية تحت عنوان التطبيع، واذا كان لهذا ان يعني شيئا فانه يعني ان الثقافة ستكون اداة وظيفية متقدمة في برنامج اخضاع المنطقة الى الجراحة الشرق اوسطية، ثم ان الامر يقتضي - ثانية - نكران الهوية القومية الجامعة بين ابناء المنطقة العربية وقوامها العروبة رابطة ثقافية وسياسية وحضارية والاستعاضة عنها بهوية بديل هي الهوية الشرق اوسطية التي تتحول فيها العروبة الى مجرد فرع هامشي في (الكيان السياسي الجديد) للمنطقة.(٨)

وليس من شك في ان اجراء عملية التفكيك الثقافي للمنطقة واعادة تركيبها بعد تجريدها من هويتها الاصل، أي اسقاط العروبة او الاسلام من التكوين الماهوي للمنطقة يمثل تحديا خطيرا للامن القومي العربي.

وفضلا عن ذلك فان هذا النظام يهدف - سياسيا - الى تدمير النسق

الاقليمي العربي وابطال فاعلية مؤسساته وتهميشها، ويجد ذلك ترجمته في قيام هيكل جديد لتنظيم العلاقات السياسية بين دول (اقليم الشرق الاوسط) تتغير فيه الاهداف والاولويات والاساس، وتتغير فيه مراكز القوة، والادارة القيادية لتفاعلات النظام، أي تتغير فيه هوية النظام ووظيفته ومركزه. (٩)

ب. اقتصاديا وتقنيا.

ان الغاية الجوهرية للنظام الاقليمي الشرق اوسطي - اقتصاديا - تتمثل في رفع المقاطعة الاقتصادية العربية عن (الكيان الاسرائيلي) كمدخل للتطبيع الاقتصادي الكامل معه او اقامة سوق شرق اوسطية مفتوحة، تضمن لهذا الكيان بان لا تقتصر حدوده على كونها حدودا جغرافية بل اعماقا اقتصادية تضرب بجذورها في بلدان المنطقة، وتؤمن له الامن.

ان هذا النظام يهدف في بعده الاقتصادي الى ربط شرايين الحياة الاقتصادية (المياه - الطاقة - السياحة - الثقافة) بالاقتصاد الاسرائيلي.

(فالكيان الاسرائيلي) يمتلك الخبرة التكنولوجية المتقدمة، والتفوق النووي والمعلوماتي والشراكة الاستراتيجية الاقتصادية والحضارية واللوجستية مع الولايات المتحدة والعالم الغربي عموما، (في حين ان الدول العربية سوف تتعامل في اطار الترتيبات الاقتصادية المقترحة كدول قطرية محدودة الامكانيات) مما سوف يسمح له باختراق الاقتصاديات العربية والقضاء على الخيط العربي المتصل واعادة هيكلة تلك الاقتصاديات في اطار نمط جديد لتقسيم العمل يعمق قانون النمو غير المتكافئ، ويزيد من عمليات تدويل الاقتصاد العربي والحاقه بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف وفي غياب رؤية استراتيجية عربية وارادة سياسية فاعلة (١٠)

ان ادراك وتحليل المقومات والدعائم التي تنهض عليها الهندسة

الجيواقتصادية الجديدة للوطن العربي يقوذ الى انها تتمثل فيما يلي: [١١]

اولا. فصل بلدان المشرق العربي عن بلدان مغربه.

ثانيا. عزل العراق وفصله عن بلدان المشرق العربي وبلاد الشام.

ثالثا. دفع بلدان المغرب العربي للاندماج في الفضاء الاقتصادي والامني لبلدان البحر المتوسط.

رابعا. محاولة عزل السودان والصومال واليمن ونعتها بلدان الاطراف، ودفعها للانظمام في فضاءات اقتصادية خاصة بافريقيا والقرن الافريقي.

ج. عكسريا وامنيا

تكتسب الترتيبات السياسية والاقتصادية الجديدة مفهوما امنيا واضحا، ومن وجهة النظر (الاسرائيلية) حيث اشار (شيمون بيريز) الى انه من غير المقبول التفكير في الدفاع عن الحدود واغفال ما يجري في الاماكن البعيدة ((من غير المعقول ان يصلنا صاروخ من بعد (١٠٠٠ كيلومتر) بينما نشغل انفسنا برسم حدود على بعد ثلاين كيلومتر من مركز وجودنا.. فالمطلوب اليوم ليس حدود قابلة للدفاع بل ابعادا قابلة للدفاع، وبكلمات اخرى علينا ان نبني شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر في شبكة العلاقات العسكرية المجردة)).[١٢]

وان ذلك يعني باختصار توظيف شبكة ومنظومات الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية الجديدة لبناء تلك الابعاد والاعماق اللازمة للدفاع عن امن وهيمنة (الكيان الاسرائيلي).

وينتظر في حالة استمرار الاوضاع الدولية الحالية وتحقيق النظام الشرق اوسطي (المحتمل) ان تكون تركيا متأثرة بالانحياز الامريكي الى (الكيان الاسرائيلي)، وتكون قاعدة للوجود العسكري الاجنبي المحيط بالوطن العربي،

وان تسعى الى تدعيم علاقاتها مع (الكيان الاسرائيلي) خاصة اذا ما ادركت بأن ذلك قد يحقق لها بعض طموحاتها في مكانة اقليمية.

وعلى الجانب الاخر تحاول ايران تجاوز عزلتها بادامة زخم قدراتها، لكي تكون القوة المسيطرة في المنطقة، وان تكون لها الكلمة الاهم في شؤونها.. وهي لذلك تسعى لفرض نفسها في الهيكل الامني الاقليمي، ولا تتردد في التعبير عن رغبتها في تحيد تأثير القوى الغربية والامريكية بصفة خاصة في المنطقة، وربما يخفي ذلك بعض اهدافها في ان يوكل لها دور ما للتحكم في معادلة القوة في المنطقة.

ويمكن ايجاز الاثار العسكرية والامنية للنظام الشرق اوسطي على الامن القومي بما يلي :

(اولا) : الانكشاف امام التهديدات الخارجية

ان احتفاظ (الكيان الاسرائيلي) باسحلته النووية وصواريخه البالستية في حين حرمان الدول العربية اية فرصة لتحقيق أي نوع من التوازن ازاءه في مجالات الاسلحة التقليدية واسلحة التدمير الشامل على السواء، وحصوله على الكثير من اسرار التقانة الرفيعة، يؤدي الى نتيجة حتمية وهي ان تكون الاهداف العربية مكشوفة بلا غطاء امام القوة العسكرية الامريكية والاسرائيلية، بل وامام الكثير من دول الجوار الجغرافي.

وتزيد من صعوبة الموقف ومن مديات الانكشاف تلك القيود التي تحاول الولايات المتحدة وبعض القوى الغربية ان تفرضها على الدول العربية في مجال انتاج او الحصول على بعض معدات الاتصالات والقيادة والسيطرة والحرب الالكترونية والحاسبات المتقدمة تحت ذريعة احتمال استخدامها في المجال العسكري، وهي في الواقع قيود على التقدم العلمي والتنمية واللحاق بركب العصر.

(ثانيا) : انهيار التعاون الدفاعي

تسعى اتجاهات النظام الشرق اوسطي الى احباط احتمالات احياء صيغ التعاون الدفاعي العربي، مما يعمق من انكشاف الاقطار العربية امام التحديات الخارجية. فهو اولا يهدف الى ربط دولا عربية باتفاقيات دفاعية مع دول اجنبية خارج الجامعة العربية وهو ثانيا، يضع قيودا على دول عربية باعتبارها مناوئة للولايات المتحدة والغرب، ومن المتوقع ان تكون هذه القيود ملزمة للدول العربية بحيث تمنعها في اغلب الحالات من معاونة بعضها البعض عن طريق الامداد بالاسلحة، كما انها تعرقل احتمالات التعاون في مجال الصناعة العسكرية، وعليه فالنظام الشرق اوسطي هو محاولة لقتل الامل في بعث المشروع القومي العربي التوحيدي في المجال الدفاعي.

(ثالثا) : شد اطراف الوطن العربي.

لا بد ان يتأثر الوضع الدفاعي للوطن العربي بالعوامل السابقة ولا سيما في حالة استمرار اختلال التوازن العسكري في المنطقة لصالح (الكيان الاسرائيلي) ودول الجوار الجغرافي، وهكذا يمكن ان يتعرض الوطن العربي لشد اطرافه نتيجة اختلال موازين القوى وتوافر ظروف ملائمة... من قبل كل من (الكيان الاسرائيلي) في مناطق جنوب لبنان والجولان والضفة الشرقية لنهر الاردن، وحتى خط العريش - رأس محمد في سيناء، ومن قبل تركيا في اجزاء من شمال العراق، ومن قبل ايران في الجزر الاماراتية في الخليج العربي، والبحرين، وبعض مناطق جنوب وشمال العراق، ومن قبل اثيوبيا من خلال محاولاتها الاستيلاء على اراضي من المنطقة الشرقية واعالي النيل في السودان.[١٣]

وخلاصة الامر يمكن القول ان النظام الشرق اوسطي المزعوم يجري الاعداد له بالاستناد الى معادلة دولية معينة تقوم على اساس الهيمنة الامريكية على وظيفة القيادة في النظام العالمي، وثمة اتجاه تحليلي بان هذه الهيمنة المنفردة

مؤقتة بالمعنى التاريخي، بمعنى انها قد لا تدوم مع بداية القرن المقبل او نقطة زمنية في ربعه الاول، على اقصى تقدير، وانها سوف تخلي السبيل امام صيغة تعددية جديدة لقيادة النظام الدولي.. أي ان الترتيبات الاقليمية التي تم الاعداد لها في ظل هيمنة امريكية لا بد انها سوف تهتز وتتأثر الى حد بعيد بالمعطيات الجديدة المحتملة على قمة النظام الدولي.

٢. المشروع التركي - الاسرائيلي في المنطقة العربية

ان اكثر الخطوات فعالية في التوجه التركي تمثل في احياء تحالفها مع الكيان الاسرائيلي من خلال تنويع وتعميق اوجه التعاون العسكري والامني بين الجانبين وهو الحلف الذي جاء استجابة لاستراتيجية التخوم التي وضعها (بن غوريون) منذ عام ١٩٤٨ وبدأ بتنفيذها مع تركيا منذ آذار / مارس ١٩٤٩.

ان اتفاق التعاون العسكري التركي الاسرائيلي في شباط / ١٩٩٦، هو واحد من اخطر الاتفاقيات التي عقدت لحد الان في اطار هذا التحالف واعادة ترتيب اوضاع المنطقة العربية من خلال اطروحة (النظام الشرق اوسطي) على نحو يضمن لتركيا دورا اقليميا بارزا ومؤثرا في المنطقة بما يخدم مصالحها واهدافها اقليميا ودوليا، ويتيح للكيان الصهيوني هامشا اكبر في المناورة والضغط على الدول العربية المشاركة في عملية التسوية وفي فرض هيمنة على المنطقة، كما يوفر للولايات المتحدة آلية فاعلة لخدمة مصالحها واهدافها هي الاخرى باعتبارها الطرف غير المباشر في الاتفاق من خلال علاقات التحالف التي تربطها بطرفيه.

ان ابرز ما تضمنته البنود المعلنة للاتفاق ما يلي:

أ. التعاون الوثيق بين سلاح الجو التركي والصهيوني والسماح للطائرات العسكرية الصهيونية باستخدام (قاعدة قونيا) الجوية التركية لاجراء التدريبات في المجال الجوي التركي.

ب. القيام بمناورات وتدريبات عسكرية مشتركة.

ج. اقامة منتدى امني للحوار الاستراتيجي بين الطرفين، ويمتد نشاط هذا الحوار ليشمل مجالات تتعلق بانشطة المخابرات واقامة اجهزة تنصت في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في العراق وسوريا وايران وجمع المعلومات عن هذه الدول.

د. قيام الطرفين بدوريات بحرية مشتركة.

فالاتفاق العسكري (التركي - الاسرائيلي) يشكل قاعدة لترتيبات امنية اقليمية او حلف شرق اوسطي جديد يقام في ظل التزام امريكي بالحفاظ على التفوق العسكري الصهيوني واحتكاره للسلاح النووي، ويتيح هذا الاتفاق مجالا واسعا امام الكيان الصهيوني وبالتنسيق مع الولايات المتحدة للاستطلاع الجوي والمناورة وتوجيه ضربة جوية او شن حرب خاطفة محدود ضد اية دولة عربية يعتبر ان سياستها معوقة لمصالحها واهدافها، او لتقديم الدعم لعصيان او تمرد يدعمانه ضد أي حكومة وطنية في المنطقة تبدي تحفظات على التوجهات الامريكية او التركية او الصهيونية في منطقة الشرق الاوسط، وبمعنى اخر فان هذا الاتفاق موجه ضد أي دولة عربية لا تقبل ما يطلب منها ان تنفذه في اطار (الخريطة السياسية الجديدة) المقترحة للمنطقة.

لذلك لم يعد ممكنا تجاهل ما اخذ يتردد مؤخرا حول الاهداف والتطلعات التي تتوخى تركيا تحقيقها مستقبلا، والمتمثلة في التحول الى قوة نووية (عام ٢٠٢٠)، ومساعيها المتواصلة لتدعيم ترسانتها العسكرية، وتهديداتها المتكررة (بغزو سوريا والعراق) او العمل على اعادة رسم خريطة لكل منهما. وهناك من يذهب في التحليل الى اعتبار التحالف بين الكيان الاسرائيلي ذي العقيدة الصهيونية، وتركيا بنظامها العلماني الذي يتحرك وفق ارادة يهود الدونما، بمثابة الخطوة الاساسية لاحتواء الشرق الاوسط من ناحية، والقفز نحو وسط اسيا من

ناحية اخرى. ومما لا شك فيه ان هذه الوظيفة تقع في صلب التوجهات المستقبلية للاستراتيجية الامريكية التي عبر عنها (بريجينسكي) في اطار تقييمه لاهمية السيطرة على اوراسيا، حيث يرى ان من يسيطر على هذه المنطقة سوف يسيطر على اوربا الغربية واسيا الشرقية فضلا عن الشرق الاوسط وافريقيا.[١٤]

٣. ممارسة الضغط باستخدام ورقة المياه

يشكل اصرار تركيا على الاستمرار بتنفيذ مشروع (GAP) تحديا جديا لسوريا والعراق كونه يمثل تهديدا حقيقيا لمنسوب مواردها المائية التي تعتمد اساسا على مياه دجلة والفرات فهذا المشروع الذي يتضمن انشاء (٢٢) سدا على النهرين و (١٩) محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية، سيستهلك نسبة كبيرة جدا من ايرادات النهرين، وسوف ينجم عن عمليات الارواء الزراعي والاستخدامات الاخرى في منطقة جنوب شرق الاناضول، ترديا في نوعية المياه التي سترد الى سوريا والعراق بنسب تتجاوز الحدود غير المسموح بها دوليا، وسوف يؤدي هذا المشروع الى انخفاض نسبة مياه الفرات بمقدار (١٥) مليار متر مكعب في السنة مما يعني ان كمية المياه التي ستعبر الحدود التركية - السورية ستنخفض من(٢٨) مليار متر مكعب الى (١٣) مليار متر مكعب في السنة، وهذا يعني انخفاض حصة سوريا بنسبة ٤٠٪ وانخفاض حصة العراق بنسبة ٨٠٪.[١٥]

لقد قال (توركوت اوزال) - الرئيس التركي الأسبق- وهو يضغط على زر في كانون الثاني / يناير ١٩٩٠ لينزل ٨٧ طن من الاسمنت الى قعر احد مواقع مشروع(GAP) (ان يوم تركيا المريضة قد ولى) وذهب وزيره (كاميران انان) بعيدا في قوله (لم نحصل على حصتنا من النفط ولكننا نملك حصتنا من الماء، ويجب ان نعرف كيفية الاستفادة منها وتوظيفها).[١٦]

وتعتبر تركيا ان هذا المشروع سوف يمثل العصا السحرية التي تتوصل من

خلالها الى تحقيق اهداف طموحة سياسية واقتصادية وامنية على الصعيدين الداخلي والاقليمي وفي نفس الوقت تقترح مشاريع لبيع مياهها الفائضة عن حاجتها وبما يصب في تحقيق الاهداف المشار اليها اعلاه، وتجد ان المياه يمكن ان تكون من العناصر الرئيسية التي تؤهلها للقيام بدور قيادي اقليمي في منطقة من المحتمل ان تكون بحاجة متزايدة الى المياه مستقبلا.

وقد دفعها حماسها لاظهار اوراق اعتمادها الشرق اوسطية الى اعلان مشروع اسمته (انابيب السلام) عام ١٩٨٨، وهو يقضي بانشاء خطين من الانابيب، وينقلان فائض مياه الشرب من مستجمعات مياه نهري (جيحان وسيحان) التركية الى سوريا والاردن والسعودية ودول الخليج العربي الاخرى. وتخطط تركيا لهذا المشروع على اساس تمويله من الدول العربية. وتجدر الاشارة الى ان هذا المشروع هو في الاساس (مشروع اسرائيلي الاصل والتخطيط وحتى التسمية) طرح عام ١٩٧٤ من قبل المهندس الاسرائيلي (اليشع كالي).[١٧]

ثالثا. العولمة والامن القومي العربي

عندما بدأت مرحلة الانهيار تلوح في الافق السوفياتي، بدأ الحديث عن امكانية قيام نظام عالمي يدخل الانسانية في عهد جديد سمته الرخاء والتكافل والديمقراطية.

لكن الفوضى التي سادت خلال العشر سنوات الماضية لا يمكن عدها الا عنصرا اساسية في بنية ما يوصف بكونه نظاما عالميا جديدا وانعكاسا له. لذلك فاليقينيات التي اقترنت بانهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة سرعان ما تبددت ولم يعد من السهل على البعض اليوم كما كان في عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ان يزعم ان التاريخ قد انتهى بانتصار حاسم ونهائي للديمقراطية الليبرالية على سائر الايدولوجيات.

ولم يعد بوسع المرء ان يجادل اليوم بان البشرية تحيا، او حتى (توشك ان تحيا) في ظل نظام عالمي جديد يوفر السلام والازدهار ويقوم على احترام الشرعية الدولية وكفالة حقوق الانسان للجميع، وبدلا عن ذلك نجد انفسنا ازاء عالم تتفاقم كل يوم ازمته الاقتصادية وماسيه الاجتماعية وفوضاه السياسية ويسود فيه عنف بالغ يبدو في كثير من الاحيان مستعصيا على الفهم.(١٨)

وقد بدأ يتبلور في العالم اتجاه لعولمة القيم الغربية في السياسة والاقتصاد و الاتصالات وتسخير كل الوسائل المتاحة لتكريسها كمبادئ وقيم للنظام الدولي الجديد.

بمعنى ان النظام العالمي يمر في مرحلة تحول تتصف بسيولة المعالم وغموض الملامح، وتحاول القوى المهيمنة عليه توظيف المفاهيم والقدرات والوسائل المتاحة لديها لتدعيم هيمنتها وتوطيد نفوذها.

وهكذا فقد تعرضت مفاهيم السيادة الوطنية في ظل التغييرات العالمية الجديدة لعملية اعادة تقييم، ولم تعد المفاهيم الاستقلالية من الثوابت بل تحولت إلى قضية خلافية تخضع لوجهات النظر المختلفة، ولعل مجرد القاء نظرة على صرح السياسة الدولية يكشف عن مظاهر تآكل مفاهيم السيادة ويؤكد ان عمليات التدخل والاختراق قد اصبحت من ابرز تقاليد الوضع الدولي الراهن.(١٩) وضمن وسائل القوى المهيمنة عليه في التعامل مع الاخرين.

ونظرا إلى ان توافق اراء مختلف المفكرين على ان مبدأ السيادة الخارجية للدولة في مواجهة الدول الاخرى يعد بمثابة المرادف في مجمله لمفهوم الاستقلال الذي ينشيء حقوق الدولة والتزاماتها تجاه الدول الاخرى في اطار مبدأ المساواة بين الدول والاحترام المتبادل لعناصر كل منها، فان أي تأثير يصيب سيادة الدول ينال من استقلالها ومن حريتها في اتخاذ قراراتها وفق ايديولوجيتها ومصالحها.

لقد تعمق مفهوم تعميم الرأسمالية تدريجياً خلال مرحلة ما بعد الحرب

العالمية الثانية ، ووجد فرصته الاوفر حظا في عالم ما بعد الحرب الباردة والرواج المكثف لاطروحات العولمة ولشعارات الوضع الدولي الجديد ، وقد وجدت اطروحة العولمة والسوق للجميع فرصتها لكي تتبلور في صيغة آليات تسعى لتجسيدها.

واذا كانت العولمة تتخذ في العادة صورة السوق المشتركة لتحرير التبادل وتدويله ، فان الشركات متعددة الجنسيات هي التي تتولى في العادة تدويل الانتاج ورأس المال ليتناسب مع تدويل التبادل. لذا فان هذه الشركات والتي كانت في السابق احد ركائز النظام الرأسمالي العالمي ظلت احد ركائز العولمة في ظل الوضع الدولي الجديد.

وبالاضافة إلى ما تقدم فان النظام الدولي يرفض الاعتراف بنظام عربي موحد ويحرص كل الحرص على اقامة علاقات منفردة مع كل دولة قطرية عربية وليس مع منظمة هذه الدول مجتمعة ، وقد تقبلت الدول القطرية هذا الواقع ، وعدته بعضها مكسبا لها وشرعية تضاف إلى رصيدها ، مع الاشارة إلى ان التعامل الفردي او القطري مع التكتلات الجغراسياسية الكبيرة لا يمكن ان تكون نتائجه ايجابية ولصالح الجماهير الشعبية العربية بل على حسابها بالدرجة الاولى.

فعدم اعتراف النظام الدولي بالنظام الاقليمي العربي ، بل بدوله القطرية المفردة يشكل مدخلا لمزيد من التجزئة والتفتيت.

سوف نلقي بعض الضوء هنا على ما نحسبها ابرز ثلاث تأثيرات للنظام الدولي الجديد من حيث علاقته بالامن القومي العربي.

١. الهيمنة الاتصالية

يشهد العالم في ظل الوضع الدولي الجديد او ما يسمى بالنظام الدولي الجديد مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي امتزجت فيها نتائج وخلاصات

ثلاث ثورات هي : الثورة المعلوماتية ، والثورة في وسائل الاتصال ، والثورة في مجال الحاسبات الالكترونية ، وقد قادت هذه الثورات الثلاثة إلى سيادة نظم جديدة للمعلومات ، بمعنى ان الفضاء الالكتروني للمعلومات قد اصبح وسيط المستقبل في علاقة الدول بعضها ببعض ، وهو وسيط يسمح بقيام مشروعات متعددة الجنسيات واسواق عالمية ووسائل اعلام عبر القارات واعالي البحار إلى جانب تبادل المعلومات العلمية والفنية من خلال شبكات الانترنيت.

والنتيجة الراهنة لثورة المعلومات هي اندماج تقنياتها المختلفة مع وسائل الاتصال من اجل مزيد من التسيير على المستخدمين من الجمهور مما ادى إلى ظهور مفهوم تكنولوجيا الاتصال الذي اثر بشكل ضخم على وسائل الاتصال وعظم من تأثيراتها المجتمعية على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية(٢٠) وقد ترتب على ذلك زيادة (الفجوة الاتصالية) بين الدول الصناعية المتقدمة من ناحية ، والدول النامية من ناحية اخرى ، أي اختلال معادلة التدفق الاعلامي مما كرس في نظر البعض مبدأ التدفق الحر للمعلومات ما بين دول المركز ودول المحيط او الاطراف وباتجاه واحد دونما اعتبار لواقع هذا البلد او ذاك هذه القومية او تلك ، والحاجة الملموسة لشعوب دول المحيط وطبيعة مشكلاتها ومستوى تطورها.(٢١)

وبمعنى اخر سعي دول المركز إلى تحقيق (الهيمنة الاتصالية) على الاخرين والتي تعني ببساطة تلك العملية التي يخضع بموجبها نظام او نظم الاتصال من حيث الملكية والبناء والتوزيع والمضمون لدولة معينة او مجموعة من الدول لنفوذ وضغط المصالح الاتصالية لدولة او دول اخرى دون تأثير معاكس او متوازن من الدول التي خضعت للهيمنة ، وهذه الهيمنة الاتصالية تتم على اكثر من مستوى ، فهي يمكن ان تتم عن طريق بعض الدول ذات الامكانيات التكنولوجية الاتصالية الاقوى والاكثر انتشارا ، ويمكن ان تتم عن طريق المؤسسات الاعلامية

والتكنولوجية ذات الامكانيات الاقتصادية والتكنولوجية التي تجعلها تتحكم في نسبة كبيرة من الانتاج الثقافي والاعلامي وحركة تدفق المعلومات في المجتمع، وفي كلا الحالتين تكون على حساب الدول ذات القدرات الاعلامية والتقنية المتدنية.(٢٢) وهذا التعميم لا يعفي معظم الدول العربية من ان تكون هدفا للتدفق الاعلامي الحر وعرضة لزيادة تأثيرات (الفجوة الاتصالية) باعتبار ان تكنولوجيا الاتصال الحديثة تشكل احد المظاهر الرئيسية للهيمنة الاتصالية على المستوى الدولي.

ويمكن ان يرى او يفسر هذا الاتساع الدولي للانشطة المعلوماتية كجزء من ظاهرتين مترابطتين معا بشكل عالي وهما ظاهرتا التخطي التجاري للحدود القومية والتخطي المعلوماتي للحدود.(٢٣)

ان ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية او ظاهرة الثقافة عابرة القوميات تعكس سياسة منظمة يحل فيها بدرجات متفاوتة وفي سياقات مختلفة تنظيم الشعوب في مجموعات (افقية) محل تنظيمهم في مجموعات وطنية، بمعنى العمل على دفع الشعوب للارتباط مع بعضها، ببعض الاساليب الالكترونية تجاوزا لروابط الجوار الجغرافي او الثقافة الوطنية او القومية، ولم يتردد البعض في وصف هذه الظاهرة (بظاهرة الامركة) حيث تعتبر الولايات المتحدة من اشد المشجعين على بناء ما تطلق عليه الادارة الامريكية (البنية التحتية الكونية للمعلومات)(٢٤).

ومع ما يعرف بحضارة (الموجة الثالثة) فالكثير من المواد التي تعتمد عليها هذه الحضارة هي مواد ليس من السهولة السيطرة عليها من قبل الدولة، ومنها المعرفة نفسها وهي عماد تكوين وحجر زاوية الثورة المعلوماتية، والكثير من هذه المواد يسهل تنقلها ويسهل اختراقها لاي اقليم (بما في ذلك أي من الاقطار العربية) مهما كانت نوعية ودرجة الحماية المتوفرة.

ونتيجة لتأثيرات الثورة (المعلواتصالية) والشبكات الحاسوبية على ادراك المرء للزمان والمكان والتحكم في المسافات والقفز على الفواصل الجغرافية، تكون نوع من الاحساس بالولاء والمشاركة، وهو ما يطلق عليه المجتمعات الالكترونية (اوالجماعات المتخيلة)، ومن شأن ذلك ان يضعف ولاء الشعوب للدول التي يتواجدون داخل حدودها وللانظمة السائدة فيها ويهيء الفرص لعمليات الاختراق الامني واسعة النطاق.

ويبقى من الاهمية بمكان الاشارة إلى ان هذا التحليل النقدي لثورة المعلومات وعالمية الاتصالات، لا يعني على الاطلاق أي تنكر لها او رفضا لاستعمالاتها ونتائجها بصورة كلية، وانما هو دفاعا موضوعيا عن الهوية والاصالة والذاتية في مواجهة تحديات الاخرين، وتنبيه لاهم ما تمثله الاليات التقنية للعولمة واثارها على مستقبل النظام العربي، ودافعا لتعزيز قدرات المقاومة على مواجهة حرب اعلامية معلنة ومنذ مدة من جانب واحد هو الجانب الاخر. لذلك ينبغي على وحدات النظام العربي تعظيم قدراتها على استيعاب اسرار ثورة المعلواتصالية وهذا الامر لا يدعوا إلى الانغلاق السلبي ازاءها، بل العمل على فك رموزها والتعامل معها بكفاءة والاستفادة من مزاياها وايجابياتها المتعددة وخصوصا المرتبطة بتعميم العلوم وتوسيع دوائر المعرفة، فهي من زاوية رؤيا مختلفة يمكن ان تكون حافزا لتحسين أداء وحدات النظام العربي، كما يمكن توظيف الكثير من مدركات (المعلواتصالية) لصالح تطوير وتفعيل مؤسسات الدول العربية وتحسين أداء حكوماتها ووسائلها واساليبها مما ينعكس بدوره على فاعلية أداء النظام العربي.

٢. تعدد مظاهر الاعتمادية

ان التحليل العلمي لنشأة معظم الكيانات القطرية العربية يفضي إلى كونها

قد ترافقت مع دخول نمط الانتاج الرأسمالي إلى المنطقة العربية، وتأثرت تلك النشأة بالدمج القسري لهذه الكيانات في السوق الرأسمالية العالمية كملحق طرفي لها، والذي ازداد حدة بعد اكتشاف النفط العربي بكميات هائلة وتسويقه عالميا لمصلحة القوى المهيمنة دوليا وبشكل اساسي.

لذلك فان الدول العربية ونتيجة للظروف التي عاشتها ابان خضوعها للسيطرة الاستعمارية، ونتيجة الكثير من العوامل الذاتية، قد اتسمت بانهيار اقتصادياتها في المرحلة اللاحقة للاستقلال.

وامام هذه الاشكالية فان معظم النخبات الجديدة الحاكمة لم تجد مناصا من الانفتاح الاقتصادي على الخارج والاعتماد على غيرها من الدول الامر الذي ادى في احيان كثيرة إلى ارساء القواعد السياسية التي يريدها الغرب الرأسمالي - فكرا وممارسة - وعلى نطاق واسع.

ومن بين المتغيرات التي تعاظمت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتسهم في تفاقم هذه الاشكاليات استثمار الدولة المتبوعة لادوات سياستها الاقتصادية بهدف دفع الدولة التابعة إلى انتهاج سياسة خارجية، تتوافق واهداف سياستها الخارجية، ناهيك عن اثر العلاقات المباشرة او غير المباشرة التي تربط بين بعض النخب السياسية المؤثرة في عدد من الاقطار العربية وبين الدول المهيمنة على الوضع الدولي، فالعديد من انماط هذه العلاقات لا تؤدي إلى رفد التبعية الاقتصادية لهذه الاقطار بعناصر فاعلة فحسب، وانما إلى افراغ استقلالها السياسي من المضمون الحقيقي[٢٥] وبمعنى اخر فان التبعية علاقة تنطوي على تقييد الارادة الوطنية او تعطيلها وشل قدرة الدولة التابعة على اتخاذ القرارات ورسم السياسات الاصلاحية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، وقد تهيمن الدولة المتبوعة على عملية اتخاذ القرارات هيمنة كاملة او شبه كاملة خاصة في القرارات ذات الطابع الاستراتيجي.[٢٦]

استنادا لما تقدم فقد اسهمت العديد من الدول القطرية العربية الراهنة بوعي او بغير وعي في نفي بعض اركان (مشروعيتها الوطنية) حين غلبت التناقض الثانوي فيما بينها على التناقض السياسي مع الامبريالية وحلفائها الاقليميين ومشروعها الصهيوني وقواعدها العسكرية المنتشرة في اماكن مختلفة من الوطن العربي ، وهي تسهم كذلك في نفي (مشروعيتها القومية) حين تصر على فرض الشروط القاسية للقيام بالحد الادنى من التكامل القومي في الوقت الذي تبدي فيه استعدادها الكامل لاعادة (الكومبرادورية) إلى الوطن العربي وزيادة ربطه تبعيا بالامبريالية.

رابعاً . تقليص وظائف الدولة

لقد تعددت الرؤى السياسية التي تناولت مؤسسة الدولة وفقا" للمنطق النظري والاداة المستخدمة في التحليل ، وتجمع التحليلات بأنها تطابق أحد أو بعض النتائج التالية (٢٧) :

١. أنها وسيلة سيطرة سياسية لصالح الفئة المسيطرة اقتصاديا" ، ويقابل ذلك ان الدولة ليست كيانا" واحدا" وأن الفئة الحاكمة لا تعبر غالبا"عن وحدة متجانسة.
٢. أنها نظام قانوني مؤسسي يتجسد في بيروقراطية متجانسة ومتميزة عن غيرها من المؤسسات ، ويقابل ذلك فكرة أن الدولة مجرد تعبير عن حكومة أو نظام سياسي تحكمه نخبة متميزة.
٣. أنها اداة للتوحيد والتكامل وبناء الامة عن طريق صهر السكان في كل وطني واحد يقابله أنها اصبحت تعبيرا" عن الانقسامات القائمة في المجتمع بسبب الاطر الايديولوجية التي تتبناها النخب الحاكمة .

٤. أنها مؤسسة تؤدي وظيفة رب العمل المعيل ومن ثم فهي اكبرارباب العمل، وهي القيم على الثروة القومية .

وتشير عملية تقليص وظائف الدولة الى التأقلم مع التحولات العالمية الجديدة وتطوير الاستجابة الطوعية او القسرية لآليات الوضع الدولي الجديد، وهو ما يستلزم قيم ووظائف وتكنولوجيا جديدة أو مختلفة ويفترض اجراء تغييرات في الانماط السلوكية والتنظيمية لمؤسسة الدولة.

وقد غدت هذه القضية اكثر إلحاحا" خصوصا" مع التحول العالمي الى آلية السوق والمنافسة الحرة والارتباط بالاسواق العالمية وتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة المبادلات مع دول العالم الخارجي ، وذلك في اطار تقسيم دولي للعمل يتسم بعالمية الانتاج ويسعى الى تنشيط دور رأس المال الخاص "الوطني والاجنبي" وانعاش الصادرات وتوسيع الاسواق .

أن محاولة الدولة او اضطرارها للانسحاب او التنحي عن اداء بعض الادوار الاقتصادية مثل تفعيل الاسواق وحماية المنافسة والرقابة على الاحتكارات الخاصة ، وملكية وادارة المشروعات الاقتصادية ، وكذلك اعادة تكييف وظائفها في مجال ادارة مرافق البنية الاساسية الاجتماعية والمادية والمعلوماتية ، وتراجعها عن بعض الاولويات والادوار السيادية مثل الدفاع الوطني والامن الداخلي وادارة العلاقات الدبلوماسية ، وسياسات الاقتصاد الوطني والقومي . (ولا سيما بالنسبة لبعض الاقطار العربية) يقتضي التطوير التنظيمي لمؤسسة الدولة اي اخضاعها لاعادة تنظيم تشتمل على ما يلي [٢٨] :

أ. أعادة النظر في بعض التشريعات القائمة بما فيها النصوص الدستورية المنظمة لادوارها ، وذلك في ضوء الادوار الجديدة واستحداث تشريعات جديدة تستوعب معطيات آليات السوق في المجالين الاقتصادي والسياسي .

ب. أعادة تنظيم الاجهزة الحكومية المختلفة بما ينطوي عليه ذلك من استبدال

لبعض القوى والنخبات ، وتدعيم بعض الأجهزة وتحويل الأخرى ، وأعادة تنميط وصياغة التفاعلات والعلاقات بين هذه الاجهزة من ناحية ، وبينها وبين المواطنين الذين يتعاملون معها من ناحية أخرى ، أي أعادة توزيع السلطة داخل اجهزة الدولة(٢٩).

ج. أعادة تكييف سياسات الدولة استجابة للمنافسة في الاسواق الداخلية والخارجية وفروض التكتلات الاقتصادية والتجارية الدولية وضغط المديونية.

د. أعادة التأهيل الثقافي كجزء من عملية اعادة الهيكلة لمؤسسة الدولة من ناحية ، وتمهيدا" للتعامل مع المعطيات الجديدة والتي تتطلب (ثقافة مختلفة) من ناحية أخرى .

وفضلا" عن ما تقدم فأن أنسحاب الدولة من بعض مواقعها وادوارها وتراجعها عن بعض الوظائف- سواء برغبتها أو خارجا" عن ارادتها- لصالح آليات العولمة والسوق ، يجعلها ومواطنيها في مواجهة ثلاث معضلات مستحكمة(٣٠) :

المعضلة الأولى : توالي الاثار المجحفة التي من المرجح أن تصيب الكثير من الشرائح والفئات الاجتماعية ، ولا سيما في حالة عدم قدرة الدولة على ادارة استراتيجية تقوم على التوازن بين سياسة التحلل من هذه الوظائف من ناحية ، والاستفادة من مزايا هذا التحلل وتحاشي الاثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن هذه السياسة من ناحية أخرى .

المعضلة الثانية : تتمثل في احتمالات التناقض بين رغبة الدولة في الدفاع عن نفسها وتحقيق الحماية الاجتماعية ضد الاثار المجحفة والسلبية الناجمة عن سياسة التحلل من أداء بعض وظائفها من ناحية ، وميل بعض الفئات الاجتماعية الى الانعزال او المعارضة أو

التمرد بما قد يدفع السلطة الحاكمة الى فرض نفسها كأداة لتحقيق الهوية والهيمنة من ناحية أخرى.

ومما لا شك فيه أن تعرض البنية الاجتماعية في أي من الأقطار العربية للشرخ لصالح اي من الفئوية او الطبقية أو الاثنية او الطائفية ، وردود الفعل المحتملة من قبل الدولة ممثلة في نظامها السياسي ازاء ذلك ، تجعل من هيبة الدولة وشرعيتها ودورها موضع نظر وتساؤل.

المعضلة الثالثة: وتتمثل برغبة الدولة في التعويض عن المجالات التي أنسحبت منها بتضخيم ادوارها في المجالات التي تظل من صميم اختصاصها مثل الامن . وبعبارة أخرى فأن الحد من تدخل الدولة في بعض المجالات قد ينعكس في صورة تدخل أكيد في المجالات الأخرى كنوع من التعويض . مما يثير ردود فعل اجتماعية أو سياسية محلية (أو أقليمية ودولية - وبدوافع مختلفة) وأنى كانت طبيعة ردود الفعل فهي تستهدف دور الدولة وهيبتها وفرصها في الانتشار داخليا" وخارجيا" بقدر أو آخر .

وبما أن المعطيات التي طرحها الوضع الدولي الجديد وآليات العولمة تميل لصالح الدول المهيمنة على النظام الدولي بشكل واضح ، وأن عملية اعادة الهيكلة لدور الدولة في اداء وظائفها لا تعني فقط ما يعرف بسياسات الاصلاح الاقتصادي ، وأنما تمتد الى الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية .. فأن أية محاولة لاعادة هيكلة الدولة- اختيارا" أو اضطرارا"- وفي أي من المجالات ، وأية رغبة في أعادة تنظيم الأجهزة الحكومية كمظهر من مظاهر أعادة الهيكلة تكون متأثرة بقدر أو آخر بآليات الوضع الدولي الجديد ، ولا ينجم عنها بالنتيجة الا مزيدا" من التحجيم لدور الدولة ولفاعلية النظام بالنتيجة.

وايجازا ً فحتى لو كانت استقلالية ومهام الدولة قد تعرضت للتآكل نتيجة للاتجاهات العابرة للحدود أو تبعا" لمتغيرات داخلية ، فلم يظهر بواقع الحال (حتى في نظر الغزب) من يحل محل الدولة بصفتها الوحدة المفتاحية في الاستجابة للتغيير العالمي[٣١] .

ونظرا" لان الشعور الوطني لدى القطاعات العريضة من ابناء المجتمع ما زال مرتبطا" بالدولة ، فأن الكيفية التي تقوم بها النخبات السياسية الحاكمة لاعداد شعبها للقرن الواحد والعشرين سوف تظل ذا أهمية حيوية لتدارك ضعف الادوار التقليدية للدولة ولمواجهة تحديات العصر .

خامسا ً. الاتجاهات المحتملة

أن الدول القطرية العربية الراهنة التي نحن بصدد توصيف وتحليل اتجاهاتها وأنماطها ، لم تعد دول تقليدية ، وهي لا تتطابق مع فكرة الدولة الليبرالية أو القومية ، أنها دولة تحديثية تعتمد الحداثة كتقنية للدولة وغاية لها ، واذا كانت قد أخفقت في أنشاء هذه الحداثة وتحقيقها فليس ذلك بسبب ما بقيت تتميز به من عناصر وقيم ونزوعات تقليدية- دينية أو سلطانية ، بل بالعكس لانها بقدر ما كانت ثمرة للحداثة الوافدة والمزيفة منذ البداية ، ما كان من الممكن لها الا أن تقود الى الحداثة المجهضة[٣٢]

وبمعنى آخر أن النظم القائمة في معظم الأقطار العربية اليوم ليست نظما" تقليدية بالمعنى التراثي ، كما أنها ليست معاصرة بالمعنى " الحداثوي " بل هي توليفية غير متجانسة من القديم والحديث من الذاتي والمعاصر .. أثمرت " النظام الابوي المستحدث " وفي ظل هذا النظام يعاني الإنسان العربي حالة معقدة من " الخلل الاجتماعي والثقافي " لا يمكن التخلص منها بقرار ذي بعد واحد سواء بالعودة الى التراث الخالص أو الارتماء في احضان الحداثة المعاصرة بكل مظاهرها[٣٣].

وأن نظرة تحليلية معمقة لواقع هذه الدول والنظم السياسية التي تمثلها تكشف عن :

تواجد وتنافس عدة أتجاهات في جميع هذه الدول بدرجة أو أخرى، تتباين هذه الاتجاهات تبعاً" لتباين انماط الثقافات الوطنية وكيفية ممارسة السلطة وتباين أنماط الانظمة السياسية والنخبات الحاكمة، و أن أثنين من هذه الاتجاهات تغلب على سلوكيات ومواقف النخبات القطرية الحاكمة وبدرجات مختلفة، وتتمثل فيما يلي :

١. الاتجاه الوطني

ويسعى لبناء الدولة الوطنية، ويمكن أن تترشح عنه نخبات وقوى تعمل على تطوير وطنيات تكاملية تقوم بتفعيل الذهنيات والامكانيات العربية وعلى طريق بناء الدولة العربية الواحدة[٣٤].

أ. الدولة المعاصرة في الوطن العربي .

أن الدولة التي عرفها الوطن العربي في العصر الحديث هي حاصل تظافر وأجتماع ثلاثة مفاهيم وعناصر رئيسية : [٣٥]

العنصر الأول: هو مفهوم التنظيم المحكم للمجتمع من خلال تطوير القوى والمؤسسات الحديثة من أدارة وأمن وجيش ومخابرات . وجوهر هذا التنظيم هو ضمان سيطرة الدولة المباشرة على العلاقات الأجتماعية .

العنصر الثاني: يتمثل في أكتشاف مفهوم التقدم التأريخي ووضع الدولة في مركز القلب من عملية تحقيق هذا التقدم وتزويدها باخلاقية تأريخية عالمية ومن ثم تجديد مصدر مشروعيتها .

العنصر الثالث : وهو يتمثل في ما يمكن تسميته (البنية الاساسية) للدولة والتي تتكون من ألتقاء العنصرين السابقين ، المادي والمعياري أي التنظيم الحديث للاجهزة والفعالية السياسية ، والتوجيه التاريخي لعمل الدولة .

وبحسب الأتجاه الوطني فأن الوصول الى التقدم الذي هو غاية الدولة يستدعي قبل أي شيء آخر بناء الأمة وبعث الروح القومية التي تؤلف المحرك الرئيسي الذي لاغنى عنه لتحقيق شروط التقدم وأنجاز مهامه ، أي الاستقلال الذاتي وتعبئة الطاقات البشرية والمادية وتجديد الثقافات الوطنية ودعمها في مواجهة القيم التقليدية المحافظة وبناء القاعدة الاقتصادية والتقنية التي تشكل مصدر التراكم الضروري لكل تغيير ، وتعني الوطنية هنا الحاق المجتمع الذي وجدته الدولة تحت سيطرتها منذ ولادتها نهائيا" بها وربطه بمشروعها ماديا" وعقائديا" مما يضفي على الدولة طابعا" جديدا" يميزها عن الدولة التقليدية ويبرز مسؤوليتها ودورها الاجتماعي .

ب. الرؤى التقييمية حول مستقبل الدولة القطرية العربية :

- **الرؤية الأولى:** أن الدولة القطرية العربية باتت مهددة اليوم بتجزئة التجزئة ، وقد يتحول زعماء القبائل والطوائف والمذاهب إلى زعماء سياسيين يقيمون علاقات مباشرة مع القوى الاقليمية والدولية . فالتجزئة القطرية هي الخطر الاكبر على المصير والمستقبل العربي لانها تقود إلى التفكك السياسي وتجزئة التجزئة والعودة الى مرحلة ما قبل الدولة القطرية[٣٦] .
- **الرؤية الثانية :** أن الدولة بفضل ما حققته من تعزيز للتوازنات الخاصة التي تقوم عليها وبسبب المكاسب التي حققتها للمجتمع على صعيد الخدمات مهما كانت طبيعتها لم تعد مهددة في مبدأ وجودها ، ولكنها سوف تظل

تعيش تحت التهديد الدائم بعدم الاستقرار طالما لم تنجح بعد في التكـون كدولة وطنية وديمقراطية [٣٧] .

- **الرؤية الثالثة .** ويرى اصحابها بأنه مع كل ما يبدو من استشراء لظاهرة الدولة القطرية في الوطن العربي ، فأن فشل هذه الدولة في تحقيق تنمية حقيقية أو في تحقيق قدر كاف من المشاركة السياسية والديمقراطية للمواطنين ، أو تحقيق استقلال حقيقي وانهاء التبعية بأشكالها المختلفة ، أو تحرير الارض العربية المحتلة ، ناهيك عن فقدان المزيد منها أو تحقيق الامن الوطني لاي منها ، كل ذلك الفشل لا يمكن أن يؤدي عاجلا" أم أجلا" الا الى ان يعزز لدى المواطن العربي القناعة بفشل الدولة القطرية في تحقيق اهدافه الرئيسية وتطلعاته ، مما يحفزه الى العمل على مستوى قومي وتجاوز الظاهرة القطرية[٣٨].

أستنادا" لما تقدم فالدولة العربية المعاصرة سواء وصفت (بالقطرية) أو (بالوطنية) فهي دولة مستمرة في الحاضر ، وتهدد المستقبل في حال استمراريتها بنفس الاساليب الراهنة من تغليب الانانيات القطرية ، والانغلاق والعزلة وتسوير الحدود القطرية .

٠٢ الاتجاه العالمي والذي يدعو الى نمط دولة الانفتاح:

لقد تلمسنا فيما سبق ذكره امورا" كثيرة حول نتائج العولمة وكانت تصب في مجملها بأتجاه ما يسمى (تحرير الدولة) وانفتاحها او عولمتها واخضاعها ، وسوف تقتصر مهمتنا هنا على توصيف ماهية (دولة الانفتاح) باعتبارها نمط الدولة التي يدعوا اليها الاتجاه العالمي وتحديد ابرز سماتها .

أ. ماهية (دولة الانفتاح) .

تقوم دولة الانفتاح بتسخير نفسها لصالح الليبرالية الجديدة التي تعتمد على

فكرة اساسية هي ألغاء القيود عن ميدانين اساسيين من ميادين النشاط .. الميدان الاول هو العلاقة مع السوق الخارجية ، وهي السياسة التي تتعارض مع مبدأ الحماية الذاتية التي كانت أحد متطلبات اقتصاد الخطة في المرحلة السابقة ، والميدان الثاني يتمثل في تخلي الدولة عن الالتزامات الاجتماعية والوطنية السابقة سواء فيما يتعلق بالشعارات القومية والتضامنات العربية والاقليمية المشتركة او فيما يتعلق بمفهوم العدالة الاجتماعية والتضامن داخل القطر الواحد (٣٩) .

فبعد الاخفاق في برنامج التنمية المعتمد على حماية الاسواق الداخلية وبناء اقتصاد وطني مستقل ومتمحور على الذات تعزز اتجاه يدعو الى الاعتقاد بالنموذج المناقض اي المعتمد على ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي والشركات المتعددة الجنسية والاستثمارات الخارجية ، وهكذا اصبحت مفاهيم الوطنية والعدالة والانسانية التي ارتبطت بالفكرة التنموية السابقة تظهر بحسب هذا الاتجاه وكأنها عقبة امام التقدم الاقتصادي ، وغدت دعوة هذا الاتجاه للانفتاح تعني اطلاق يد قوى السوق أكثر ما يمكن بدعوى أن ذلك سوف يبعث الحيوية في النشاطات الاقتصادية المتراجعة .

فبعكس الدولة الوطنية التي كانت تطمح الى بناء مجتمع متضامن ومتحد وعادل اكثر ، يعتقد الاتجاه الداعي لدولة الانفتاح ان نمو الاقتصاد وليس التضامن الاجتماعي هو محرك التقدم اليوم ، وأن هذا النمو يحتاج الى ضمان حرية واسعة لاصحاب المصالح والرساميل من كل دين ومذهب وجنسية ، كما يحتاج الى تقيد كامل لحركة القوى الاجتماعية التي تهدد هذه المصالح ، الامر الذي غالبا" ما يفضي الى النتيجتين الجوهريتين التاليتين :

النتيجة الأولى : وهي وضع الدولة في خدمة اصحاب المصالح والغاء اي وسيلة للحفاظ على التوازن العام .

النتيجة الثانية : تتمثل في بروز طبقة من رجال المصالح او السماسرة تنمو وتتكاثر

في مناخ رأسمالية المضاربة ومن خلال التلاعب على تباين السوق المحلية والسوق الخارجية .

وبينما كانت الدولة الوطنية قد أعتمدت في اضفاء الاتساق على نشاطها وممارساتها على التعبئة الحماسية الشعبية وانتجت في سياقها مشروعا" تأريخيا" تبلور حول تطوير برنامج واسع لتعميم الخدمات الاجتماعية ، فأن(الدولة الانفتاحية) التي يراهن على ولادتها من تراجع هذا المشروع سوف تكون على غير ذلك وتقوم على محاولة اخفاء تحالف المصالح الطفيلية والاجنبية بالتركيز الشديد على الاخلاقية القانونية والديمقراطية والعلمانية والحقوقية كتجسيد لمفهوم التقدم التاريخي ، وفي اطار هذا النمط من الدول يبرز السعي للسلطة لصالح المدنية والاندماج في الحضارة العالمية . وقد بدأت تتضح ملامح استعداد لتبلور هذا الاتجاه في بعض الدول العربية .

ب. السمات العامة (لدولة الانفتاح)

نتيجة لارتباط هذا النمط من الدول بمنظومة قيم النظام السياسي الدولي وخضوعها واستجابتها لتأثير ما يسمى " العولمة والسوق للجميع " فأن هذا النظام يطبع بسماته وخصائصه الدول الخاضعة والمستجيبة لآلياته ، اي ان هناك قاسما" مشتركا" بين سمات النظام الدولي وسمات هذا النمط من الدول ، لذلك فتكاد غالبية الاراء تتفق حول حقيقة أن ابرز هذه السمات تتمثل فيما يلي[٤٠] :

- التراجع المطرد في مفهوم السيادة الوطنية وأتساع نطاق تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول .
- أعطاء أولوية متقدمة للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية على الاعتبارات السياسية في نطاق التفاعلات الدولية - العالمية والاقليمية.

- تنامي ظاهرة الاعتماد الدولي وبروز صورة جديدة من صور التقسيم الدولي للعمل .
- غلبة الطابع الدولي العالمي على العديد من القضايا والمشكلات بحيث لم يعد ممكنا" في بعض الاحيان تصور احتمال أن تكون الاثار الناجمة عن أحدى او بعض هذه المشكلات مقصورة على النطاق الداخلي للدولة او للدول التي توجد بها اصلا" .
- تزايد تطبيقات مبدأ ما يسمى (التدخل الدولي الانساني) مع ارتباط ملحوظ بالاعتبارات السياسية .

٠٣ مستقبل النظام العربي في ضوء اداء الدول القطرية العربية.

يتميز النظام العربي عن غيره من الانظمة الاقليمية كونه يشمل نظامين في الوقت ذاته ، احدهما نظام دولاتي – وثانيهما نظام مجتمعي عربي ، وينبثق الثاني عن وجود هوية اصلية هي العربية [٤١].

وفي ضوء التوصيف المشار اليه اعلاه لواقع الدول القطرية يمكن توصيف حركة النظام العربي الراهن بانها تشكل خطا انحداريا تراجعيا بدأ بالدعوة للوحدة القومية الشاملة ، ثم تقلص الى الوحدات الاقليمية ثم انحدر الى مختلف صيغ التعاون والتعاضد والتكاتف والسوق المشتركة والعمل المشترك وغيرها ، ونتيجة لهذا التوصيف الانحساري للنظام العربي يمكن التأكيد على ان اشكاليات هذا النظام ليست قابلة للحل في اطار الدولة القطرية الواحدة او منظومة الدول القطرية العاجزة عن مجابهة التحديات الوطنية والقومية وعن اطلاق النهضة الشاملة على مستوى الوطن العربي بجميع اقطاره ، فالتجزئة الراهنة للوطن العربي هي الخطر الاكبر والاساسي الذي يتهدد المصير العربي برمته ويفترض بالضرورة ان الحلول القطرية تبقى عاجزة عن مجابهة تحديات المستقبل بما تتطلبه من تغيرات جذرية بنيوية في مختلف المجالات [٤٢].

وبالاضافة الى ما تقدم فأن النظام الدولي يرفض الاعتراف بنظام عربي موحد ويحرص كل الحرص على اقامة علاقات منفردة مع كل دولة قطرية عربية وليس مع منظمة هذه الدول مجتمعة، وقد تقبلت الدول القطرية هذا الواقع، وعدته بعضها مكسبا لها وشرعية تضاف الى رصيدها، مع الاشارة الى ان التعامل الفردي او القطري مع التكتلات الجغراسياسية الكبيرة لا يمكن ان تكون نتائجه ايجابية ولصالح الجماهير الشعبية العربية بل على حسابها بالدرجة الاولى.

فعدم اعتراف النظام الدولي بالنظام الاقليمي العربي، بل بدوله القطرية المفردة يشكل مدخلا لمزيد من التجزئة والتفتيت مالم تسارع منظومة الدول القطرية العربية الى تفعيل مقومات التكامل على طريق الوحدة الشاملة خاصة وان شروطها القومية متوفرة منذ زمن بعيد.ولا حاجة بنا لتأكيد ان النظام العربي رغم احتواءه على عناصر اساسية لمكونات نظام اقليمي مثل الامتداد الجغرافي والشعور بالانتماء الى قومية واحدة والتطلع الى وحدة بين اعضاءه في الدين والتراث واللغة والثقافة وقضايا مشتركة، وقدر من التضامن، كما لديه مؤسسات اقليمية كالجامعة العربية ومجلس الدفاع المشترك و(٢١) منظمة عربية متخصصة واكثر من مائة اتحاد في كافة المجالات الا ان هذه العناصر الهامة تفتقر الى التماسك والفاعلية وبالتالي لم يستطع النظام ان يفرض نفسه على العلاقات الدولية ولم يستطع ان يجبر الاطراف العالمية على التعامل معه كنظام اقليمي فاعل، وبمعنى آخر يفتقر الى الاعتراف به من النظام الدولي.

وفي ضوء هذا الواقع المفكك للنظام العربي الراهن تبدو احتمالات المستقبل بالغة التعقيد ، ومن هنا تأتي اهمية التوقف والتأمل والاستشراف، وارساء اسس (المشروع الحضاري القومي النهضوي) الكفيل بمقاومة التحديات ومواجهة اليات العولمة والارتقاء بالدولة والمجتمع على حد سواء وبما يعزز اليات النظام العربي، وفي ضوء ذلك يمكن تقييم دولة الانفتاح وخطاب العولمة من خلال الملاحظات التالية :

أ. ان نمط (دولة الانفتاح) يعبر عن استجابة لقيم وقوانين السياسة العالمية الراهنة ولآليات العولمة ، أي اتباع ما توحي به او تفرضه سياسة التوسع الرأسمالي العالمي سياسيا واقتصاديا وتقنيا، وان نتائج هذه السياسة سوف لا تكون متباينة على مستوى التبادل الاقتصادي والتجاري بين دول المركز والاطراف فقط بل انها متباينة على مستوى الاثار الاجتماعية.

ب. بالرغم من الزخم الشديد لخطاب العولمة، تشكل الدولة بالنسبة لغالبية السكان انتماءا قدريا لا فكاك منه، كما ان الثروة والدخل ليسا كونيين بل موزعان قوميا واقليميا بين الدول والجهات الافقر والاغنى.

ج. بقدر ما سوف تجد الثقافات المنفتحة دوليا صدى لدى نسبة غير قليلة من السكان فقد تبقى مفاهيم المواطنة والمجتمع السياسي والذاتية والخصوصية الوطنية والقومية شاخصة للعيان، بل ان الثقافات المنفتحة بقدر ما تسهم به من اشاعة التغريب سوف تكون عاملا مباشرا يقود الى احجام شديد ازائها وربما اثارة ردود فعل عنيفة ضد متبنيها ومروجيها.

د. ان تصور المجتمعات لنفسها والصورة التي تصوغها عن عالمها، ونوعية العلاقة التي تربطها بالطبيعة والسلطة والوقت، ووتيرة حركتها النظرية والعملية العميقة وارثها الحضاري والقيم الاساسية التي تجسد ماضيها وحياتها كل ذلك يؤلف عناصر جوهرية لا يمكن عولمتها او جعلها مطابقة لمفهوم موحد وجاهز للعالمية.

وايجازا لجملة ما تقدم يمكن القول ان العولمة بالرغم مما تنطوي عليه من مصادر قوة، بفضل اليات الوضع الدولي الجديد وقوة الدفع التي توجهها نحو اشاعة مدركاتها وتعزيز مرتكزاتها .. فأنها في الوطن العربي تصطدم بحقائق لا يمكن اغفالها او الانتقاص من قدرتها على المقاومة (كالانتماء الحضاري، والانتماء للعروبة والاسلام، والاعتبارات الوطنية والقومية، وتيار الوحدة).

الهوامش

(١). د. هيثم الكيلاني ، الامن القومي العربي في اطار العلاقات العربية - الاقليمية ، مجلة شؤون عربية العدد ٨٠ ، (القاهرة ، جامعة الدول العربية ، ١٩٩٤) ص١٢٧.

(٢). جميل مطر ، د. علي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي ، ط٢ بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩ ص٤٤.

(٣). جميل مطر ، مستقبل النظام الاقليمي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٥٨ ، (بيروت م.د.و.ع ، ١٩٩٢) ص١٢.

(٤). د. عبدالمنعم المشاط ، الوطن العربي بين التكامل القومي ودعاوي التجزئة ، مجلة شؤون عربية ، العدد ٧٢ ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص٢٤-٢٥.

(٥). د. صادق سعيد محروس ، النظام العربي للامن الجماعي - الوضع الراهن واحتمالات المستقبل- مجلة شؤون عربية العدد ٨٠ ، ص١١٥.

(٦). طلعت مسلم ، قضايا ومتطلبات الامن العسكري العربي ، ندوة التحديات الشرق اوسطية الجديدة والوطن العربي ، بيروت ، م.د.و.ع ، ١٩٩٤ ص٢٦٠.

(٧). د. صادق سعيد محروس ، المصدر السابق ، ص١٢١-١٢٢.

(٨). د. عبدالاله بلقزيز ، تحديات اقامة النظام الشرق اوسطي وانعكاساته في مجال الثقافة ، مجلة مستقبل العالم الاسلامي ، السنة ٦ ، العدد ١٧ ، مالطا مركز دراسات العالم الاسلامي ، ص٣١.

(9). P.Clawsen and W.S. Rosen, The Economic Consequences for peace, for Israel, The Palestinians and Jordan Washington D.C. (n.pb) 1991 p.3-et-5.

(١٠). د. محمود عبدالفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق اوسطية، التصورات - المحاذير - اشكال المواجهة، ندوة التحديات الشرق اوسطية الجديدة والوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦-١٤٤.

(١١). المصدر نفسه ص١٤٨. وكذلك، محمد حسنين هيكل، العرب على اعتاب القرن ال- ٢١، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٠، (بيروت م. د. و. ع ١٩٩٤).

(١٢). مجموعة مؤلفين، ماذا بعد عاصفة الخليج، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢، ص١٠٧.

(١٣). المصدر نفسه، ص٢٨٤.

(14). Zbiginiew Brzezinski, The Grand Chessboard, American Primacy and its Geostrategic Implications, Basic Books, 1997. P.P 130-148.

(١٥). انظر: هيثم الكيلاني، تركيا والعرب - دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ابو ظبي ١٩٩٦ ص٦٦ وكذلك، اعمال ندوة العلاقات العربية - التركية حوار مستقبلي (بيروت م. د. و.ع) ١٩٩٥ ، ص٢١٠-٢٢٥.

(16). Nicole and Hugh PoPe, Tukey Under Veiled Ataturk and after John Murvay, London 1997.

(١٧). د. صالح زهر الدين، مخاطر الدور التركي في المنطقة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص٦٤. وكذلك عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٧، ص٢١٦.

(١٨). برترادند بادي، نهاية الاقاليم - دراسة حول اللا نظام الدولي وحول المنفعة الاجتماعية للاحترام، نقلا عن عمر الشافعي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٢، بيروت م. د. و. ع، ص١٦٦.

(١٩). د. صلاح سالم زرنوقة ، اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٢ ، ١٩٩٥ ، ص٧١.

(٢٠). د. محمود علم الدين ، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال والتأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال - دراسة وصفية ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٣ ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص١٠٢.

(٢١). د. محمد نجيب الصرايرة ، الهيمنة الاتصالية - المفهوم والمظاهر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٨ ، العدد ٢ ، الكويت ، صيف ١٩٩٠ ، ص١٣٢.

(٢٢). سيرج برو ، فيليب برتون ، ثورة الاتصال ، ترجمة هالة عبدالرؤوف مراد ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٩٣ ، ص١٧٩-١٨٠.

(23). Geofery Reeves, Communication and The Third World, London, Routledge, 1993 P.P.1-2.

(٢٤). د. عمر الجويلي ، العلاقات الدولية في عصر المعلومات ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٣ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩.

(٢٥). صلاح سالم زرنوقة ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٠-٧١ .

(٢٦). المصدر نفسه ، ص٧٤ .

(٢٧). برهان غليون ، المحنة العربية ، الدولة ضدالامة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٥.

(٢٨). صلاح سالم زرنوقة ، المصدر السابق ، ص٧٣-٧٤ .

(٢٩). بول كيندي ، الاستعداد للقرن الواحد والعشرين ، ترجمة مجدي نصيف ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٤ ، ص١٨٧ .

(٣٠). برهان غليون ، المصدر السابق ، ص١٥٥ .

(٣١). هشام شرابي ، النظام الابوي ، واشكالية تخلف المجتمع العربي ، ترجمة محمود شريح ، (بيروت م.د.و.ع ، ١٩٩٢ ، ص١٥.

(٣٢). مسعود ظاهر ، مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي ، قبرص مؤسسة عيبال للدراسات والنشر ، ١٩٩٤ ، ص٣٦٠ .

(٣٣). برهان غليون ، المصدر السابق ، ص١٤٣ .

(٣٤). مسعود ظاهر ، المصدر السابق ، ص٣٦٥-٣٦٦ .

(٣٥). برهان غليون ، المصدر السابق ، ص٣٠٠ .

(٣٦). خير الدين حسيب ، بعد عشر سنوات على تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٧٣ ، بيروت (م.د.و.ع) ، ١٩٨٥ ، ص٧.

(٣٧). برهان غليون ، المصدر السابق ، ص١٥٠ .

(٣٨). احمد الرشيدي ، حول ضرورة تصحيح علاقات التوازن فيما بين اجهزة الامم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٢ ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٨٦ .

(٣٩). ناصيف يوسف حتي ، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام العربي ، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت ، م.د.و.ع ، ١٩٩٢) ، ص٥٢.

(٤٠). مسعود ظاهر ، المصدر السابق ، ص٣٢١ .

(٤١). مراد غالب ، النظام الدولي وتأثيره على النظام العربي ، مجلة الباحث العربي ، العدد ١٦ ، ايلول/سبتمبر ، ١٩٨٨ ، ص٥٥ .

(٤٢). برهان غليون ، المصدر السابق ، ص١٤٧ .



الفصل الخامس

العولمة وصدام الحضارات

الفصل الخامس

العولمة وصدام الحضارات

مع تسارع التحولات في عالمنا المعاصر ، لا يكاد يفيق المرء من تسمية جديدة للعصر ، حتى يدهمه وابل غزير من تسميات أو مصطلحات اخرى ، وربما تهدف هذه المصطلحات الجديدة الى اختزال كل ما يطرأ من تغييرات متعددة ومتباينة وحصرها في قبضة متغير واحد يهيمن على سائرها ليغدو تنظيرا سائدا ومدعوما ، وعلى اية حال ، فان مصطلحات مثل العصر التكنتروني ، وحضارة الموجة الثالثة ، وتحول السلطة ، وما بعد الحداثة ، ونهاية التاريخ ، والعولمة..الخ ، هي جميعها استجابات لمدركات ومثيرات ، وتنطوي على توجهات وتخفي نوايا ودوافع ، وهذا ما كان يبرر ادراجها في جدول اعمال الحوار الساخن في اروقة الفكر والمعرفة ، وسرعان ما تصدر مصطلح (صدام الحضارات) جدول اعمال الجدل والحوار. ان هذا المصطلح الذي استخدمه (صموئيل هنتنغتون) في كتابه الموسوم (صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي) ، كان قد وضع اساسه في بحث صغير اعده لصالح معهد اولين بجامعة هارفرد تحت تسمية (الاسلام والغرب ، افاق الصدام) وفي العملين استخدم تعبير الصدام للتأكيد على حتمية الصدام من ناحية ، والتبشير بعنف واسع النطاق وفي ارجاء شتى من المعمورة .. من ناحية اخرى . واذا ما ادركنا بان (هنتنغتون) غير معزول عن بيئته فهو اما يعبر عن توجهات ونوايا بيئته واحساسها واستعدادها لمرحلة قادمة ، او يسهم على وفق دوافع مؤثرة في بيئته ، في خلق هذه التوجهات وما تتطلب من استعدادات.

ان الفرضية التي سوف نحاول اثباتها تنطلق من انه في ظل عالم غير مستقر، ونظام دولي غير عادل، وهيمنة قوة طاغية، واحادية مقيتة، فان نزعة الصدام سوف تكون هي الغالبة بالرغم من الضغوط والرغبات الداعية للحوار، وان الحوار هو وسيلة وليس هدفا عندما يكون استجابة لحاجة مصلحة عليا فينبغي توافر فروضه ومقوماته لضمان بلوغه اهدافه.

اولا. منهجية الصدام في استشرافات (هنتنغتون) :

انطلق (هنتنغتون) من فرضية مفادها ان الهوية الثقافية سوف تكتسب اهمية متزايدة في المستقبل ، وسيكون الشكل العام مرتبطا الى حد كبير بالتفاعل بين سبع او ثمان حضارات كبيرة هي : الحضارة الكونفوشيوسية واليابانية والاسلامية والهندية ، والغربية والسلافية الارثدوكسية ، والامريكية اللاتينية ، والافريقية، وان اهم النزاعات في المستقبل سوف تحدث على امتداد خطوط التقسيم الثقافية التي تفصل هذه الحضارات الواحدة عن الاخرى.لقد اعد فرضيته انطلاقا من منهجية برغماتية دارونية، وفي محاولته اثباتها عمل على ترويج وتعميم المدركات التالية : [(١)]

١. ان الفروق بين الحضارات ليست فروقا حقيقية فحسب ، بل هي فروق اساسية ، فالحضارات تتمايز الواحدة عن الاخرى بالتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد ، والاهم الدين ، وللناس في الحضارات المختلفة اراء مختلفة .

٢. ان العالم اصبح مكانا اصغر، واخذت التفاعلات بين شعوب الحضارات المختلفة في التزايد، وتزيد هذه التفاعلات المتنامية وعي الحضارات بنفسها وادراكها للفروق بين الحضارات والاشياء المشتركة داخل الحضارات .

٣. ان عملية التحديث الاقتصادي والتغيير الاجتماعي في كل انحاء العالم تفصل الشعوب عن الهويات المحلية القديمة والراسخة ، كما تضعف الدولة

الامة كمصدر للهوية .

٤. ان الخصائص والفروق الثقافية اقل قابلية للتبديل ، ثم اقل قابلية للحلول الوسط والتسويات مع نظيرتها السياسية والاقتصادية .

هذه المدركات حاول (هنتنغتون) توظيفها للاستنتاج بان (صدام الحضارات) يحدث على مستويين ، فعلى المستوى الجزئي تتصارع المجموعات المتجاورة على امتداد خطوط التقسيم بين الحضارات بصورة عنيفة – عادة – للسيطرة على اراضي بعضها البعض ، وعلى المستوى الكلي تتنافس دول من حضارات مختلفة على القوة العسكرية والاقتصادية النسبية ، وتتصارع من اجل السيطرة على المؤسسات الدولية والاطراف الثالثة ، وتتنافس على ترويج قيمها الدينية الخاصة . ومن وجهة نظره ان الافتراق بين الغرب والاسلام ما برح ينتقل عبر العصور الممتدة من الفتح العربي الاسلامي الى مرحلة نزع الاستعمار ، والتناقض ليس مرشحا لان يزول في مستقبل قريب . لذا فقد دعا الى توثيق التعاون بين المكونات الاوربية والامريكية للحضارة الغربية ، وبناء علاقات اوثق مع اوربا الشرقية وامريكا اللاتينية ، والتعاون مع روسيا واليابان ، والحد من النمو العسكري للدول الكونفوشيوسية والمسلمة ، ورفع معدلات ومستويات القدرة العسكرية الغربية ، مع الحرص على الحفاظ على التفوق في شرق اسيا وجنوب شرق اسيا ، ومساندة المجموعات التي تنزع نحو الغرب في الحضارات الاخرى [٢].

في واقع الحال ليست هذه المرة الاولى التي يدور الحديث فيها عن صراع الحضارات في التاريخ ، فمنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومع تصاعد حركات الاستعمار والالحاق واقتسام العالم ابان تحول الاستعمار الى امبريالية عالمية ، كثر الحديث عن الصراع بين شرق وغرب وعن حضارة غربية تحمل رسالة التمدين للعالم ، بل ان المسالة الشرقية التي لخصت في عنوانها العريض

هذا الصراع في اواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين حملت معها العديد من المظاهر التي يعود اليها (هنتنغتون) ومن على منهجه من الغرب ليعتبروها حقل صدام بين الحضارات ، مع فارق اساسي هو ان صدام الحضارات في مرحلة السيطرة والاستتباع والالحاق (مرحلة الامبريالية) كان ينبئ بغلبة وجاذبية حضارة غربية كانت تقدم نفسها عالمية بفضل سيطرة الرأسمالية الغربية على العالم ، عبر اسواقها وانتاجها والتها العسكرية وانظمتها الدولية والادارية والمدرسية والجامعية وليبراليتها السياسية [٣].

لقد اثار المؤرخ الفرنسي (فرناند بروديل) في كتابه الشهير المتوسط والعالم المتوسطي الى انماط من الحضارات الحية او الكامنة في حوض المتوسط في فصل بعنوان لافت : (الحضارات: فردوس البشر وجحيمهم) ، اذ يقول ((يحتوي المتوسط ثلاث حضارات هائلة ، وثلاث مجموعات ثقافية ، وثلاث انماط اساسية في الاعتقاد والتفكير والعيش والاخلاق والماكل ، متجسدة في ثلاث شخصيات لا نهاية لاقدارها ، وكانت دائما قائمة منذ قرون وقرون ، متجاوزة حدودها وحدود الدول التي لا تشكل الا لباسا لها .. الحضارة الاولى هي الحضارة الغربية وعلى الاصح اللاتينية او الرومانية .. الحضارة الثانية هي الحضارة العربية – الاسلامية ، والغرب والاسلام يجمعها تعارض عميق يقوم على التنافس والعداء والاقتباس ، انهما عدوان متكاملان ، الاول ابتكر الصليبية وعاشها ، فيما ابتكر الثاني الجهاد وعاشه ، اما الحضارة الثالثة فهي الحضارة اليونانية التي لا تكشف اليوم عن وجهها بوضوح بل تحافظ فقط على جوهرها)) [٤] .

ان عناصر الصدام التي يعددها (هنتنغتون) ليبني عليها فرضيته ، لا تندرج في نسق ومفهوم (الحضارات) ، انها تعبر عن ازمة نظام عالمي يمر في (النقطة الحرجة) التي تجعل منه على حد ما يقوله الباحث الفرنسي في الاستراتيجية (بيارلولوش) فوضى الامم ، وان ما يقترحه (هنتنغتون) بصيغة الدعوة الى تعايش

الحضارات واحتواء اسباب انفجارها ، هو نوع من سياسة (ادارة الازمات) في (كوكب الفقراء) الذي تنفجر فيه الديموغرافيا والثقافات (التي يمتزج فيها الديني والسياسي) ، واما عن دور مقالته (الجديدة – القديمة) فهو نوع من ادارة للنقاش الفكري والثقافي ومحورته حول (مركزية الخطاب الاستراتيجي) الامريكي . انه ايضا نوع من (ادارة الازمة) من باب الفكر والثقافة ، وفي انتظار (خطاب جديد) بعد ان ينتهي الدور الاستهلاكي لخطاب (هنتنغتون) ، كما انتهى قبله خطاب فوكوياما[٥] .

ثانيا. النظام العالمي الجديد ونزعة الصدام:

دفعت تفجيرات الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ببعض السياسيين قبل المثقفين الى محاولة بعث مقولة صدام الحضارات من جديد والسعي من خلالها الى اعتماد نوع من المفاضلة بين الحضارات والثقافات ، ان ما هو اخطر من طرح نظرية صراع الحضارات كتشخيص للعلاقات بين المجموعات الكبيرة من الامم هو طرحها كوصفة وطريقة لمعالجة هذه العلاقات ، لقد وفرت الاحداث الفرصة في امريكا لعرض الهجوم الذي استهدف المنشات العسكرية والمدنية الامريكية على انه تعبير دموي عن صراع حضاري قديم غير قابل للحل عن طريقة الحوار بل يجب ان يقاوم ويقمع بالعنف [٦] .

ولست اشك في ان الاعلام الصهيوني وتاثيراته في مراكز صنع القرار السياسي وتشكيل الراي العام العالمي قد اسهم بقدر كبير في تثبيت هذه الصورة والترويج لها وتحويلها الى ما يشبه الحقيقة في عقل الغرب . وعلى ما يبدو ان بعض الساسة والنخب المتخصصة في الولايات المتحدة لم يوقفوا عملية البحث عن نموذج يمكن اسقاطه على الافتراضات التحذيرية للمقولة ، وذلك منذ ظهور هذه المقولة التي افترضت حتمية ظهور نوع من الثقل المقابل ايديولوجيا

وجيوسياسيا لموازنة وملء الفراغ الذي خلف انهيار المعسكر الشرقي مرشحة بذلك الحضارة الاسلامية للصدام مع الحضارة الغربية. في وقت تؤكد فيه كل المؤشرات المستنبطة عن تحليل عوامل الصراع ، بما لا يقبل الجدل ، ان عامل الانتماء الحضاري او الديني ، غير حاضر بصورة قوية في الصراعات القائمة على مستوى المجتمع الدولي . لذا فان من الخطأ القول على سبيل المثال كما يقول (فوكوياما) الذي يتخذ النظرية الغربية - ان حركة التاريخ البشري قد توقفت بانهيار الاتحاد السوفيتي وبانتصار النظام الرأسمالي على النظام الاشتراكي ، وفي مقابل ذلك يتعرض الفيلسوف والكاتب الفرنسي (بودريلارد) في كتابه (وهم النهاية) الى فكرة نهاية التاريخ مؤكدا انها خيال ينسجه الايمان بان التاريخ البشري يتحرك بخط مستقيم ، فالتاريخ المعاصر لا يتقدم في خط مستقيم بل يعود الى الوراء قاضيا بحركته هذه على بعض الملامح التي سادت المجتمع البشري في القرن العشرين[٧] . ومن الخطأ ايضا قول (هنتنغتون) بالصراع بين الحضارات المختلفة ، وفي المقام الاول ، الصراع بين الحضارتين الاسلامية والغربية .

ان التقييم الاولي لهذه المقولة يؤكد بانها تعبير عن رؤية تكهنية ضيقة ذات دوافع واهداف غير بعيدة عن مخططات الصهيونية العالمية ، وعند تحليل دوافع الحروب المعاصرة لانكاد نعثر على حرب دولية واحدة تقوم لاسباب دينية بل تتحاشى الدول كافة اية محاولة لربط سلوكها مع الدول الاخرى بالعامل الديني ، معتبرة ان معظم تفسيرات الحروب اصبحت ترتبط بعوامل أخرى مثل الحدود او الموارد او الصراع القومي ، بينما يؤكد التاريخ ان الحروب داخل المجموعة الدينية الواحدة تشكل ظاهرة واضحة. يفيد ماتقدم ان الحضارة الغربية من حيث المبدأ تميل الى الصدام ، وقيمها التي ينظر لها البعض على انها متفوقة في الحقيقة قيم متدنية انسانيا بل هي قيم انانية براغماتية تقوم على النفعية بالمعنى الضيق ، ان هذه الحضارة في الوقت الذي اسهمت في بلورة الفكر الانساني ، وبلورت مفهوما لحقوق المواطن ، قد انتجت في ذات الوقت ، ابشع الفلسفات مثل فلسفة التشاؤم

وفلسفة العنصرية ، وهي التي انتجت الاستعمار والفاشية والنازية والصهيونية ، وكل هذه الحركات الارهابية هي وليدة ونتاج الحضارة الغربية ، وقيمها الاساسية تتمثل في العنف بلا حدود وممارسة القتل والدمار ونفي الاخر واعلان عدم امكانية التعايش معه. وليس غريبا في هذه الظروف الاستثنائية ان تقدم الاكاديمية السويدية على منح جائزة نوبل في الادب لعام ٢٠٠١ لاديب من (ترينداد) عرف دائما بالهجوم على الاسلام والسخرية من حضارته وتحميلة الاثام الكبرى ، كما يضعه جنبا الى جنب مع الظاهرة الاستعمارية بكل خطاياها واوزارها .

ان الوجدان الامريكي الذي يزن الامور ويوجه الاتهامات والصراعات ويكيل الاتهامات ويحدد الجزاءات ، هو وجدان معاد للتاريخ تماما ، مثل الوجدان الصهيوني ، لان الامريكان ذهبوا الى ارض بلا شعب والصهاينة مجموعة شتات بلا ارض ، وكلاهما يمثل نظام استيطاني استعماري سواء كان الابيض في امريكا او الصهيوني في فلسطين ، وكلاهما يقوم على فلسفة براغماتية دارونية اما ان تقتل او تقتل ، اما ان تهزم او تهزمْ ، وهذه الداروينية المنفصلة عن القيمة تدافع عن نفسها ضد كل من ينادي بالقيمة الانسانية (٨) ، وتجدر الاشارة الى انه بعد احداث الحادي عشر في ايلول / سبتمر ٢٠٠١ قد ذكرت وسائل الاعلام ان اكثر الكتب مبيعا في امريكا هو كتاب (صدام الحضارات) ، ترى ماهي دلالة ذلك غير قصر نظر الامريكان ، لان هذه الاطروحة انتقائية جدا ، وهم يتصورون ان الحدث ورد الفعل هو صدام حضارات ، لكن الادارة الامريكية تعاملت مع الحدث قبل التحقيق والتاكيد ، بنظرية العدو الجاهز ، ترى اهي سذاجة الاطروحة ام انتقائية الادارة ؟ ولايخفى ان الادارة الامريكية حاولت اختزال الامور وتبسيطها حتى تتمكن من الحركة بسرعة ، لان الامور عندما تكون مركبة تصبح الحركة السريعة مستحيلة.

ثالثا. أوهام احتكار الحضارة:

تجدر الاشارة الى ان عددا من الكتاب الغربيين يرون ان الحضارة الاوربية تطورت تطورا انغلاقيا او قاريا ، بمعنى ان ذلك التطور لم يحدث الا داخل اوربا ، وان اوربا في تطورها الحضاري لم تتاثر بحضارات شعوب غير اوربية ، وان هذه الحضارة اخيرا حضارة لم يوجدها سوى الرجل الابيض وان اساس هذه الحضارة ليس سوى اساس الحضارتين اليونانية والرومانية .. وهذه الرؤية الغربية خاطئة وقاصرة ، وتتجاهل عن عمد ما قام عبر التاريخ الانساني من علاقات ثقافية وفكرية وحضارية متبادلة بين تلك الشواطئ ، ومنها شواطئ اليونان وايطاليا واسبانيا وفرنسا والجزر اليونانية وصقلية وشواطئ المغرب والمشرق العربيين ، ويجزم عدد من دارسي التلاقح الحضاري ، في اعتمادهم على نتائج بحوث اجتماعية ولغوية واثرية ، ان الحضارة اليونانية ذات اصول عربية [٩] ، ويرى (مارتن بربال) ان اصل الحضارة اليونانية مصري عربي ، وكان من الطبيعي ان ينشأ تاثير وتاثر متبادلان بين ثقافات الشعوب الواقعة على شواطئ البحر الابيض المتوسط ، فالقرب الجغرافي بين الشواطئ الاسوية والافريقية والاوربية لهذا البحر سهل حدوث التاثيرات الثقافية المتبادلة واستمرار عملية التلاقح الثقافي عبر التاريخ الانساني ، وبالنظر الى نشوء حضارات البابليين والاشوريين والكلدانيين والكنعانيين والحضارة المصرية في مرحلة سبقت تاريخيا نشوء الحضارة اليونانية ، فان الاتصالات الحضارية بين العرب والشعوب الاوربية المطلة على البحر الابيض المتوسط تؤكد بما لايقبل الجدل ان الحضارة الاوربية لم تكن وليدة اوربا وحدها ولكنها كانت وليدة الحضارة العربية القديمة في وادي الرافدين والنيل ، فضلا عن اوربا. لذا فان قول القائلين الغربيين ان الحدود القارية هي المحدد الوحيد للتاثير والتلاقح الحضاريين عبارة عن اعادة قراءة للتاريخ تتسم بالانتقائية وقصر النظر وتهدف الى التوظيف المغرض بما يتفق

مع نظرتهم الايديولوجية التي تقوم على الانا المفرطة وعليه فان مقولة او تصنيف (هنتنغتون) وبعض القائلين ان اوربا محور ومركز العالم لا تعبر الا عن تقسيم مصطنع وهمي له دلالته العرقية الايديولوجية ضيقة الافق ، التي وضعت استنتاجاتها في ضوء نتائج الحرب الباردة ، ومتاثرة باحلام غطرسة القوة ، وممهدة الطريق لعولمة تقوم على نفي الاخر ، ان ما يقابل ذلك ينبغي ان يبدا بتركيز وتعزيز فضائل الخصوصية وكشف التضليل الغربي والامريكي وزيف دوافع واهداف طروحاتهم التي توالت بكثافة منذ مطلع تسعينات القرن الماضي بدا من (نهاية التاريخ) مرورا (بصدام الحضارات) وصولا الى ما يسمى بالحرب الكونية ضد الارهاب ، فجميع هذه الطروحات هي عناوين لاهداف شريرة قد خططت لها الصهيونية العالمية خدمة لاهدافها الكونية، محاولة توظيف الماكنات السياسية والاعلامية والاقتصادية والعسكرية في العديد من دول العالم من اجل تحقيق هذه الاهداف .

رابعا. تداعيات العولمة ونزعة الصدام :

لعل البعض يتفق في ان احد اسباب الصراع المتنامي الان هو فكرة العولمة حيث اتضح انها عولمة سيطرة وهيمنة ، وبواقع الحال ان هذه ليست هي العولمة الاولى في تاريخ الانسانية ، وليست الاولى في محاولة الهيمنة بل سبقتها مع الالف الاول للميلاد عولمة الامبراطورية الرومانية التي غطت بالقوة العسكرية جزء كبير من العالم المعروف آن ذاك ، وفرضت على الدول الخاضعة ثقافتها وجنسيتها .. اما العولمة الثانية فقد برزت مع بداية الالف الثانية للميلاد ، وهي عولمة الامبراطورية العربية الاسلامية بمختلف عصورها ، وخلافا لما هو شائع فان جزءا كبيرا من هذه الامبراطورية انضم لها سلما كما حدث في اندونيسيا وافريقيا السوداء ، والمهم هنا ان هذا الانتشار في العولمة الثانية حافظ على ثقافة البلاد

المنضمة للامبراطورية وليس ادل على ذلك من نمط عمارة المسجد ذاته فنجد المسجد في كل دولة يحافظ على نمط العمارة السابقة عليه .. ثم تاتي عولمة الالفية الثالثة لتكون كلها فرصة ، للاراء والافكار والنظم والقوانين ، أي عولمة الاقوى بتسليحه واقتصاده وافكاره واراءه(١٠).

لقد كشفت الشهور الاخيرة عن ضراوة الحرب النفسية التي تصاعد استخدامها في الصراعات الدولية الحالية بسبب التطور التكنولوجي في مجال ثورة المعلومات وعالمية الاتصالات ، وعلى الرغم من المزايا العلمية والانسانية والحضارية لهذا التطور ، فقد اصبح الانسان والمواطن عرضة لسطو زمرة واسعة من التكنوقراط والخبراء الإعلاميين بأدواتهم الرقمية الإلكترونية (ديجتال) من ناحية ، وعرضة لسطو منظم تقوم به الولايات المتحدة من ناحية اخرى ، في محاولة للايقاع به مرة اخرى من خلال محاولاتها ممارسة ارهاب الدولة وفرض نظامها ونظرتها للامن وثقافتها على الجميع(١١). لقد اصبح واضحا ان تشوية الصورة النمطية الذهنية لدى الرأي العام في امة من الامم او شعب او دولة او جماعة بعينها كما يحدث الان للعرب والعالم الاسلامي ، يمثل جوهر الاستراتيجية العليا للحرب النفسية التي تشنها الولايات المتحدة بدافع تفعيل نزعة الصدام في العالم ، مستغلة ظروف البيئة الدولية والمناخ العالمي المعاصر الملبد بضباب التساؤلات المحيرة ، وغيوم الشكوك المفسرة ، وامطار المعلومات الغزيرة.

وفي ذات السياق تسعى الدوائر الصهيونية واللوبي الصهيوني المسيطر على مفاتيح النظام الاعلامي الغربي وعلى اعصاب الجهاز السياسي الامريكي الى الامعان في استخدام الحرب النفسية ضد هدف ثلاثي مركب : (العرب ، والاسلام ، والدول النامية).

وفي سبيل تفعيل نزعة الصدام ، وانسجاما مع تجسيدها المتعمد لارهاب الدولة ، لاتتردد الولايات المتحدة عن استخدام جميع الوسائل سواء في ممارستها

الاعلامية والدعائية او بواسطة الحاسوب والمونتاج وتركيب الصور والمزج الاليكتروني ، بغرض تسكين انطباعات وترسيب مرجعيات ذهنية تتحكم في استيعاب المعلومات المتدفقة الى جمهور الراي العام ، وتصبح هذه المرجعيات قوالب جاهزة للمفهوم والتفسير والحكم على الامور ، وعند محاكاة هذا النموذج الذي يتكون من شقين : شق مادي صلب (Hardware) يتمثل في الجهاز التكنولوجي ، وشق فكري لين (Software) يتمثل في البرامج والنظم والمعلومات[١٢] . يمكن ان نتصور ان عولمة الالفية الثالثة لاسيما في بعدها الفكري والثقافي تعتمد على الشق المادي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ولكنها تتطور بصورة متعاظمة ، وهذا هو الاهم الشق الفكري لاحكام سيطرتها على عقل وعاطفة ووعي المتلقي للرسالة في بيئة ديناميكية متغيرة ، ومن خلال ثلاثية النسق المتابعة (الالمام ، التكرار، الملاحقة..) لترسيخ الصورة التلفزيونية في قاع ذاكرة الراي العام ، ولما كانت الصورة بالف كلمة كما يقول المثل الصيني القديم، فان الحكمة الدعائية الحديثة تؤكد ان (الصورة النمطية بمليون كلمة)[١٣].

وعلى نفس هذا النسق عالج الاعلام الغربي علاقة الاسلام بالغرب ، وشوه صورة العرب قبل وبعد احداث الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ، وبالرغم من حبال الوهم ومظاهر حسن النية التي يتعلق بها الكثيرون حول الاشتراك في حوار الحضارات ، فان ما توجهه الولايات المتحدة هو الحرب النفسية باتجاه الجميع ، ونحو العرب والمسلمين باولوية مطلقة ، واحد اهم الاليات التي تستخدمها وتوظفها لذلك هو احد ابتكارات عولمة الالفية الثالثة ، المتمثل في سلاح الصورة النمطية المشوهة الداعية الى مزيد من الكراهية والصدام بين الحضارات.

لقد تعددت المفارقات التي تدلل على ان سياسة ازدواج المعايير والكيل بمكيالين زحفت من مجرد تاثيرها في القضايا الدولية والمشكلات العالمية لكي تصل

الى الافكار الكبرى والتيارات الضخمة ، فالفكر السياسي الغربي الذي افرز عولمة الالفية الثالثة بكل ما تنطوي عليه من اليات سياسية واقتصادية وفكرية وتقنية ، حتى راى فيه البعض عودة للظاهرة الاستعمارية من الباب الخلفي بغطاء الحديث عن الانفتاح بين كل التيارات والتواصل بين الافكار والحضارات، هو نفسه الفكر السياسي الغربي الذي تحدث عن صدام الحضارات ، ويكاد اليوم ينقله من اطاره الفكري الى ان يصبح سياسة شبه معتمدة ، وهو امر يدعو الى القلق الحقيقي على مستقبل السلام الدولي والاستقرار العالمي ، وهنا يظهر التناقض الحقيقي بين فلسفة التيارين حيث يتبنى احدهما درجة عالية من الانفتاح والتواصل بينما يتبنى الاخر درجة عليا من درجات المواجهة والصدام الذي يصل الى حد التعميم الاحمق والتصنيف الذي لا يستند الى خلفية مقبولة انسانيا واخلاقيا (١٤) . لذا لم يعد الانتقاد يوجه الى سياسة المعايير المزدوجة على الصعيد السياسي وحده، بل تجاوز ذلك الى الصعيد الحضاري ، وسرعان ما وجد العالم نفسه امام فكر العصور الوسطى مرة اخرى ، ولم نتفاجأ عند سماعنا ترديد الزعامة الامريكية كلمات من قاموس تلك العصور السحيقة يشير بعضها الى صليبية المواجهة سعيا الى تعبئة او تحالفات من نمط تحالفات تلك العصور ، او عقد مقارنة تفضيلية بين الحضارات التي ترتكز على بعض الديانات ، وهي امور تؤكد الانتقائية المفرطة وازدواج المعايير، فضلا عن كونها شديدة الحساسية بالغة التعقيد ، فاذا كان مبرر نسبيا الحديث عن المقارنة بين الحضارات من منطلق الاختلاف ، فانه من غير الطبيعي الحديث عنها بمنطق التفضيل .

خامسا .متطلبات فرضية الحوار:

ان الحوار بين الحضارات ضرورة قصوى من ضروريات الحياة في ظل الاحترام المتبادل النزيه لقواعد القانون الدولي ، وهذا الحوار دليل على النضج

الفكري، ويقتضي معرفة الاخر في خصوصيات حضارته وتطلعاته ، ويؤكد حقه في الاختلاف والمغايرة ، ويستوجب انماء ذهنية الاعتراف والاحترام المتبادلين[١٥] . وهو ما يقتضي بشكل اساسي معرفة العناصر الانسانية في حضارتنا لكسب شرعية الحوار ، من ناحية، وتوافر مقومات الحوار العادل والمتكافي انسانيا ، وتعظيم وتفعيل هذه المقومات لبلوغ غاياته الاساسية ، ولا سيما في كشف وتعرية نزعة الصدام لدى البعض من الاخر ، ومواجهة نزعة الهيمنة والتسلط ، التي يتشح بها النظام الدولي ، والتي يجري فرضها سواء عن طريق العولمة او صدام الحضارات .

أ. معرفة الذات :

لا شك ان للحضارة العربية ابعاد وجذور وعمق في المكان والزمان ، فهي الحضارة التي انجبتها الارض العربية المترامية الاطراف حول دجلة والفرات والنيل والبحر الاحمر ومن المحيط الى الخليج ، فهي مصر القديمة والحديثة والعراق والشام والجزيرة بعدنان وقحطان وحمير وسبأ ، وهي دلمون وافريقيا ، وحواضر ارض العروبة عديدة من بابل الى ابلة ومأرب والقدس ، ومن دمشق الى بغداد الى الفسطاط والقاهرة ، وقرطاج والقيروان والاسكندرية وقورينة التي تتمرى في مياه السرت الاكبر، فعروبتنا هي (ن والقلم وما يسطرون) وهي الرمز الهيروغليفي والحرف المسماري والابجدية الفينيقية الكنعانية ، وهي امصار وعمارة وكتابات ونصوص وديانات وفنون ساهمت في بناء البشرية [١٦] . ولا بد في هذا الصدد الاشارة هنا الى تاصيل روح الحوار في حضارتنا ، فلم تبخل في العطاء ولم تتردد في الاخذ عند الحاجة ، فاللقاء مع اللاخر اخذ وعطاء من خصائص الحضارة العربية الاصيلة ، وعليه فلاغرو ان تدخل اليوم في حوار مع الحضارات المعاصرة بيد ان للحوار فرائض ومستلزمات ، يقف في مقدمتها :

اولا. ضرورة معرفة الذات لكسب شرعية الحوار ، اذ تستوجب مصداقية الحوار التاسيس لبلورة مقومات بلوغ اهدافه ، وهو ما يقتضي التعرف الى (من نحن ؟) معرفة دقيقة ، والذات هي ماورثنا وما انتجنا ، وهي اوضاعنا الراهنة ومشاريعنا وهي وعي بمشاكلنا وحلول لازماتنا ، وهي انجازات ومواقف من تلك التي تفرض الاحترام وتكسب الندية .. بمعنى اخر ، ضرورة معرفة حضارتنا معرفة جيدة ، وبدون ذلك لن يعترف لنا الاخر بشرعية الحوار .

ثانيا. ان التمسك بالقيم البشرية ، وبناء مجتمع متماسك وفاعل ، والاعلاء من شان ومنزلة العلماء والمثقفين ، وهذه كلها امور ضرورية لمجتمع يهدف الازدهار والاستقرار ، والرفع من منزلة صفوة العلماء والادباء والمثقفين يزيد الشعوب احتراما في عيون الاخرين ويعزز من شرعية ومقومات الحوار، ذلك بعض ما يجب القيام به في الداخل لكسب شرعية الحوار ومخاطبة الاخر على قاعدة المساواة .

ثالثا. توافر قاسم مشترك بين المتحاورين ، لذا فينبغي البحث عنه والاستناد اليه ، اذ لا حوار في جو يسوده الخوف ونزعة الصدام التي تعمل وفق فلسفة نفي الاخر.وتجدر الاشارة الى ان للعروبة والاخر ، تراثا مشتركا وتاريخا مشاعا ، لا سيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار مشاركة العروبة في بناء المتوسط بل في تمكين اوربا من عناصر نهضتها مرورا بالاندلس وبحواضر عربية اخرى ، ويبقى من الاهمية بمكان ادراك حقيقة ان التراث المشترك والتاريخ المشاع بين الشرق والغرب تمثل مواضيع حوار ثري بين حضاراتنا العربية وحضارات الاخرين .

ب. تعظيم وتفعيل مقومات الحوار :

ان الحضارات كل الحضارات ليست كيانات نهائية ساكنة او جامدة ، وانما هي كائنات حية متحركة ، وجوهر هذه الحركة محاولة الاستجابة للتغيرات الحادة التي تمر بها الحياة الانسانية طورا بعد طور ، والتي بلغت سرعتها النسبية مبلغا غير مسبوق ، وذلك بسبب الثورات العلمية والتقنية المتواصلة .. ان تعظيم وتفعيل مقومات الحوار يقتضي ضرورة التسليم بمبدا المساواة بين الحضارات فلاتوجد حضارة واحدة مهما بلغ اعتداد اصحابها واعتزازهم يمكن الزعم باحتكارها لعناصر الرشد والعطاء في بناء الثقافة الانسانية ، والزعم بامكان استغنائها عن (الاخرين) في مسيرتها نحو المستقبل ، والحقيقة التاريخية هي وقوع التفاعل وتبادل الاخذ والعطاء بين الحضارات الانسانية التي تعاصرت على امتداد الحقب التاريخية المختلفة ، اذ ان دعاوي الاستعلاء الحضاري قد كانت عبر التاريخ – احد الاسباب الرئيسية للتباعد والصراع ، وما لم يقع التسليم بالمساواة والندية التي توجب الاحترام المتبادل ، وما لم تكن فكرة العدل محورية واساسية ، وما لم يتم تصحيح الرؤية التاريخية للاخر الحضاري فلن تتعزز مقومات الحوار[١٧] . ونحن كعرب مدعوون الى تعميق الادراك لقيم التعارف والتفاهم والتحاور مع الغير ، والتي هي من اركان الحضارة العربية الاسلامية ايمانا بان الحضارة الانسانية مؤسسة على شراكة معرفية . ان تاكيد الحرص على اثراء الحوار بين الحضارات ، الذي يمثل احد مقومات الحوار ، يقتضي الارتقاء بالثقافة العربية وحمايتها من المؤثرات الداخلية والخارجية ، والتي من شانها اعاقة تقدمها الطبيعي او تغيير مسارها اوتجريدها من مقومات الذاتية المميزة . كما ان تعزيز ارضية الحوار يتطلب احتواء محاولات المس بقيم الحضارة العربية الاسلامية ، ومجابهة التخرصات التي تحاول زرع الشك في مدى تلائمها مع العصر ، وابتكار اساليب نوعية ومعاصرة لتفنيد وتسفيه محاولات تشويه الصورة

العربية في الخارج . وهو ما يقتضي ربط التجدد الحضاري النهضوي بضرورة الانخراط في مجتمع المعلومات وتوظيف المناهج الاعلامية الحديثة وتكنولوجيا الاتصال الجديدة لمخاطبة الراي العام مباشرة في مختلف انحاء العالم . ان الامر لا ينبغي ان يقف عند هذا الحد لا سيما وان تجسيم هذا التصور الاستراتيجي يتمثل في مجموعة من المبادرات العربية المشتركة وخطة متكاملة للقرن الجديد قوامها برنامج عربي لتعظيم الفائدة من ثورتي المعلومات والاتصالات فذلك من شانه ان يؤثر تاثيرا مباشرا في العملية الاعلامية ويطورها من حيث اساليبها واهدافها في العمل السياسي والتحرك الدبلوماسي والتبادل الثقافي والعلمي ، والامر بمجمله يصب في اطار العمل الهادف الى تعظيم وتعزيز مقومات الحوار .

العولمة ورجحان كفة الصدام:

ان احداث الحادي عشر من ايلول / سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها المتلاحقة منحت الفرصة للمغمورين والمتعصبين في الولايات المتحدة زعيمة العالم الغربي الى تعزيز نزعة الصدام، وجعلت النظام الدولي يحمل من التشوهات والمواقف اكثر بكثير مما يحمل من اطروحات ومبادئ، واصبح العالم امام ظواهر غير مسبوقة، ومظاهر حرب كونية غير محددة ، وتطويع للافكار لكي تكون في خدمة المصالح والسياسات ، بغض النظر عن الحسابات العلوية للتوازن الدولي وسلامة العلاقات بين الامم والشعوب .

لعل ما يتردد على الساحة الدولية عن الارهاب كظاهرة عالمية ياتي في سياق العولمة ذاتها، ولكن الازمة الدولية المتفاقمة يمكن ان تفصح عن نفسها، اذا ما تم ذلك تحت مظلة صدام الحضارات ويمكن الاشارة هنا الى ان الارهاب هو ابن شرعي للمسافة الواسعة بين الغنى والفقر، وبين العدل والظلم ، وبين تفاوت مستويات القوة، وهو نتيجة لانعدام التكافؤ بين عناصر المعادلة الدولية .. فاذا

كانت عولمة الالفية الثالثة تتجه لاحداث نوع من تطبيق نظرية الاواني المستطرقة بين الدول نتيجة الانسياب التلقائي لما هو متاح لدى طرف معين ليصل الى الطرف الاخر ، فان احتواء مظاهر الارهاب ينبغي ان يتم في اطار العالمية الموضوعية والنزيهة ، وليس عن طريق فكر العولمة ، اوعن طريق صدام الحضارات ، وهذا يعني ان المواجهة يجب ان لا تكون بمنطق الحرب الدينية .بل وفق مسوغات حقيقية ومتوازنة ، وفي ضوء قواعد القانون الدولي .

واخيرا يمكن القول ان تداعيات الحادي عشر من ايلول / سبتمبر ٢٠٠١ قد طرحت تحديا حقيقيا وجادا امام كافة الرغبات والمبادرات الخاصة بحوار الحضارات ، لاثبات مصداقيتها وتاثيرها المتعدد الابعاد سواء على دوائر صنع القرار او وسائل الاعلام او المراكز الاكاديمية والبحثية ومنظمات المجتمع المدني ، ويصدق هذا على المبادرات الفردية ،من دولة او اخرى ،او من منظمة اقليمية او دولية سياسية او متخصصة او من جهة غير حكومية او من مجموعة من الدول[١٨]. فهذا التاثير وتلك المصداقية هما المعيار والمحك للحكم على صلة هذه المبادرات بالواقع المعاش ، والقدرة على احداث تغيير ايجابي على مناهج التفكير والسلوك والتعامل مع الاخر الانساني وتصويره بشكل بناء والتفاعل معه بديلا عن الانعزال عنه او التصرف من منطلق ان الاخر هو العدو او الخطر او التهديد ،وبدون تجاهل مرجعية قيم العدل والانصاف والمساواة والاحترام المتبادل وعدم الادعاء باحتكار الحضارة او الحقيقة .

الهوامش

١. صامويل هنتنغتون ، الصدام في الحضارات ، في وجيه كوثراني واخرون ، صدام الحضارات ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت، ١٩٩٥ ، ص١٩ – ٢٠.

٢. ميشال نوفل ،صدام الحضارات ،في وجيه كوثراني واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠ – ١١ .

٣. وجيه كوثراني ، صدام الحضارات ام ادارة ازمات ؟ ، المصدر السابق ، ص٩٢.

٤. المصدر نفسه ، ص ٩٦.

٥. المصدر نفسه ، ص١٠١.

٦. د. زياد عسلي ، حوار الحضارات والجالية العربية الامريكية ، ورقة قدمت الى مؤتمر حوار الحضارات الذي نظمته الامانة العامة للجامعة الدول العربية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠١ ، الاتحاد الاماراتية ، العدد ٩٦٦٣ ، ابو ظبي ، ٢٠٠١/١٢/١٩ ، ص٣٠.

7. Jean Baudillard,The Illuaion of The End,Cambridge Polity Press, 1994 .

٨. د. عبد الوهاب المسيري ، اراء المثقفين والمفكرين العرب حول بيان المثقفين الامريكيين حول احداث ١١ ايلول ،شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) موقع ايلاف، الاثنين١١ مارس/اذار ٢٠٠٢.

٩. يونان لبيب رزق ، نعم .. تواصل حضارات ، ورقة مقدمة لمؤتمر حوار

الحضارات تواصل لا صراع الذي نظمته الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، عام ٢٠٠١ ، الاتحاد الاماراتية ، العدد ٩٦٦٥ ، ابو ظبي ، ٢٠٠١/١٢/٢١ ، ص٣١.

١٠. ناصر الانصاري ، حوار الحضارات : تواصل لاصراع ، ورقة مقدمة لمؤتمر حوار الحضارات ، الذي نظمته الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، الاتحاد الاماراتية ، العدد ٩٦٦٧ ، ابو ظبي ، ٢٠٠١/١٢/٢٣ ، ص٣١.

١١. د. سيدة عليوة ، الحرب النفسية ضد العرب .. هل تصلح لحوار الحضارات ؟ ، صحيفة الاهرام ، العدد ٤٢٠٤٩ ، القاهرة ، ٢٠٠٢/١/٢١ ، ص ١٠.

١٢. المصدر نفسه ، ص١٠.

١٣. المصدر نفسه ص١٠.

١٤. د. مصطفى الفقي ، العولمة ام صراع الحضارات ؟ ، صحيفة السفير اللبنانية ، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) ، الثلاثاء الموافق ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠١.

١٥. د. مصطفي المصمودي ، حوار الحضارات تواصل لاصراع ، ورقة مقدمة لمؤتمر حوار الحضارات الذي نظمته جامعة الدول العربية ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١ ، الاتحاد الاماراتية ، العدد ٩٦٦٥ ، ابو ظبي ، ٢٠٠١/١٢/٢١ ، ص٣١.

١٦. د. محمد حسين قنيطر ، الحوار بين الحضارات ، ورقة قدمت الى مؤتمر حوار الحضارات الذي نظمته جامعة الدول العربي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ، الاتحاد الاماراتية ، العدد ٩٦٦٤ ، ابو ظبي ، ٢٠٠١/١٢/٢٠ ، ص٣٠.

١٧. د. احمد كمال ابو المجد ، الحوار بين الحضارات..والظلال القاتمة لاعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ، ورقة مقدمة لمؤتمر حوار الحضارات الذي نظمته

جامعة الدول العربية عام ٢٠٠١، الاتحاد الاماراتية، العدد ٩٦٦٧، ابو ظبي، ٢٠٠١/١٢/٢٤، ص٣١.

١٨. د. وليد محمود عبد الناصر ، حوار الحضارات على اجندة العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧ ، مؤسسة الاهرام القاهرة ٢٠٠٢ ، ص٢٥.

الخاتمة

إن التحديات التي تفرضها العولمة والتي من المحتمل ان تستمر بأبعادها السياسية والاقتصادية والتقنية ، أصبحت حقيقة واقعة ، ولا خيار أمام دول العالم بما فيها الوطن العربي من التعامل معها ، والسعي الى إدراك كامل أساليبها وأهدافها وتوجهاتها ، بيد أن مواكبة التحولات الجارية والتعامل معها يستدعيان رؤية جديدة تنسجم مع منطق وروح العصر المقبل وتحدياته ، لذلك ، وفي ظل فصول الدراسة والتحليلات الواردة والحقائق المذكورة يمكن استنتاج ما يأتي :

- إن العولمة ظاهرة بدأت منذ عدة عقود ، إلا أنها برزت بشكل جلي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية ، التي بدأت العَمل منذ ذلك الحين وبقوة على نشر إنموذجها وفرضه على العالم .
- إن العولمة وبكل أبعادها ، تؤثر سياسياً على البلدان العربية من خلال عدة آليات مهمة (سياسية ، اقتصادية ، عسكرية ، معلو-اتصالية) ، وان تكامل تأثيرات هذه الآليات ، يجعل منها أداة فعالة في مواجهة أي قوة أو بلد معارض لهذا التيار .
- تنصب تأثيرات العولمة سياسياً في الأنظمة السياسية العربية في عدة جوانب أبرزها : السياسات الخارجية ، السياسات العامة ، السيادة ، الثقافة السياسية في محاولة لجعل الأولى أداة لخدمة أهداف وسياسات أطراف العولمة ، والثانية ، سياسات تخدم مصالح أطراف (مؤسسات أو دول) ، على حساب مصالح المجتمع ، والثالثة ، تكون عرضة لانتهاكات تقوم بها آليات هذه الظاهرة ومصادرة أدوار أو تقليص وظائف الأنظمة السياسية في تلك الدولة ، والرابعة ، تتحول إلى أفكار وقيم ومعتقدات تؤيد (الأجنبي)

وترفض (الوطني)، وكذلك تجعلها خاضعة للقيم التي يخلقها السوق والتجارة الحرة .

- تسعى العولمة من اجل فرض نموذجها الى خلق مستويات للتفتيت والتجزئة، تبدأ من الفرد ومايحمله من قيم وأفكار ومعتقدات وتمتد الى الدولة وما تتمتع به من سمات وخصائص السيادة، وتنتهي بالأمة وما تتضمنه من عوامل الارتباط التاريخي والديني والقومي واللغوي المشتركة فيما بين المجتمعات وخصوصاً المجتمعات العربية .
- العولمة في هذه الفترة ليست فكرة للقبول أو الرفض، إنما هي نظام اقتصادي، سياسي فكري ينبغي فهمه وتحليله، فضلاً عن التعامل معه بما يلزم من أدوات ووسائل معرفية في مستويات السياسة والاقتصاد والثقافة ، وبما يؤمن تدارك السلبي والخطر من تأثيراته وتداعياته .
- غياب التفاعل العربي المشترك والهادف أحيانا" في مستويات الحياة كافة، وهو إن وجد يكون ضعيفاً وغير قادرعلى احتواء الأزمات المختلفة التي يمر بها الوطن العربي ، وبالتالي غياب عنصر المواجهة العربية الشاملة لظاهرة العولمة التي أخذت بالتفشي و طرح تهديداتها على الدول العربية بآثار تختلف من دولة لأخرى حسب موقفها من هذه الظاهرة .
- زيادة حجم الفجوة بين البلدان الغربية والبلدان العربية، وفي الوقت نفسه نلاحظ تراجع مكانه الأمم المتحدة، لمصلحة البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، منظمة التجارة العالمية .
- فضلاً عن كون العولمة آلية من آليات التطور الرأسمالي ، فهي أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم .

المراجع

أولاً. باللغة العربية.

١- الكتب

- إبراهيم العيسوي ، الغات وأخواتها : النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٠٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦.
- ابراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير ، الدار الدولية للاستثمارات ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- آلفين توفلر ، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة ، ترجمة فتحي بن شتوان ، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، ١٩٩٢.
- أنيس كلود ، النظام الدولي والسلام العالمي ، ترجمة عبدالله العريان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- برهان غليون ، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ .
- بسيوني إبراهيم ، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣.
- بول فندلي ، من يجرؤ على الكلام ، ترجمة وإصدار شركة المطبوعات ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- بول كيندي ، الاستعداد للقرن الواحد والعشرين ، ترجمة مجدي نصيف ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٤.

- ثامر كامل محمد ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية ،عمان ، ٢٠٠٠.
- جان مينو ، الجماعات الضاغطة ، سلسلة زدني علماً ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- جلال أمين، العولمة والتنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩.
- جميل مطر، د. علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي، ط٢ بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩ .
- جيمس أندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة عامر الكبيسي ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٩ .
- جيمس روسناو ، ديناميكية العولمة ، نحو صياغة علمية ، قراءات استراتيجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ،١٩٩٧.
- حاتم بن عثمان ، العولمة والثقافة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩ .
- حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر : منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٠.
- خيري عبد القوي ، دراسة السياسة العامة ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٩ .
- رسلان خضور وسمير ابراهيم ، مستقبل العولمة ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ،١٩٩٨.
- رياض عزيز هادي ، العالم الثالث اليوم (قضايا وتحديات) ، سلسلة آفاق ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٧.

- ريتشارد نكسون ، الفرصة السانحة ، ترجمة احمد صبحي ، دار الهلال ، عمان ، ١٩٩٢ .
- سامي محمود ، شقاء الديمقراطية في الوطن العربي (أية ديمقراطية)؟ ديمقراطية من ؟ ديمقراطية ماذا وكيف ؟ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٧.
- سعد لبيب ، الاختراق الإعلامي للوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، دمشق ، ١٩٩٦.
- سمير أمين ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، في برهان غليون وسمير أمين ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٠.
- سمير أمين ، في مواجهة ازمة عصرنا ، سينا للنشر ، مؤسسة الانتشار العربي ، القاهرة ، ١٩٩٧.
- سيرج برو ، فيليب برتون ، ثورة الاتصال ، ترجمة هالة عبدالرؤوف مراد ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٩٣.
- صالح زهر الدين ، مخاطر الدور التركي في المنطقة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣.
- صامويل هنتنغتون ، الصدام في الحضارات ، في وجيه كوثراني واخرون ، صدام الحضارات ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٥.
- عايدة العلي سري الدين ، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل ، منشورات دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٩٧.
- عبد الحي يحيى زلوم ، نذر العولمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩.
- عبد الملك الرنان ، الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنيت ، دار المراتب الجامعية ، بيروت ، ٢٠٠١.

- غابريل الموند وبنجهام باول الابن ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الأهلية ،عمان ،الأردن ، ١٩٩٨.
- فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ والرجل الأخير ، ترجمة حسين الشيخ، ط١ ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ .
- فيبي هاروليم لويس ، امتطاء النمر ، ترجمة عبدالله جمعه ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ، ١٩٩٦ .
- كمال المنوفي ، السياسة العامة واداء النظام السياسي ، في علي الدين هلال (محرر) ، تحليل السياسات العامة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٨.
- كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ،الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٥.
- مجموعة مؤلفين، ماذا بعد عاصفة الخليج ، القاهرة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.
- محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٨ .
- محمد سعيد ، العولمة : ما هيتها ؟ نشأتها ؟ الخيار والبدائل ؟ ، دار البيارق ، بيروت ، ١٩٩٨.
- محمد عابد الجابري ، قضايا في الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ .
- محمود اسماعيل ، المدخل الى العلوم السياسية ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٩٨٦ .
- مسعود ظاهر ، مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي ، قبرص مؤسسة عيبال للدراسات والنشر ، ١٩٩٤ .

- مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- منير الحمش ، العولمة ليست الخيار الوحيد ، الاهالي للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٩٨ .
- نعوم تشومسكي ، إعاقة الديمقراطية ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨.
- نعوم تشومسكي ، ضبط الرعاع ، حوارات أجراها معه : ديفيد بارساميان، ترجمة هيثم علي ، الأهلية للنشر ، عمان ، ١٩٩٧.
- هارلود نيبوت ، النظام العالمي الجديد ومشاكل العالم الثالث ، ترجمة محمد الزعبيود وممتاز كريدي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٦ .
- هانس بيترمان و هارولد شومان ، فخ العولمة (الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية) ، ترجمة عدنان عباس علي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .
- هشام شرابي ، النظام الابوي ، واشكالية تخلف المجتمع العربي ، ترجمة محمود شريح ، بيروت م.د.و.ع ، ١٩٩٢ .

٢- الدراسات

- إبراهيم سعد الدين ، (النظام الدولي واليات التبعية في إطار الرأسمالية متعدية الجنسيات) ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٩٠ ، م . د . و . ع ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- أحمد ثابت ، العولمة : حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد ، مجلة شؤون الأوسط ، عدد(٧٦) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ١٩٩٨ .

- احمد الرشيدي ، حول ضرورة تصحيح علاقات التوازن فيما بين اجهزة الامم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٢ ، القاهرة ، ١٩٩٦.
- احمد مجدي ، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ٢٨ ، عدد ٢ ، الكويت ، ١٩٩٩.
- أسامة المجذوب ، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة ، مجلة السياسية الدولية ، عدد ١٠٩ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- إسماعيل صبري عبدالله ، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٢٢ ، ١٩٩٧.
- اسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة أساس الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة النهج ، عدد٦ ، ١٩٩٨ .
- انطوان زحلان ، العرب والتحدي التقاني ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ١٨٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ .
- برتراند بادي ، نهاية الاقاليم - دراسة حول اللا نظام الدولي وحول المنفعة الاجتماعية للاحترام ، نقلا عن عمر الشافعي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢١٢ ، بيروت م. د. و.ع.
- برهان غليون ، العولمة وخطر الانفجار ، مقترح لبناء خيارات بديلة ، مجلة شؤون الأوسط ، عدد٥٢ .
- برهان غليون ، بناء المجتمع المدني العربي ودور العوامل الداخلية والخارجية في ندوة : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ .
- بول سالم ، الولايات المتحدة والعولمة (معالم الهيمنة في مطلع القرن ٢١) في أسامة الخولي (محرر) ، العرب والعولمة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠.

- ثامر كامل محمد ، آليات العولمة ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مجلة قضايا سياسية ، المجلد الأول ، عدد٢ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٠.
- جار الله الجار الله وناصر الشواف ، العولمة وتحديات المستقبل ، شبكة المعلومات العالمية الانترنيت(www.Yahoo.com)، بدون تاريخ.
- جلال زيادة ، تجليات العولمة على الصعيد العربي ومواقف شعوب العالم منها ، مجلة آفاق عربية ، عدد٥ - ٦ ، آيار - حزيران ، بغداد ، ٢٠٠١ .
- جميل مطر ، مستقبل النظام الاقليمي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٥٨ ، (بيروت م.د.و.ع ، ١٩٩٢) .
- حسنين توفيق إبراهيم ، العولمة : الأبعاد والانعكاسات السياسية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٩ .
- خليل الحديثي ، النظام الدولي الجديد وأصلاح الأمم المتحدة ، مجلة العلوم السياسية ، عدد (١٢) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ .
- خير الدين حسيب ، بعد عشر سنوات على تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٧٣ ، بيروت (م.د.و.ع)، ١٩٨٥.
- رضوان زيادة ، الإسلاميون وحقوق الإنسان : إشكالية الخصوصية والعالمية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد(٢٣٦) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨.
- رعد كامل الحيالي ، العولمة وخيارات المواجهة ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ٢٨ ، عدد ٢ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ١٩٩٩.

- السيد ياسين ، مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ .
- صادق جلال العظم ، ما هي العولمة ؟ ، مجلة الطريق ، عدد٤ ، سوريا ، ١٩٩٧ .
- صادق سعيد محروس ، النظام العربي للأمن الجماعي ، الوضع الراهن وأحتمالات المستقبل ، مجلة شؤون عربية ، عدد (٨٠) ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- صلاح سالم زرنوقة ، اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، عدد (١١٢) ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
- طلعت مسلم ، قضايًا ومتطلبات الامن العسكري العربي ، ندوة التحديات الشرق اوسطية الجديدة والوطن العربي ، بيروت ، م.د.و.ع ، ١٩٩٤.
- عبد الإله بلقزيز ، مجموعة افكار مأخوذة عن ورقته المقدمة الى ندوة العرب والعولمة ، نشرت في مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٢٩ ، بيروت ، ٢٠٠٠.
- عبد الخالق عبدالله ، العولمة وجذورها وفروعها وكيفية التفاعل معها ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ال- ٢٨ ، العدد (٢) ، الكويت ، ١٩٩٩.
- عبد الوهاب المسيري ، اراء المثقفين والمفكرين العرب حول بيان المثقفين الامريكيين حول احداث ١١ ايلول ، شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) موقع ايلاف ، الاثنين١١ مارس/اذار ٢٠٠٢.
- عبدالاله بلقزيز ، تحديات اقامة النظام الشرق اوسطي وانعكاساته في مجال الثقافة ، مجلة مستقبل العالم الاسلامي ، السنة ٦ ، العدد ١٧ ، مالطا مركز دراسات العالم الاسلامي.

- عبدالمنعم المشاط، الوطن العربي بين التكامل القومي ودعاوي التجزئة، مجلة شؤون عربية، العدد ٧٢، القاهرة، ١٩٩٢.
- علي وطفة ، التحديات الإعلامية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد(١٨٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤.
- غضبان مبروك ، بين العولمة والسيادة ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية (w.w.w.Yahoo.Com./) ، ٢٠٠٠ .
- مازن الرمضاني، في الثقافة السياسية ، منشورات المجمع العلمي ، الثقافة، المجمع العلمي ، بغداد ، ١٩٩٨ .
- مجد هاشم، الإعلام الدولي والصحافة عبر الأقمار الصناعية، دار المناهج، عمان ، ٢٠٠١.
- مجدي حماد ، اثر المتغيرات العالمية على قضية الوحدة العربية ، مجلة الفكر السياسي ،عدد ٣ ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٨ .
- محمد الأطرش ، العرب والعولمة : ما العمل ؟ ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٢٩ ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٨ .
- محمد الاطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٦٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
- محمد جواد رضا ، الرمال العربية المتحركة وشروط الدخول في القرن الحادي والعشرون ، مجلة المنتدى ،عدد ١٤٦ ،عمان ،١٩٩٧.
- محمد حسنين هيكل، العرب على اعتاب القرن الـ- ٢١، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٠ ، (بيروت م. د. و. ع ١٩٩٤).
- محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية ، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي ، في أسامة الخولي (محرر)،العرب والعولمة،

بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

- محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية ، عشر اطروحات ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٢٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ .
- محمد عبد الشفيع ، " التنمية وأوهام خمسة " ، مجلة السياسة الدولية ، عدد١٣٣ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- محمد علي محمد ، علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٨ .
- محمد فائق ، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية ، في برهان غليون وآخرون (حقوق الإنسان العربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٩ .
- محمود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال والتأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال - دراسة وصفية، مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٣ ، القاهرة ١٩٩٦.
- محمد مظفر الادهمي ، العولمة والهوية الثقافية ، مجلة آفاق عربية ، عدد٣، آيار - حزيران ، بغداد ، ١٩٩٧.
- محمد نجيب الصرايرة، الهيمنة الاتصالية - المفهوم والمظاهر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٨ ، العدد ٢ ، الكويت، صيف ١٩٩٠.
- محمد نومان ، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي ، مجلة عالم الفكر ، عدد ٢ ، الكويت ، ١٩٩٩ .
- محمود وهيب ، منظمة الأمم المتحدة في الميزان ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ١٩٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ .

- مراد غالب ، النظام الدولي وتأثيره على النظام العربي ، مجلة الباحث العربي ، العدد ١٦ ، ايلول/سبتمبر ، ١٩٨٨ .
- منقذ محمد محمود ، العولمة وآثارها على الدول النامية ، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا ، بغداد ، ٢٠٠٠ .
- منير الحمش ، النظام الإقليمي العربي والتحديات الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد (٢٥٢)، بيروت ، ٢٠٠٠ .
- منير الحمش ، مؤسسات اقتصاد العولمة ، مجلة شؤون الأوسط ، عدد (٩٥)، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
- مها ذياب ، تهديدات العولمة للوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، عدد٢٧٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ .
- ناصيف يوسف حتي ، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام العربي ، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت ، م.د.و.ع ، ١٩٩٢).
- هشام البعاج ، سيناريو ابستمولوجي حول العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٤٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ .
- هيثم الكيلاني ، الامن القومي العربي في اطار العلاقات العربية -الاقليمية ، مجلة شؤون عربية العدد ٨٠ ، (القاهرة ، جامعة الدول العربية ، ١٩٩٤) .
- هيثم الكيلاني ، تركيا والعرب - دراسة في العلاقات العربية التركية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، ابو ظبي ١٩٩٦ .
- وليد الحلي : حقوق الإنسان في ظل النظام الدولي الجديد ، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت / WWW.Aldalile.Com) ، ٢٠٠٠.

- وليد محمود عبد الناصر ، حوار الحضارات على اجندة العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٧ ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ٢٠٠٢ .

٣- الصحف

- احمد كمال ابو المجد ، الحوار بين الحضارات..والظلال القاتمة لاعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ، ورقة مقدمة لمؤتمر حوار الحضارات الذي نظمته جامعة الدول العربية عام ٢٠٠١ ، الاتحاد الاماراتية ، العدد ٩٦٦٧ ، ابو ظبي ، ٢٠٠١/١٢/٢٤.
- زياد عسلي ، حوار الحضارات والجالية العربية الامريكية ، ورقة قدمت الى مؤتمر حوار الحضارات الذي نظمته الامانة العامة للجامعة الدول العربية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠١ ، الاتحاد الاماراتية ، العدد ٩٦٦٣ ، ابو ظبي ، ٢٠٠١/١٢/١٩ .
- سيدة عليوة ، الحرب النفسية ضد العرب ..هل تصلح لحوار الحضارات ؟ ، صحيفة الاهرام ، العدد ٤٢٠٤٩ ، القاهرة ، ٢٠٠٢/١/٢١.
- محمد حسين قنيطر ، الحوار بين الحضارات ، ورقة قدمت الى مؤتمر حوار الحضارات الذي نظمته جامعة الدول العربي في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١ ، الاتحاد الاماراتية ، العدد ٩٦٦٤ ، ابو ظبي ، ٢٠٠١/١٢/٢٠ .
- مصطفى الفقي ، العولمة ام صراع الحضارات ؟ ، صحيفة السفير اللبنانية ، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) ، الثلاثاء الموافق ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠١.
- مصطفي المصمودي ، حوار الحضارات تواصل لاصراع ، ورقة مقدمة لمؤتمر حوار الحضارات الذي نظمته جامعة الدول العربية ، تشرين الثاني /

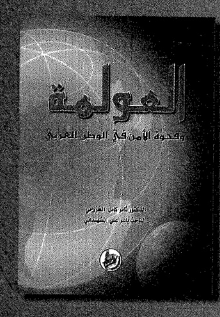
نوفمـــبر ٢٠٠١ ،الاتحـــاد الاماراتيـــة ،العـــدد ٩٦٦٥، ابـــو ظـــبي، ٢٠٠١/١٢/٣١.

- ناصر الانصاري ، حوار الحضارات : تواصل لاصراع، ورقة مقدمة لمؤتمر حـوار الحضـارات ، الـذي نظمته الامانة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة ، الاتحاد الاماراتية ، العدد ٩٦٦٧، ابو ظبي ، ٢٠٠١/١٢/٢٣.
- يونـان لبيب رزق ، نعـم .. تواصل حضـارات ، ورقة مقدمـة لمؤتمر حـوار الحضـارات تواصـل لا صـراع الـذي نظمتـه الامانـة العامـة لجامعـة الـدول العربية، عـام ٢٠٠١ ، الاتحاد الاماراتيـة ، العـدد ٩٦٦٥ ، ابـو ظـبي ، ٢٠٠١/١٢/٢١.

ثانياً. باللغة الانكليزية

- Geofery Reeves, Communication and The Third World, London, Routledge, 1993 P.P.1-2.
- Gum Young Lee and Young Woong Kim , The Globalization of Economg and spatial Implicutions , South Korea – Hoover Institution for Economic studies, 1994 , p.p, 4 – 5 .
- http : // www. Aljazeera. Net/ in. depth / international com / 2001 – 12 – 10 , p : 1 .
- Jean Baudillard,The Illuaion of The End,Cambridge Polity Press, 1994 .
- Mark Neufeld , Globalization . Five Theses , globalization and Pablic policy comference , (www . csis.com . الانترنيت) Toronto , 1999 , p : 2-5 .

- Nicole and Hugh PoPe, Tukey Under Veiled Ataturk and after John Murvay, London 1997.
- P.Clawsen and W.S. Rosen, The Economic Consequences for peace, for Israel, The Palestinians and Jordan (Washington D.C. (n.pb) 1991 p.3-et-5.
- Susan Strange The retreat of the state : The Diffusion of power in The world Economy, New York , Cambridge University Press , 1996 , pp , 4 -14 .
- Wolf Gange . Reinicre , ((Global Public Policy)) , Foreign Affairs , Vol .76 , No . 6 , 1997 , p 130 .
- Zbiginiew Brzezinski, The Grand Chessboard, American Primacy and its Geostrategic Implications, Basic Books, 1997. P.P 130-148.



r Majdalawi Pub.& Dis.
Amman 11118 - Jordan
P.O.Box : 184257
'el & Fax : 4611606 - 4622884



دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
عمان - الرمز البريدي : ١١١١٨ - الاردن
ص.ب ١٨٤٢٥٧ تلفاكس ٤٦١١٦٠٦ ٤٦٢٢٨٨٤

www.majdalawibooks.com
e-mail: customer@majdalawibooks.com

ISBN 9957-02-136-2 (ردمك)